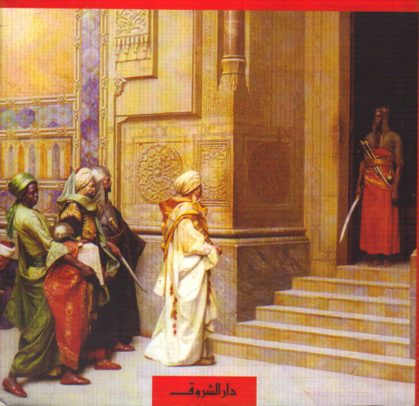
سلسلة التاريخ: الجانب الآخر: إعادة قراءة للتاريخ المصري 4

د. محمد عفيفي

عرب وعثمانيون

رؤى مغايرة



دار الشروق


عرب وعثمانيون
رؤى مغايرة

اسم الكتاب: عرب وعثمانيون رؤى مغايرة
المؤلف: الدكتور محمد عفيفي

صدر هذا الكتاب عن سلسلة:
التاريخ ـــ الجانب الآخر ـــ إعادة قراءة للتاريخ المصري

رئيس التحرير: الدكتور يونان لبيب رزق

مستشارو التحرير: أ.د احمد زكريا الشلق
أ.د. حمادة محمود إسماعيل
أ.د. لطيفة محمد سالم
أ.د. محمد عفيفي
سكرتير التحرير: محمد حسين حامد

الطبعـة الأولى ٢٠٠٥
الطبعـة الثانيـة ٢٠٠٨

رقم الإيداع ٢٠٠٥/٧٨١١
ISBN 977- 09-1233-6

© دار الشروق

٨ شارع سيبويه المصرى
مدينة نصر ـ القاهرة ـ مصر
تليفون: ٢٤٠٢٣٣٩٩
فاكس: ٢٤٠٣٧٥٦٧(٢٠٢)
email: dar@shorouk.com
www.shorouk.com

د. محمد عفيفي



دار الشروق

تمهيـــــد

منذ البداية وعندما يتطرق المرء إلى الحديث عن الفترة العثمانية نصطدم بحقل الأيديولوجيا والخلافات النظرية الجدلية بشكل كبير . وأول هذه المسائل بطبيعة الحال بماذا يمكن وصف ضم الدولة العثمانية للعالم العربى، أو مجيء السلطان سليم الأول إلى العالم العربى فى عام ١٥١٦ - ١٥١٧ وسقوط دولة سلاطين المماليك؟ هكذا نلتف حول الموضوع حتى لا نسقط منذ البداية فى شراك تعبيرات اصطلاحية مثل «غزو» أم «فتح»، لكننا لا نستطيع الالتفاف كثيرًا وسنجد أنفسنا فى شراك هذه الجدلية هل ضم الدولة العثمانية للعالم العربى كان فتحًا أم غزواً ؟

الغزو أم الفتح العثمانى؟

سؤال يبدو فى منتهى البراءة العلمية لكنه فى الحقيقة محمل بألغام أيديولوجية ومناظرات نظرية فى تاريخنا العربى والإسلامى . إذ تتطلب الإجابة عن هذا السؤال شرح ما هو المقصود بالفتح والغزو، وهذا الأمر سيجرنا من حلبة التاريخ إلى ميدان الفقه لنغرق فى التفرقة بين الغزو والفتح، وحتى بين الفتح صلحًا والفتح عنوة . وهى مجادلات قد تبدو نظرية إلى حد كبير، لكنها فى الحقيقة لعبت أدوراً هامة فى رسم السياسة الإدارية والضرائبية فضلاً عن أوضاع أهل الذمة فى الدولة الإسلامية .

من هنا نفضل الرجوع مرة أخرى إلى حلبة التاريخ فى محاولة للإجابة عن هذا السؤال المفروض علينا «غزوًا أم فتحًا»؟ هناك تيار قوى مصرى، وفى بعض البلاد العربية قومى عربى ينظر إلى مجيء العثمانيين إلى المنطقة العربية فى مطلع القرن

السادس عشر على أنه بمثابة غزو عانت منه المنطقة لحوالى أربعة قرون، وأن هذا الغزو آخر من عوامل نمو الوعى القومى العربى. ويصف هذا التيار مجىء العثمانيين إلى المنطقة بالغزو لأنه جاء دون رغبة أهل المنطقة وعلى ذلك يوصف الوجود العثمانى - بالنسبة لهم - بالاحتلال العثمانى.

وعلى الجانب الآخر هناك تيار إيديولوجى إسلامى يرى فى مجىء الأتراك إلى العالم العربى «الإسلامى» «فتحًا» جديدًا فى تاريخ الإسلام، وتوطيدًا لآخر خلافة إسلامية «الخلافة العثمانية»، وأن هذا الفتح حمى العرب والمسلمين من السقوط سريعًا فى أيدى أوربا الصليبية الجديدة، وأن أهالى المنطقة قد وصفوا مجىء العثمانيين - ولكن بعد فترة - بالفتح، وعلى هذا ينفى أصحاب هذا التيار صفة «الاحتلال» عن الوجود العثمانى فى المنطقة، بل ويتحسر هؤلاء على سقوط الخلافة العثمانية التى فى رأيهم كان من الممكن أن تحمى فلسطين «نكبة الإسلام فى العصر الحديث» من السقوط فى أيدى «اليهود».

هكذا نرى أننا وقعنا سريعاً فى شراك الأيديولوجيا وأزمة المصطلح حتى مع انطلاقنا من نقطة البداية، دخول العثمانيين للمنطقة، فما بالنا بأمور أخرى كثيرة وعديدة لهذه الفترة التى دامت لعدة قرون. هذه المقدمة ضرورية وهامة لتوضيح مدى الاختلاف فى وجهات النظر، وأيضاً لطلب رحابة الصدر عند التعرض لبعض النقاط الخلافية والحساسة فى هذا المجال.

وبداية نرى أنه لا ضرر ولا ضرار فى استعمال مصطلح غزو لوصف مجىء العثمانيين إلى المنطقة، فمن المعروف تاريخياً أن من الألقاب المفضلة عن السلاطين العثمانيين لقب «غازى»، وهذا اللقب بمفهوم العصر يدل على السلطان المجاهد المحارب القوى، وهكذا فإن هذا اللقب بمفهوم عصره كان مقبولاً، ولكن الإيماءات الحديثة الأيديولوجية حول مسألة «الغزو» هى التى وصمت هذا اللقب بالعار فى إطار وصف الدولة العثمانية بالبربرية والتوحش، وإذا رجعنا إلى المصادر التاريخية التركية أو العربية سنجد ليس هناك فرقاً كبيراً بين مصطلح الغزو والفتح، فلم تنشغل هذه المصادر بمثل هذه القضية التى تعتبر فى الحقيقة مسألة حديثة تشغل التيارات الفكرية والتاريخية فى عالمنا العربى.

وإذا انتقلنا لمسألة طبيعة الوجود العثماني ذاته في المنطقة العربية ومصر على وجه الخصوص وحاولنا أن نناقش مسألة هل هو «احتلال»؟ سنجد أن هذا المفهوم في الحقيقة من المفاهيم الحديثة التي دخلت الأدبيات التاريخية والفكرية مع نشوء الفكرة القومية في مصر والعالم العربي في أواخر القرن التاسع عشر، كما أن التعمق أكثر والتزود بخبرة التاريخ في مسألة «الاحتلال» ستجرنا في الحقيقة إلى حقل ألغام جديد، هل من الممكن أن نصف الفتح العربي لمصر، بأنه غزو؟ وبالتالي الوجود العربي والحكم الإسلامي بأنه «احتلال»، وهي مقولة تجد من يروج لها من أنصار التيار القومي المصري المتطرف، بطبيعة الحال ليس من منطق التاريخ قبول فكرة «الاحتلال» العربي أو الإسلامي لمصر، وبالتالي إذا تدرجنا بالفكرة سنجد أن الوجود العثماني لم يكن احتلالاً، لأنه التدرج الطبيعي لحكم الدول الإسلامية سواء لمصر أو لغيرها من الدول العربية والإسلامية، فتحت لواء فكرة الإسلام والحاكم المسلم كان من المستساغ أن تحكم مصر من المدينة أو الكوفة أو دمشق أو بغداد، وحتى الفكرة القومية لمصر التي تحاول أن تجد جذوراً لها في الدول الإسلامية التي تكونت وكانت قاعدتها مصر مثل الدولة الطولونية والفاطمية والأيوبية والمملوكية، يتناسى أصحاب هذا التيار أن صلاح الدين الأيوبي مثلاً لم يكن مصرياً أو حتى عربياً، بل كردياً يعيش في إطار الدولة الإسلامية، وبالتالي كان من الممكن في إطار ظروف العصر أن يحكم مصر ومعها غيرها من بعض المناطق الإسلامية، وإذا تعمقنا أكثر في مسألة طبيعة مفهوم «الاحتلال» فالاحتلال يأتي على يد «الغرباء» الذين يحتلون البلد ويسيطرون عليها، وبالتالي هل ننظر إلى مصر في عصر سلاطين المماليك على أنها مستقلة رغم الطبقة الحاكمة من المماليك الذين جلبوا من مناطق غير إسلامية ثم تحولوا إلى الإسلام وأصبحوا جند الإسلام وعماده، وكان من النادر أن يتكلم أحد منهم العربية؟ وهل يرد على ذلك بأن القاهرة كانت قاعدة حكم دولة سلاطين المماليك، بينما مع الغزو العثماني أصبحت مصر مجرد ولاية عثمانية وبالتالي فقدت مصر مكانتها؟

من الواضح أن هذه المقولة «حديثة» في مدلولها ومعانيها المختلفة، وبعيدة كل البعد عن طبيعة العصر، وهي تأتي هنا ليس لإقرار حقيقة تاريخية ولكن للبحث عن جذور تاريخية «لشرعنة» الفكرة القومية المصرية، وهو أمر يمكن تفهمه في إطار

فكرة «القومية» وتوظيف التاريخ، ولكن من الصعب قبوله كحقيقة تاريخية. وحتى فكرة فقد مصر استقلالها ومكانتها مع الغزو العثماني هي فكرة مبالغ فيها، صدرت من جانب المؤرخين الأكاديميين في وقت مبكر جداً قبل أن يكون هناك دراسات متعمقة حول الدراسات العثمانية وتقييم تلك الفترة، لكنها جاءت في الحقيقة لتبرير و«شرعنة» حكم أسرة محمد علي وهو ما سنتناوله بالتفصيل بعد ذلك.

على أية حال ربما فقدت القاهرة مكانتها كقاعدة لحكم دولة سلاطين المماليك، لكنها لم تفقد دورها الطبيعي ومكانتها في العالم العربي والإسلامي، واستمرت مصر حتى كولاية عثمانية، ولاية لها أهمية خاصة داخل الدولة العثمانية، سواء لدورها في الحجاز والأوقاف المصرية على الحرمين الشريفين أو دورها في طريق الحج، فمصر كما يصفها الرحالة المغاربة «دهليز البلد الحرام» ولا أدل على مكانة مصر عند الدولة العثمانية من وصف الرحالة التركي أوليا جلبي مصر بأنها «لا يوجد بلد فيه أناس كثيرون يموجون كأمواج البحر المتلاطم وأراضيه في الخصوبة والبركة والخيرات مثل هذه البلاد القديمة، فليس لها نظير في البلاد الخاضعة لآل عثمان ولا في غيرها من البلاد الخاضعة لسائر الملوك». وهكذا نرى أن فكرة فقد مصر مكانتها ودورها مع الغزو العثماني هي فكرة مبالغ فيها، ولم ترد في كتابات المعاصرين للفترة العثمانية. وهو ما سنعالجه في فصل منفرد.

العثمانيون ضد الثقافة:

سادت مقولة بين كل مؤرخي الأدب والثقافة في مصر والعالم العربي في العصر العثماني حول تردي الأوضاع آنذاك وإلصاق سبب ذلك إلى طبيعة الحكم العثماني فيذكر جورجي زيدان « فسدت ملكة اللسان، وجمدت القرائح، وأصاب الشعر ما أصاب سائر الآداب العربية في هذا العصر من الضعف والانحطاط لما استولى من الجمود على القرائح وتوالى على الأمة من الذل في تلك الفترة المظلمة. وأصبح الكاتب أو الشاعر إنما يهمه تنميق العبارة بالجناس والتورية والسجع حتى خرجوا بذلك عن الذوق المألوف، فأضاعوا أوقاتهم فيما لا فائدة فيه من الصنائع اللفظية فذهبت المعاني ضحية تلك الأساليب الباردة. ويشبه ذلك مبالغة أهل زماننا هذا

بتـزيين ظواهر المرأة بالأزياء الجـديدة حتى خرجـوا بها عن الغـرض الأصلى من خلقتها، فأصبحت مثل سائر أدوات الزينة، إنما يلتفت فيها إلى شكلها الخارجى، وكثيراً ما جر اجتهادها فى ذلك إلى الوقوف فى سبيل وظيفتها الطبيعية فى جسم العمران. وهكذا اللغة فى العصر العثمانى بعد أن كان المراد بالألفاظ التعبير عن المعانى وتصوير الأفكار، اشتغل الكتاب بتنميق الألفاظ وأضاعوا المعانى».

وعلى هذا النحو يؤرخ عبد اللطيف حمزة للحياة الأدبية والعلمية فى مصر الإسلامية إلى أن يصل للفترة العثمانية فيصدر حكماً هو أشبه بمرثية عن تدهور وضع ومكانة مصر قائلاً « بقى المجد السياسى والمجد الأدبى لمصر على هذا النحو طوال الدولتين الإيوبية والمملوكية، حتى آن لشمس هذا المجد أن تغرب، ولنارها أن تخمد، وذلك على أيدى الأتراك العثمانيين الذين ملكوا الديار المصرية فى عام ٩٢٣ هجرية . . العثمانيون الذين غلبوا المماليك، وبدءوا بذلك عهداً من عهود الظلام دام فى هذه البلاد الإسلامية نحو ثلاثة قرون، لم تستيقظ منه مصر إلا على أصوات الحملة الفرنسية وهى الحملة التى شنها القائد الفرنسى بونابرت على مصر وبُدئت بها صفحة جديدة من صفحات هذا الشرق».

ويبالغ عبد المنعم ماجد - وهو يصف منظر شنق طومان باى على باب زويلة - فى الأثر السيئ للعثمانيين على الثقافة والحكم فى مصر، بل ويرى أن هذا الأثر ممتد حتى الآن «أصبحت مصر نيابة تابعة للعثمانيين بعد أن كانت دولة كبرى فى الشرق العربى وسلطانها أعظم السلاطين فى سائر البلاد قاطبة، مما ترتب عليه تدهورها إلى الحضيض، حقا لقد مرت مصر فى تاريخها الطويل بفترات تدهور إلا أن التدهور الذى وقع لها على أيدى العثمانيين لم يكن له مثل بحيث مس كل كيانها، بما فيها الكيان النفسى، ولا تزال تعانى من آثاره إلى الوقت الحاضر».

ونلاحظ أن التعميم هو النمط السائد لهؤلاء فى الحديث عن عصر من العصور، فالعصر المماليكى الذى دام عدة قرون هو خير فى مجمله، أما العصر العثمانى الذى دام أيضاً لعدة قرون هو شر فى مجمله، ولم يحاول هؤلاء النظر إلى التغيرات والفترات المختلفة داخل العصر الواحد، لأن الأسهل هو التعميم بينما الأصعب التنقيب داخل مئات السنين لإظهار عوامل الضعف والقوة والتغيرات التحتية التى

تعمل عملها فى صعود وهبوط أى عصر . إن الاعتماد هنا كان على نظرية الألوان «يا أبيض يا أسود» ولم يدرك هؤلاء أن هناك ألوانا وأطيافًا أخرى .

وفيما يتعلق بالعصر المملوكى فإن «السيناريو» السائد هو أن هذا العصر هو ذروة تألق مصر الإسلامية ، والعصر الذى أصبحت فيه مصر قاعدة لدولة مترامية الأطراف ، ولكن هناك أيضاً «سيناريو» آخر بديل يركز على نظرية ابن خلدون فى صعود وهبوط الدول ، ويرى أن دولة سلاطين المماليك عانت فى فتراتها الأخيرة من أزمات اقتصادية خطيرة لعل أهمها انهيار النظام النقدى واختفاء الذهب والفضة تقريباً فى السنوات الأخيرة من العصر وسيطرة العملات الأجنبية على السوق المحلية . كما لا يمكن تجاهل أثر الأوبئة والمجاعات فى إحداث أزمات اجتماعية وتدهور ديموجرافى خطير . فضلاً عما هو معروف من تغيرات دولية لعل أهمها صعود قوة البرتغاليين واكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ، وأثر ذلك على العائدات الجمركية للمماليك من تجارة الترانزيت ، وترتب على ذلك تعسف المماليك فى سياستهم الضرائبية ، فضلاً عن اللجوء إلى الاحتكار فى الداخل والخارج ، ومصادرة أموال كبار الموظفين ، والاستيلاء على أموال الأوقاف . وكان من الطبيعى أن تلعب كل هذه العوامل دورها فى إضعاف دولة سلاطين المماليك أمام القوة الجديدة الفتية دول آل عثمان . ويلخص قاسم عبده قاسم هذا «السيناريو» فى كلمات قليلة قائلاً «هكذا تنهار دولة سلاطين المماليك من الداخل حتى إذا ما دهمتها جيوش آل عثمان الأتراك تسقط بعد معركتين فاصلتين فى مرج دابق والريدانية وبعض المناوشات ضد شراذم المماليك بقيادة طومانباى الذى يحاول عبثاً أن يقيم جسدًا مات قبل أن يسقط بزمان» .

هكذا تنهار نظرية أن مجىء الغزو العثمانى هو الذى أنهى مجد مصر وعزها أيام دولة سلاطين المماليك ، وأدخل مصر فى حالة التدهور والانهيار ، كما تسقط معه مقولة التعميم بإطلاق أحكام عامة على عصر ، دون النظر فى التغيرات والفترات المختلفة فى ذلك العصر .

وما ينطبق على مصر قبيل الغزو العثمانى يصدق بشكل كبير على مجمل أوضاع العالم آنذاك ، فالاتهام القائل بالأثر السيئ للغزو العثمانى على الولايات العربية مبالغ فيه إلى حد كبير ، كما تميل الدراسات الحديثة إلى تجاوز هذا الاتهام والتعامل

معه على أنه ادعاء تاريخي لا يصمد كثيراً أمام الحقائق التاريخية ، فها هو اير لابدوس المتخصص فى عصر سلاطين المماليك فى كتابه الشهير «مدن إسلامية فى عهد المماليك» ينفى هذه المقولة الشائعة قائلاً :

«احتفظت الإمبراطورية ـ دولة سلاطين المماليك ـ والمدن الكبرى بمراكزها ووضعها طوال العقود المتوسطة من القرن ، إلا أن ضغوطات جديدة ومتراكمة أخذت منذ حوالى ١٤٧٠م تدفع سوريا ومصر المملوكية إلى دوامة الانهيار الاقتصادى والسياسى والاجتماعى التام ، ولم ينقذهما فى النهاية منه سوى اندماجهما فى الإمبراطورية العثمانية» .

ويؤكد أندريه ريمون الباحث المتخصص فى تاريخ الولايات العربية فى العصر العثمانى ما وصل إليه لابدوس ، يقول ريمون : «لاشك أن إحلال إمبراطورية قوية وموحدة ـ الدولة العثمانية ـ مكان مجموعة دول ـ على مستوى العالم العربى ـ تلهث من الإرهاق كان مفيداً للمدن التى ظلت تعانى منذ قرن من الزمن من أثار هذا التدهور السياسى . وفى الواقع أنه من المنطقى أن يكون هذا هو ما حدث» .

هكذا نرى أن الصورة التقليدية والخطاب السائد عن أوضاع العالم العربى فى العصر العثمانى محمل بالأيديولوجية والأفكار المسبقة ، من هنا نقترح إعادة تشكيل الصورة من جديد بناء على بعض الأفكار :

ـ ضرورة دراسة مصر فى إطارها العربى وأيضاً فى إطار «العالم» العثمانى آنذاك .

ـ تفكيك الخطاب الأيديولوجى عن الفترة العثمانية .

ـ إظهار دور المدرسة الجديدة «العثمانيون الجدد» فى تقديم «سيناريو» جديد أكثر أكاديمية .

ـ مناقشة الخطاب الاستشراقى باستخدام مصادر محلية تسقط الأهمية السابقة المعقودة على كتابات «الرحالة الغربيين» .

ـ تقديم صور أكثر واقعية عن أحوال المجتمع العربى فى العصر العثمانى .

هذا ما سنحاول تقديمه فى الفصول القادمة .



الفصـــل الأول

العرب والعثمانيون
بين الأيديولوجيا والتاريخ

فى عام ١٩٩٩ خصصت مجلة «الاجتهاد» اللبنانية، المعنية بإعادة قراءة الفكر الإسلامى من جديد، ومحاولة تقديم اجتهادات عصرية، عدة أعداد من المجلة لمناقشة «الدولة العثمانية» ذلك اللغز الغامض الكبير الذى يطرح على الساحة العربية والإسلامية دومًا فى لحظات الترقب وانتظار الجديد، إما من خلال البكاء على الأطلال والتحسر على الفردوس المفقود، أو من خلال التشفى فى الماضى البغيض «العثمانى» الذى يشترك مع الاستعمار، أو لعله هو نفسه استعمار تحت ستار الدين، يشترك فى زرع التخلف والجهل فى «الوطن العربى». وفى تقديمه القصير لهذا العدد المخصص عن «المجال العربى فى السلطنة العثمانية» يلخص رضوان السيد بذكاء شديد الاتجاهات السابق الإشارة إليها قائلاً :

«لقد بدا العثمانيون فى الكتابات القومية العربية علة العلل فى الانحطاط العربى، كما بدءوا فرسان الجهاد رمز قوة الإسلام ومجده فى كتابات الإسلاميين فى العقود الثلاثة الأخيرة».

محمد فريد، الدولة العلية، الجامعة الإسلامية، :

لكن هذه النظرة المثالية للدولة العثمانية «رمز قوة الإسلام ومجده. لم تكن فقط وليدة العقود الثلاثة الأخيرة، ولكنها كما قلنا تتردد فى لحظات الترقب وانتظار

الجديد. إذ نجد هذه النظرة عند أحد كبار الزعماء الوطنيين في مصر في مطلع القرن العشرين، وهو محمد فريد، وخاصة مع بدايات الانهيار السريع للدولة العثمانية، ومشروع الخلاص الأخير «الجامعة الإسلامية» على يد السلطان عبد الحميد، وارتباط الحزب الوطني في مصر بالانتماء إلى الدولة العثمانية، في محاولة لنزع الشرعية عن الاحتلال البريطاني في مصر.

في ظل هذه الظروف التاريخية التي يطول الحديث عنها ويخرجنا عن النقطة الأساسية في البحث، يصدر محمد فريد كتابه الشهير «تاريخ الدولة العلية العثمانية». ومن البداية يلاحظ قوة التفسير الديني للتاريخ الذي يرتاح إليه الإنسان في فترات الانكسار:

«بالنسبة لنا معشر المسلمين تاريخ الأمة الإسلامية التفصيلي الذي يرينا كيف أشرق ذلك الدين القويم على قمم تلك الأرض المباركة أرض الحجاز، فأنار معظم القارتين القديمتين آسيا وأفريقيا، وجزءاً ما كان قليلاً من أوربا».

ويشير محمد فريد إلى الإهمال الذي وجهه المؤرخون العرب إلى تاريخ الدولة العثمانية، أو «فرع الخلافة التركية» مقارنة باهتمامهم بتاريخ الدولة العربية الإسلامية «فرع الخلافة العربية» فيقول:

«تاريخ هذه الأمة الفاتحة الشريفة قد ينحصر على التوسع في فرعين رئيسين الخلافة العربية والخلافة التركية وقد طرق الفرع الأول كل مؤرخي الإسلام، وأما الفرع الثاني فكاد القلم العربي أن يكون منه أبعد الأقلام».

وهنا يشير محمد فريد إلى ظاهرة هامة في أدبيات التاريخ العربي آنذاك، وهي قلة الكتابات عن تاريخ الدولة العثمانية. وفي الحقيقة يرجع ذلك في مصر إلى وصول محمد علي إلى الحكم ومشاكله العديدة مع الدولة العثمانية، ثم إرساء دعائم «ولاية وراثية» لأسرة محمد علي في مصر. من هنا كانت معظم الكتابات التاريخية تتحدث عن «محمد علي الكبير» ودوره في إرساء دعائم التمدن في مصر الحديثة، واستخدام التاريخ في إعطاء «مشروعية» لأسرة محمد علي. وبالتالي أصبح تاريخ مصر ينقسم إلى ما قبل محمد علي، وما بعد محمد علي.

ويعتبر نموذج علي مبارك خير دليل على ذلك، إذ يكاد يصف ما كانت عليه

القاهرة، ومصر إجمالاً، وهو ما نفته الأبحاث الحديثة ـ من تدهور وخراب وإهمال إلى أن أرسل إليها الله محمد على ليحييها من جديد، بعدما أصبحت عظاماً يدب فيها السوس.

وفى بلاد الشام كانت نزعة القومية العربية فى ازدياد شديد منذ نهايات القرن التاسع عشر وتصطدم بشدة مع محاولات «الجامعة الإسلامية» التى أرادت أن تستوعب العرب بداخلها، أو حتى مع محاولات «التتريك» بعد ذلك، هذه المحاولات التى سعت إلى تتريك العرب، وصبغ ما تبقى من ولايات الدولة العثمانية بالصبغة التركية، فضلاً عن، سيادة «العنصر التركى» وليس «العثمانى» لأول مرة فى تاريخ الدولة. فقبل ذلك كانت كلمة «تركى» تعادل كلمة «جلف» أو «بدوى» عند العرب، وكان المفضل استخدام لفظ «عثمانى» الذى يمثل مختلف أجناس وأعراق الدولة المنتمين «للثقافة العثمانية». وعلى ذلك كان من الطبيعى قلة الكتابات التاريخية عن الدولة العثمانية فى بلاد الشام آنذاك.

أما بالنسبة لبلاد المغرب، فينبغى تذكر السقوط المبكر للجزائر فى أيدى الاستعمار الفرنسى منذ عام ١٨٣٠، ثم سقوط تونس أيضاً تحت الاحتلال الفرنسى فى عام ١٨٨١، وأن مراكش أو المغرب الأقصى كانت خارج أملاك الدولة العثمانية، أما الحجاز والخليج العربى فإن إسهامهم الحقيقى فى الكتابة التاريخية لا يكاد يذكر.

وعودة إلى كتاب محمد فريد «تاريخ الدولة العلية العثمانية»، يوضح فريد منذ البداية الهدف الأساسى لكتابه وهو إبراز الرسالة الإلهية للدولة العثمانية فى نجدة الأمة الإسلامية يقول:

«لكن العناية الصمدانية تداركتهم بلم الشعث ورم الرث ورتق الفتق ورقع الخرق، فأضاءت الأفق الإسلامى بظهور النور العثمانى وأمدته بالنصر اللدنى والعون الربانى، فقامت الدولة العلية بحياطة هذا الدين، وحماية الشرقيين، ودعت إلى الخير، وأمرت بالمعروف ونهت عن المنكر، فكانت من المفلحين».

إن هذا المدخل الأسطورى الذى يقدم به فريد للدولة العثمانية لا يمت فى الحقيقة بصلة بنشأة الدولة العثمانية وتطورها الطبيعى التاريخى، ولكن يمت

بصلة بالظروف التاريخية التى يكتب فريد فى إطارها تاريخه «تاريخ الدولة العلية». فالدولة العلية فى زمن فريد لم تعد فى الحقيقة «العلية» وإنما أصبحت «رجل أوربا المريض» الذى ينتظر الجميع موته، ولكن المشكلة الحقيقية بالنسبة لهم - دول أوربا - هى تقسيم تركة الدولة، أملاكها دون الإخلال بمبدأ توازن القوى، هذا المبدأ الذى ساد أوربا قبل الحرب العالمية الأولى، وأطال فى الحقيقة من عمر الدولة العثمانية.

كما ينبغى تذكر توالى سقوط الولايات العثمانية سواء الأوربية منها، أو حتى العربية فى أيدى الدول الأوربية، وأهمها سقوط الجزائر وتونس كما ذكرنا، ثم السقوط الكبير لمصر فى عام ١٨٨٢، ثم ولاية طرابلس، ليبيا، فى عام ١٩١١ فى أيدى الإيطاليين، وغيره، والذى كان البداية الطبيعية لسقوط الدولة نفسها بعد ذلك فى أعقاب الحرب العالمية الأولى.

ولا ننسى صراع القوميات داخل الدولة العثمانية ذاتها، ولاسيما الصراع الشهير بين القومية العربية والقومية التركية، والذى سيساعد فى نهاية الأمر فى إحداث القطيعة التاريخية بين العرب والترك بعد ذلك. من هنا يتحدث فريد ليس بلسان المصرى أو حتى العربى، وإنما يركز على الانتماء الإسلامى أو الشرقى، بحكم طبيعة توجه الحزب الوطنى أنذاك، يرى فريد أن:

«أى شرقى مسلماً كان أو غير مسلم لا تهزه النخوة القومية والحمية الملية إلى المحافظة على بقائها - الدولة العثمانية - سعياً فى بقاء نفسه وتأييدها بكل ما فى وسعه». كما يرى فريد أن كتابه هذا موجه إلى الشرقى المسلم لاستلهام التاريخ فكما نجحت الدولة العثمانية فى بدايتها ستنجح الآن لا محالة يقول فريد:

«ونالت - الدولة العثمانية - من العزة والتوفيق ما يجدر بكل شرقى أن يتذكره الآن لتستفزه عوامل الغيرة ودواعى النشاط إلى بذل نفسه ونفيسه فى سبيل تقويتها وتعزيز رايتها. . . لما كان لها ولا يزال لها من الحسنات الحسان على كافة بنى الإنسان من غير نظر إلى الأجناس والمذاهب والأديان».

كما يعمل فريد على الإقلال من أهمية الصراعات القومية والطائفية فى داخل الدولة العثمانية، هذه الصراعات التى كانت كالسوس تنخر فى داخل بنيان الدولة

وساعدت على السقوط المريع للدولة من الداخل، فضلاً عن الكثير من النزاعات الحدودية والعرقية حتى بعد سقوطها يقول فريد:

«وذلك بخلاف الدولة العلية فإن جميع الناس تعيش فيها بغاية الحرية والسلام، وكل المطرودين من الدول الأوربية يفدون إلى أراضيها فيرتعون بحبوحة الراحة والهناء، آمنين على أنفسهم وأعراضهم».

وهنا يقع فريد فى أحد أهم الأخطاء التى يقع فيها من يتصدى للتاريخ العثمانى، ونقصد بذلك التعميم التاريخى على كل فترات الدولة العثمانية. فهذه الدولة عمرت لمدة تقارب الستة قرون، ولايمكن سحب ظاهرة تاريخية على كل هذه الفترة. فبالفعل كانت الدولة العثمانية فى معظم فتراتها ينعم فيها رعاياها على اختلاف أعراقهم وأديانهم ومذاهبهم بقدر كبير من التسامح ربما لا نجد له نظير فى أوربا آنذاك، كما كانت الدولة العثمانية الملاذ الآمن للأندلسيين المسلمين المطرودين من الأندلس والهاربين أيضاً من التعصب الدينى الكاثوليكى هناك. ولم يقتصر الأمر على المسلمين الأندلسيين فحسب، بل شمل أيضاً اليهود الذين فروا بدينهم من التعصب الدينى فى إسبانيا إلى الدولة العثمانية التى كانت بحق آنذاك، وحتى القرن التاسع عشر واحة الأمان لكل هذه العناصر. لكن الفترة التى يكتب فيها محمد فريد تاريخه هى فترة أزمات عاصفة فى تاريخ الدولة وصراع الأقليات فى الدولة العثمانية واستغلال الدول الأوربية للأقليات، مما أدى إلى تخلى الدولة العثمانية عن تسامحها المعهود، حتى سمى عهد السلطان عبد الحميد الثانى - العهد الذى يكتب فيه فريد تاريخه - عهد الاستبداد الحميدى.

وفى رأينا أن ما كتبه محمد فريد لم يكن فى الحقيقة تاريخا للدولة العثمانية، وإنما رسالة أيديولوجية من مفكر شرقى مسلم رأى السقوط الوشيك للدولة فأراد أن يستوحى الماضى لعله يجدى نفعاً فى الحاضر المرير. كما لا ننكر الارتباط الهام لمحمد فريد سواء بالخديوى عباس حلمى الثانى، أو السلطان عبد الحميد الثانى ومن هنا كان إهداء فريد تاريخه إلى الأخير قائلاً:

«وقد قصدت بهذه الخدمة أن أقوم بفرض يجب على كل إنسان أداؤه لعرش

الخلافة العظمى وملجأ الإسلام فى هذا الزمان مولانا أمير المؤمنين السلطان الغازى عبد الحميد الثانى أمد الله فى عمره وأيده بنصره».

كما يحرص محمد فريد على تأكيد تبعية مصر للدولة العثمانية، وأيضاً إهداء الكتاب إلى خديو مصر عباس حلمى الثانى، يقول فريد:

«إنى أبتهل إلى الله بأن يؤكد العروة الوثقى بين جلالته - السلطان عبد الحميد - وولى أمرنا صاحب الحزم والتدبير مولانا الجليل النبيل صاحب الرأى الأصيل والمجد الأثيل رب الحزم والعزم وخديونا الأفخم عباس باشا حلمى الثانى، حفظه الله وأبقاه إعلاء للوطن وإبقاء لجامعة الملة أمين».

وهنا يظهر التداخل الشديد بين مفهوم الوطن والوطنية ومفهوم الدين والجامعة الإسلامية، وهو التداخل الذى عاشته مصر قبل ثورة ١٩١٩، ثم الاستقلال عن الدولة العثمانية بعد ذلك. ولكن على أية حال بقى تأثير محمد فريد والحزب الوطنى والنزعة الإسلامية العثمانية شديداً فى مصر لاسيما بين أبناء الطبقة الشعبية وأيضاً الطبقة الوسطى الصغيرة، ربما حتى نهاية الحرب العالمية الأولى وهزيمة الدولة العثمانية، وانهيار الحلم بالتخلص من الإنجليز على أيدى الدولة العثمانية وحليفتها ألمانيا. ويعبر نجيب محفوظ فى رائعته الثلاثية عن خيبة أمل هذا التيار بعد فشل دول الوسط فى الحرب على لسان فهمى عبد الجواد - أحد شخصيات روايته طالب الحقوق الذى سيصبح بعد ذلك أحد شهداء ثورة ١٩١٩ - قائلاً:

«غُلب الألمان من كان يتصور هذا لا أمل بعد اليوم فى أن يعود عباس أو محمد فريد، كذلك آمال الخلافة قد ضاعت لا يزال نجم الإنجليز فى صعود ونجمنا فى أفول فله الأمر».

التيار الليبرالى القومى:

(أ) عبد الرحمن الرافعى:

تعتبر أعمال عبد الرحمن الرافعى «مؤرخ تاريخ الحركة القومية» من أهم الأعمال التى أدت إلى ترسيخ صورة معينة عن الدولة العثمانية طيلة الفترة الليبرالية

التى عاشتها مصر من إعلان استقلال مصر ١٩٢٢ وإلى قيام ثورة ١٩٥٢، وربما امتد تأثيره حتى إلى عملية التأريخ فى هذه الفترة أيضاً. وينتمى الرافعى إلى ما يمكن تسميته تجاوزاً «المؤرخين الهواة» فثقافته الحقوقية انطبعت على طبيعة كتاباته التاريخية وأحكامه التقييمية.

وعلى الرغم من انتماء عبد الرحمن الرافعى إلى الحزب الوطنى، وولعه الشديد بمصطفى كامل ومحمد فريد، إلا أن نظرته لتاريخ الدولة العثمانية تأتى مختلفة تماماً عن الصورة التقليدية التى عرضنا لها عند محمد فريد. فعندما يبدأ عبد الرحمن الرافعى تاريخه للحركة القومية، يبدأ ذلك بقدوم الحملة الفرنسية ونمو «الوعى القومى» لمقاومتها. متجاهلاً بذلك الفترة السابقة على الحملة مجملاً تاريخ الفترة العثمانية فى صفحات قليلة، يصف فيها هذه الفترة إجمالاً قائلاً:

«كان لنظام الحكم الذى رزحت تحته البلاد من عهد الفتح العثمانى أسوأ الأثر فى حالتها السياسية والعمرانية فقد زال عنها الاستقلال الذى كان مصدر عزها وعظمتها، وصارت مسرحاً للفتن والمشادة بين السلطات الثلاث التى تنازعت الحكم فيها، فحال ذلك دون قيام حكومة ثابتة مستقرة ترفع من شأن مصر، وتقيم العدل وتحفظ الأمن بين ربوعها، وتعنى بمرافقها، فلا غرو أن اقترن نظام الحكم بعد الفتح العثمانى بتأخر البلاد وتقهقرها وتناقص عدد سكانها، ولو قارنت بين حالتها فى ذلك العهد وحالتها من قبل حينما كانت مملكة مستقلة فى عهد الدولة الفاطمية والأيوبية والبحرية والبرجية لرأيت أن البلاد قد رجعت القهقرى خطوات واسعة».

وهكذا يقع الرافعى فى نفس المشكلة الأساسية التى يقع فيها من يؤرخ للفترة العثمانية ألا وهى التعميم التاريخى، فالرافعى هنا فى الحقيقة يؤرخ للفترة القصيرة السابقة على الحملة الفرنسية، النصف الثانى من القرن الثامن عشر على أكثر تقدير، ولكنه يسحب هذه المقولة على بقية القرون الثلاثة السابقة على الحملة الفرنسية. هذا إذ سلمنا جدلاً فعلاً بانهيار الأوضاع فى مصر فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر كتمهيد تاريخى لمجيء الحملة الفرنسية على مصر، إذ أظهرت الكثير من الأبحاث الحديثة أن سوء الأوضاع قبيل الحملة كان أسطورة من اختراع علماء الحملة والمستشرقين، كتبرير تاريخى لمجيء الحملة الفرنسية على مصر.

وقع الرافعى هنا أيضاً فى نفس الشرك الإيديولوجى الذى سيقع فيه بعده الكثير مِنْ مَن سيتعرض لتاريخ مصر بالدراسة، ألا وهو فكرة «الاستقلال» فى التاريخ المصرى. إذ يقول الرافعى إن الغزو العثمانى لمصر قد أزال عنها «الاستقلال الذى كان مصدر عزها وعظمتها» ويقصد بذلك الفترة المملوكية، التى ينظر إليها الرافعى على أنها تمثل مصر المستقلة، لأن مصر كانت فيها قاعدة لسلطنة قوية هى دولة سلاطين المماليك. والحق أن فكرة «الاستقلال» هنا لا ترتبط كثيراً بشعار الاستقلال الذى رفعته الحركة الوطنية المصرية قبيل أو حتى أثناء ثورة ١٩١٩ ـ أصدر الرافعى كتابه هذا فى عام ١٩٢٩ ـ وإنما ترتبط بشكل كبير بتجربة محمد على فى مصر، وفى إطار تأكيد «استقلال» مصر وتفردها عبر التاريخ، وكمبرر تاريخى و«شرعنة» لتاريخ أسرة محمد على التى أعادت الاستقلال إلى مصر. كما يأتى أيضاً مصاحباً لإعلان الملكية المصرية على يد الملك فؤاد والمحاولات الدائمة حول فكرة استقلال مصر وإحياء التاريخ الفرعونى، وبروز النزعة القومية المصرية، وتخصيص كرسى فى كلية الآداب عن «أدب مصر الإسلامية» لتأكيد فكرة الاستقلال حتى فى الأدب، وحتى فى أثناء الفترة الإسلامية، التى سادت فيها النزعة الإسلامية تماماً.

من هنا يؤكد الرافعى استقلال مصر فى أيام الدولة الفاطمية، على الرغم أن هؤلاء كانوا غزاة أتوا من المغرب، وحتى مع إعلان التشيع فى مصر، ورفض أهل مصر السنة لهذا المذهب، وعلى الرغم أن القاهرة ظلت مدينة ملكية لا يدخلها الناس، وغيرهم. ولكنه يركز هنا على فكرة أن مصر كانت قاعدة للدولة، متناسياً أن الدولة الفاطمية لم تقتصر أملاكها على مصر فحسب، وكذلك يطبق نفس المعيار على الدولة الأيوبية، وأصول سادتها «الأكراد»، أو المماليك وأصولهم الشتى. إن الفكرة لديه هى مصر كقاعدة لدولة، وليس مصر كولاية كما حدث فى العصر العثمانى، أنه هنا فى الحقيقة يؤرخ لدولة محمد على، ومشروعه مصر كقاعدة لدولة تمتد فى الشام والحجاز والسودان.

كما يقع الرافعى فى نقيصة أخرى وقع فيها العديد ممن تصدوا للكتابة عن الفترة العثمانية، ألا وهى «الانتقائية» فى حوادث التاريخ وعدم التدقيق التاريخى. فبعد مقولته السابقة التى يعيبها التعميم التاريخى، ينتقل إلى نقطة أخرى متحدثاً عن أوضاع الصناعات والفنون قائلاً:

«اضمحلت الصناعات والفنون التى كانت تزدان بها مصر فى سالف العصور، بدأت فى الاضمحلال عقب الفتح العثمانى مباشرة»، ثم يسوق الرافعى قصة غير مكتملة للتدليل على صحة مقولته العامة السابقة:

«أن السلطان سليم بعد أن استقر له الأمر فى القاهرة جمع رؤساء الصناعات المتخصصين فى الفن والصناعة ونقلهم إلى الأستانة لينشروا فيها صناعاتهم وفنونهم. فكان ذلك سبباً فى نضوب معين الصناعة والفن فى البلاد، وتلاشت صناعات كانت عامرة».

ولإعطاء رأيه السابق المصداقية التاريخية ينقل عن ابن إياس الرواية التالية:

«إن السلطان سليم خرج من مصر ومعه ألف جمل محملة من الذهب والفضة، فضلاً عن التحف والسلاح وأعمدة الرخام والصينى والنحاس، وأخذ من مصر من كل شىء أحسنه وذلك عدا ما غنمه وزراؤه من الأموال الجزيلة، وكذلك عسكره، فإنهم غنموا من النهب ما لا يحصى، وبطل من مصر نحو خمسين صنعة».

لكن الرافعى يقف عند حد هذه الرواية ولا يستمر مع ابن إياس فى حولياته ليرى كيف أمر السلطان بعد ذلك بعودة هؤلاء الناس مرة أخرى إلى القاهرة، لكن هؤلاء الناس ماطلوا فى العودة وفضلوا الإقامة فى إستانبول فأرغمهم السلطان على العودة إلى القاهرة. وهكذا اقتطع الرافعى هذه الرواية من تاريخ ابن إياس دون الحديث عن بقيتها، لتأكيد وجهة نظره حول اضمحلال الصناعات والفنون فى مصر «عبر القرون الثلاثة»!! التى تمثلها الفترة العثمانية.

ولا نريد أن نناقش هنا مسألة مبالغات ابن إياس فى كتابته فى الفترة المصاحبة للفتح ثم هدوء نبرته بعد ذلك وبمرور الأيام بعد ما أصبح الحكم العثمانى حقيقة. كما لن ندخل فى مناقشة أن ما فعله سليم من نقل بعض التحف وأهل الصنائع معه إلى إستانبول هو تقليد من تقاليد الغزو فى العصور الوسطى لتأكيد الفتح، والاحتفالات فى إستانبول. على أية حال راجت هذه القصة السابقة فى الكتابات التالية عن الفترة العثمانية، وقدمت إجابة أيديولوجية وتبرير تاريخى لمن أراد تلخيص هذه القرون الثلاثة فى حادثة صغيرة وبسيطة مثل السابق الإشارة إليها.

والحقيقة أن الرافعي هنا هو ابن العصر الليبرالي الذي عاشته مصر بعد ثورة ١٩١٩، وابن النزعة القومية المصرية التي أصبحت بحق الأيديولوجية السائدة آنذاك، فلماذا الحديث عن الدولة العثمانية وقد سقطت الدولة في الحرب العالمية الأولى، وسقطت الخلافة العثمانية وألغيت في عام ١٩٢٤، وكان «الشرق الإسلامي» التعبير السابق قد دخل في عصر القوميات.

(ب) حسين فوزي، سندباد مصري، و«قومي مصري أيضاً»:

يعتبر كتاب حسين فوزي «سندباد مصري» من أهم الكتب التي أثرت في وجدان العديد من أجيال الشعب المصري، بل ولا ندعي إذا قلنا إنه كان أكثر انتشاراً وتأثيراً في العقل الجمعي المصري مقارنة بالعديد من كتب التاريخ الأكاديمية. وربما يرجع ذلك للعديد من الأسباب يأتي على رأسها الأسلوب الأدبي والقصصي الذي روى من خلاله حسين فوزي «تصوراته» حول تاريخ مصر. وهنا نأتي إلى مشكلة كيف يتم تقديم التاريخ؟ هل عبر الكتابة الأكاديمية التي لا تلقى رواجاً في أوساط عامة المثقفين أم أن هناك لغة «وسيطة» يمكن من خلالها تقديم كتابة تاريخية راقية بأسلوب يتناسب مع «لغة» وثقافة الطبقة الوسطى؟ وهو ما يحاول يونان لبيب أن يقدمه عبر جريدة الأهرام في «ديوان الحياة المعاصرة»، ويحرص حسين فوزي على ذكر أنه يكتب «رواية» وليس دراسة تاريخية يقول:

«رواية كبيرة ذات فصول بطلها الشعب المصري، لا كمجموعة قصص منفصلة لكاتب واحد، أو لكتاب عديدين».

وفي الحقيقة فإن حسين فوزي هنا كان يريد كتابة التاريخ من منظور «قومي مصري» أما تذرعه بأنه يكتب رواية، فللهروب من إطار الأكاديمية التاريخية من ناحية، وأيضاً لإعطاء نفسه الحرية التامة في الانتقاء والعرض، وطرح الآراء، وللاستفادة من سهولة الأسلوب الأدبي «الصحفي»، في سرعة انتشار كتاباته وأفكاره بين العديد من فئات المصريين. ولهذا لا نعجب من تعدد طبعات الكتاب عبر السنين، فضلاً عن إعادة نشره من جديد في مكتبة الأسرة، التي وسعت أكثر وأكثر من شعبية هذا الكتاب.

على أية حال ما يعنينا هنا هو موقف حسين فوزى من الفترة العثمانية، والصورة التى رسمها للدولة العثمانية. هذه الصورة التى تنبع من الموقف الفكرى لحسين فوزى، كقومى مصرى ليبرالى، يقول فوزى فى مقدمة كتابه:

«أدركت من شئون بلادى وبعض أمور العالم، ما يدركه غلام عند إعلان الحرب العالمية الأولى، وعشت فى خضم ثورة ١٩١٩ طالباً، وراقبت أعقابها بعقل شباب المدارس العليا حتى غادرت البلاد عام ١٩٢٥ لأتابع تعليمى، وغبت عنها خمس سنوات، عشت أثناءها مع أهل الغرب بعقلية أوربية وقلب مصرى».

هذا هو حسين فوزى الابن البار للفترة الليبرالية وجيل أبناء ثورة ١٩١٩، وذروة القومية المصرية، وزوال التبعية العثمانية، والتأكيد على ارتباط مصر بالحضارة الأوربية. من هنا لم يكن غريباً أن يبدأ حسين فوزى كتابه بـ «الجمعة الحزينة»، ويقصد بها الجمعة التى تم فيها إعلان الخطبة فى مساجد مصر فى عام ١٥١٧ للسلطان سليم الأول بعد غزو للقاهرة:

«انصر اللهم السلطان بن السلطان، ملك البرين والبحرين، وكاسر الجيشين، وسلطان العراقين، وإمام الحرمين الشريفين، الملك المظفر سليم شاه، اللهم انصره نصراً عزيزاً، وافتح له فتحاً مبيناً، يا مالك الدنيا والآخرة، يارب العالمين».

وهكذا يبدأ حسين فوزى كتابه بالباب المعنون «الظلام» ويبدأ هذا الظلام بـ«الجمعة الحزينة» فى دلالة على موقفه كقومى مصرى من الفترة العثمانية. ومثله مثل الرافعى يعزف فوزى على نغمة «مصر المستقلة» وكيف أدى الغزو العثمانى إلى «نهاية مصر المستقلة»، بل يصف السلطان الغورى بأنه «السلطان الشهيد قانصوة الغورى» لمقتله فى موقعه مرج دابق أمام الغزو العثمانى.

وفى صورة أدبية درامية يرى حسين فوزى أن الفترة العثمانية:

«لفهم الحكم العثمانى يجب إدراك حقيقة أساسية، وهى أنه تدهور سريعاً جداً فى مصر بسبب نظام فى الإدارة هو الاختلال بعينه، ولأن الباشوات الولاة كانوا فى غالبيتهم قليلى الخبرة، طماعين، ملوثين خلقياً، حتى من كان منهم على شىء من الخلق اضطرته طريقة تقديم الحساب بعد نهاية ولايته القصيرة ـ من عام إلى

عامين ولا حساب هناك يعتد به ـ عندما تحمل ذمته بمبالغ ليست فى الحسبان، ولم تدر فى خلد، أن «يعمل حساب» المستقبل بما يقيه شر النائبات. . . لهذا استحال الباشوات وأمراء المماليك وجيش الاحتلال العثمانى إلى منسر من قطاع الطرق».

هذه الصورة الدرامية لا يمكن مناقشتها من الناحية التاريخية لأنها بعيدة كل البعد عن الواقع التاريخي، إذ إن ولاية ونظام سياسى هذا هو حاله، كيف يمكن أن يستمر لمدة ثلاثة قرون؟

ولا يكتفى حسين فوزى بالصورة السابقة، بل يستلهم جحيم دانتى للتعبير عن صورة مصر فى العصر العثمانى، يقول:

«الصورة التى بقيت لنا من تلك العصور المظلمة حقا صورة مهزوزة سوداء فى إحمرار داكن، تبدو فيها من هنا وهناك أضواء جهنمية، تؤكد حقيقة الحياة المصرية فى ذلك الزمان، كانت شيئاً أشبه بجحيم دانتى فى أقسى طوابقه».

إن هذه الصورة الدرامية ستساهم إلى حد كبير فى ترسيخ صور مسبقة فى العقل الجمعى المصرى عن الفترة العثمانية، وربما يعتبر ذلك من أهم أسباب عدم تغيير هذه الصورة حتى الآن رغم العديد من الدراسات التاريخية الجديدة عن هذه الفترة. إن التيار القومى المصرى كان يريد مسح أو مسخ هذه الصفحة من تاريخ مصر.

(جـ) لويس عوض آخر الليبراليين:

يمكن اعتبار لويس عوض آخر أبناء هذا الجيل الليبرالى، هذا الجيل الذى تأثر بشدة بفكرة القومية المصرية، والارتباط الحضارى بالغرب. وقد بدأ لويس عوض فى الستينيات من القرن الماضى مشروعه الكبير لإعادة قراءة تاريخ مصر الحديث، ويرى لويس عوض أن الدافع وراء مشروعه ذلك هو هزيمة يونيو ١٩٦٧، وما سببته من انكسار فى نفسية الشعب المصرى، دعته لمراجعة الذات، والبحث عن الأسباب الحقيقية للهزيمة، يقول لويس عوض:

«منذ أن دخلنا امتحان ٥ يونيو بدأ عديد من الكتاب فى استقصاء الأسباب والنتائج. وفى اعتقادى أن من أهم ما كتب فى باب التفتيش فى أعماق النفس دعوة

بعض الكتاب إلى إعادة النظر فى وضعنا الحضارى وإلى إقامة كياننا بمقومات الدولة الحديثة، وقد كان جوهر رأيهم أن سر ضعفنا هو عدم استكمالنا لأدوات الحياة الحديثة».

هكذا يبدأ لويس عوض «الليبرالى» مشروعه لـ «البحث عن الذات» أو البحث عن أسباب الهزيمة، أو فى الحقيقة «إعادة إحياء المشروع الليبرالى من جديد». إذ يرى عوض أن تاريخ مصر الحديث يبدأ من احتكاك مصر بأوربا أو فى الحقيقة منذ الحملة الفرنسية، وستكون هذه النقطة الأخيرة هى محور الارتكاز فى مشروعه لإعادة قراءة التاريخ، وأيضاً نقطة ضعفه سواء فى «التهويل» فى طبيعة الاستنتاجات التى يخرج بها، أو حتى فى طبيعة تلقى القارئ- بعد هزيمة يونيو- لمشروعه. يقول لويس عوض:

«هذه محاولة متواضعة لرصد تاريخ الفكر المصرى الحديث ومكوناته، متى احتكت مصر بأوربا؟ وكيف احتكت؟ وما أثر هذا الاحتكاك فى حياتنا؟»

وهكذا تصبح نقطة الانطلاق عند لويس عوض هى الحملة الفرنسية ، أما الفترة السابقة عليها وهى الفترة العثمانية فهى بمثابة العصور الوسطى مطبقاً النموذج الأوربى على فترات التاريخ المصرى:

«فليس منا من يجهل أن مصر لم تخرج من ظلمات العصور الوسطى التى نشرتها الإمبراطورية العثمانية فى كل ما ملكت من الأمصار إلا منذ مائة وسبعين عاماً، حين دخلت مصر لأول مرة فى علاقات مباشرة مع أوربا».

هكذا يبلور لويس عوض فكرته الأساسية لمشروعه، حول بداية تاريخ مصر الحديث نتيجة «المؤثرات الأوربية» أو فى الحقيقة «المؤثرات الفرنسية» فى تاريخ مصر الحديث، ويغض الطرف عن الفترة العثمانية على أساس أنها فترة «العصور الوسطى». ولتأكيد على ذلك يدمج لويس عوض عصر سلاطين المماليك مع العصر العثمانى، تحت مقولة «عصور الإقطاع»، ولذلك يبدأ تاريخه بالحديث عن الثورات الشعبية فى العصرين المملوكى والتركى، لإبراز رفض «المصريين» للغزاة الأجانب حتى لو تستروا تحت ستار الدين. وهى المقولة الأساسية فى مشروع التيار القومى المصرى «الليبرالى».

ويتضح غرام لويس عوض بتفسير التاريخ المصرى من خلال النموذج الأوربى، من خلال قصته حول «الماجنا كارتا المصرية»، والتى جعلها لويس عوض أسطورة وبداية للأفكار الدستورية والديمقراطية فى مصر قبيل الحملة الفرنسية. ويقصد بذلك «الحجة» التى كتبها العلماء على المماليك بعدم فرض ضرائب إضافية جديدة إلا بعد مشورة العلماء:

«حسب ما رسم ساداتنا العلماء بأن جميع المظالم والحوادث والمكوس بطالة من مملكة الديار المصرية».

وهنا يبالغ لويس عوض فى هذا الأمر ويعتبر ذلك هو أول ميثاق مكتوب فى تاريخ مصر الحديث بين الحاكم والمحكومين:

«من حقنا أن نصف تلك الحجة التى استخلصها علماء الأزهر المصريون يظاهرهم الشعب المصرى من الوالى العثمانى ومن زعيمى المماليك، مراد بك وإبراهيم بك أول دستور عرفته مصر، أو أول ميثاق عرفته مصر، يحدد قواعد الحكم ومسئولية الحاكم أمام المحكوم».

وهكذا «يهول» لويس عوض من هذه الحادثة البسيطة فى تاريخ مصر التى ربما لعدم خبرته بتاريخ الفترة العثمانية لا يدرى أنها كثيرة التكرار، ودور العلماء للوساطة بين الرعية والحكام من الصفحات الشهيرة فى تاريخ مصر سواء فى العصر العثمانى أو حتى الفترة السابقة عليه. كما يمر لويس عوض سريعاً على مقولة الجبرتى أن المماليك قد نقضوا شروط هذه الحجة بعد شهر واحد، وعادت الأمور على ماهى عليه.

ويظل غرام لويس عوض بـ«المؤثرات الغربية» فى تاريخ الفكر المصرى الحديث، وخاصة المؤثرات الفرنسية واضحاً حتى فى قصة الماجنا كارتا المصرية رغم أنها مقتبسة من النموذج الإنجليزى. إذ يزعم لويس عوض أن علماء الأزهر ربما قد تأثروا وهم يعقدون هذه الحجة على المماليك بأحداث الثورة الفرنسية وميثاق حقوق الإنسان، حتى قبل مجىء الحملة الفرنسية على مصر.

«وغير معروف إن كانت فكرة أخذ تعهد كتابى على الحاكم قد نشأت من تلقاء نفسها فى رءوس العلماء المصريين، أم أنها كانت صدى لما حدث فى الثورة

الفرنسية أيام إعلان حقوق الإنسان، بلغ أسماع المثقفين المصريين واهتزت له قلوبهم كما اهتزت قلوب الناس فى كافة أرجاء العالم المتحضر».

ولا تتفق هذه «التخريجة» مع وقائع تاريخ مصر فى العصر العثمانى فليس هناك أدنى دليل على أن علماء الأزهر قد سمعوا حتى بحدوث الثورة الفرنسية، فما بالنا بتفهمهم لإعلان حقوق الإنسان؟!، ناهيك أنه حتى فى أيام الحملة الفرنسية فى مصر لم يكن الحوار الحضارى بين علماء الأزهر وعلماء الحملة الفرنسية على ما يرام للعديد من الأسباب اللغوية والدينية والثقافية. لكنه ولع الليبرالى الكبير لويس عوض فى تطبيق النموذج الأوربى على تاريخ الفكر المصرى الحديث، كما أن لويس عوض فى الحقيقة كان بمثابة المدافع الليبرالى الأخير بعد هزيمة ٦٧ قبل تصاعد المد الإسلامى، من هنا سيتعرض لويس عوض للعديد من الانتقادات الحادة من جانب التيار الإسلامى بعد ذلك.

على أية حال أسقط لويس عوض الفترة العثمانية من مشروعه وتجاهلها تماماً، وربما أثر ذلك بشدة بعد ذلك فى عدم تقبل الدراسات التاريخية الوثائقية الجديدة عن العصر العثمانى. وصعب على «العثمانيين الجدد» المؤرخين المهتمين بالدراسات العثمانية تغيير الصورة العامة التى رسخت فى أذهان المثقفين عن تلك الفترة.

المد الإسلامى والبحث عن الفردوس المفقود:

عبد العزيز الشناوى والدولة المفترى عليها:

ومع هزيمة ٦٧ وتصاعد التيار الإسلامى، كان من الطبيعى أن يتوارى إلى الخلف أطروحات التيار القومى الليبرالى، وأن تروج الكتابات التى تُعيد قراءة التاريخ من منظور إسلامى. وتركزت العديد من الكتابات على تجربة الدولة العثمانية باعتبارها «آخر خلافة إسلامية»، والذى أعقب سقوطها - فى نظر الكثيرين - اقتسام العالم العربى الإسلامى بين دول أوربا، فضلاً عن ظهور المشكلة المزمنة المستعصية فى التاريخ العربى المعاصر، ألا وهى مشكلة فلسطين، والتى حاول البعض التركيز على دور الدولة العثمانية فى الحيلولة دون السقوط الكبير لفلسطين فى أيدى اليهود.

على أية حال فى ذلك المناخ ومع الثورة الإسلامية فى إيران ظهر الجزء الأول من العمل الضخم للدكتور عبد العزيز الشناوى والمعنون بـ «الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها».

وقبل توجيه أى نقد لأيديولوجية الكتاب، نود أن نلفت الانتباه إلى الأهمية العلمية لهذا الكتاب، ففى رأينا أنه لا يوجد فى الأدبيات العربية كتاب يضم كل هذه التفاصيل والمعلومات عن تاريخ الدولة العثمانية فى ثلاثة أجزاء، مثل هذا الكتاب الذى يعد «كتاب أساسى» لدارس تاريخ الدولة العثمانية، مع الأخذ فى الاعتبار وجود العديد من الكتب الأكثر أهمية عن تاريخ الدولة العثمانية بلغات أجنبية مثل دراسة مانتران بالفرنسية، وكتابات كل من ستانفورد شو، وجمال كفادار بالإنجليزية.

نأتى الآن إلى نقد الإيديولوجيا عند الشناوى وموسوعته الضخمة حول الدولة العثمانية. ومن البداية ومنذ عنوان الكتاب يحدد الشناوى موقعه وهدفه من إعادة قراءة التاريخ العثمانى كتاريخ «دولة إسلامية مفترى عليها» يقول الشناوى:

«على مبلغ علمى لم تتعرض دولة فى العالم لمثل ما تعرضت له هذه الدولة من حملات عنيفة ضارية استهدفت التشهير بها والنيل منها. وقامت بهذه الحملات المكثفة قوتان عالميتان عاتيتان هما الاستعمار الأوربى والصهيونية، واتخذت هذه وتلك من المؤلفات التاريخية والبحوث (العلمية) والتصريحات الرسمية ومن مجموعات الوثائق التى نشرتها بعض الحكومات الأوربية مجالاً رحيباً لإذاعة ما راق لها أن تنشره عن الدولة تحاملاً عليها».

وربما يكون فى كلام الشناوى قدر كبير من الصحة حول مدى تأثير كتابات المستشرقين حول صورة الإسلام بوجه عام، والدولة العثمانية على وجه الخصوص، هو ما سنتناوله عند الحديث عن الاتجاهات الجديدة فى دراسة تاريخ الدولة العثمانية، ومدرسة ما بعد الاستعمار فى الجامعات العربية. لكن الشناوى بأيديولوجيته هذه يحدد هدفه وأيضاً جمهور قرائه منذ البداية، مستفيداً أيضاً من حالة العداء للغرب التى زادت فى هذه الآونة، مدافعاً عن التاريخ العثمانى فى مقابل التاريخ الأوربى، يقول:

«ومع ذلك حرص المؤرخون الأوربيون على إحاطة تاريخ هذين العاهلين - نابليون الأول والثالث - بهالات من الفخر والمجد، في الوقت الذى نعتوا السلطان العثماني بأنه السلطان المسلم الجاهل المتبربر المستغرق في ملذاته مع حورياته الفاتنات. والحق - الشناوى - أن وصف الدولة العثمانية بأنها دولة إسلامية مفترى عليها، هو أصدق قيلاً من أى وصف آخر».

ولا يكتفى الشناوى بالاشتباك مع المستشرقين فحسب، بل يشتبك أيضاً مع التيار القومى العربى، الذى يأخذ موقفاً حاداً من تاريخ الدولة العثمانية نتيجة التجارب المريرة بين القوميين العرب والأتراك في أواخر أيام الدولة العثمانية، والتى ساعدت في رأيهم على إضعاف التيار العربى ومهدت لسيطرة القوى الأوربية على العالم العربى، بينما ينظر إليها التيار الإسلامى على أنها - القومية العربية - لعبت أدوراً خطيرة في تصدع بنيان الدولة العثمانية وأنها كانت بمثابة الطابور الخامس للقوى الأوربية في داخل الدولة العثمانية. يأخذ الشناوى على العديد من المؤرخين العرب التأثر بالمقولات الاستشراقية ضد الدولة العثمانية يقول:

«وقد رد بعض المؤرخين والباحثين العرب عن جهالة أو تجاهل أو حقد تلك الآراء الخاطئة والظالمة معاً في مؤلفاتهم».

ويُذكر الشناوى هؤلاء بأهمية الدور الذى لعبته الدولة العثمانية في خدمة العرب وحمايتهم من الأخطار الخارجية المحدقة بهم، يقول:

«وغفل أولئك المتحاملون عن الخدمات التى أسدتها الدولة لولاياتها العربية بوجه خاص، وهى خدمات يجب أن تذكر لها وتشكر عليها، وتناسوا أيضاً أن الدولة العثمانية واجهت أخطاراً دولية جسيمة كانت تهدد العالم العربى بأفدح الأخطار، وكان من بينها وصول البرتغاليين إلى البحار الشرقية وتسللهم إلى شرقى الجزيرة العربية واستيلاؤهم على مواقع عسكرية هامة ومحاولاتهم المتكررة دخول البحر الأحمر من منفذه الجنوبى للاستيلاء على جدة والزحف منها على مكة المكرمة لهدم الكعبة الشريفة ثم موالاة الزحف على المدينة المنورة لنبش قبر الرسول صلوات الله عليه وسلامه. وكان الغزو البرتغالى لشرقى الجزيرة العربية هو أول غزو أوربى عسكرى صليبى في التاريخ الحديث لأقاليم عربية، وكان شعاره الصليب أو المدفع».

هكذا يأتي كتاب الشناوى إعادة قراءة لتاريخ الدولة العثمانية على ضوء التطورات وحركة المد الإسلامى التى شهدتها مصر والمنطقة العربية والإسلامية بعد هزيمة يونيو ٦٧ ، وأيضاً مع تصاعد حركة الإسلام السياسى ، كان إعادة قراءة تاريخ الدولة العثمانية هو بمثابة محاولة لتجاوز حالة الانكسار بحكايات عن «الزمن الجميل» واختراع أندلس جديدة «الفردوس المفقود» . لكن كل ذلك فى الحقيقة لا يقلل من أهمية كتاب عبد العزيز الشناوى وغزارة المعلومات والتفاصيل التى لانجدها فى أى كتاب آخر باللغة العربية .

الإسلاميون الجدد :

قد يصعب على الكثيرين تقبل وتفهم هذا المصطلح الذى نطرحه هنا حول «الإسلاميون الجدد» وما علاقة هؤلاء بتاريخ الدولة العثمانية .

فى الحقيقة ظهر تيار فكرى جديد ساعد على ظهور نجاح الثورة الإسلامية فى إيران ، واشتداد قوة التدخل الغربى ، وبصفة خاصة الأمريكى فى المنطقة العربية والإسلامية ، والضعف والوهن الذى أصاب الأيديولوجيات «العجوزة» فى العالم العربى والإسلامى ، ونقصد بها الشيوعية ، الاشتراكية ، القومية ، هذا التيار هو «الإسلاميون الجدد» ويضم مجموعات من المثقفين معظمهم مسلمون وقليل منهم مسيحيون ، ويؤمن الجميع بـ «المشروع الحضارى الإسلامى» وأنه البديل الجاهز والأفضل للمنطقة عن المشروع الدخيل «الثقافة الغربية الغازية» . ويبتعد هؤلاء كثيراً عن المشروع السياسى للتجربة السياسية للثورة الإسلامية فى إيران ، ويرحبون بالحوار مع الغرب ولكن على قاعدة «المساواة» واحترام الغرب للمشروع الحضارى الإسلامى الذى لن ندخل فى تفاصيل أطروحاته ومنظريه سواء فى العالم العربى أو الإسلامى . ولكن تعد تجربة حزب العدالة فى تركيا ، وحزب الوسط فى مصر وتجارب منظمة ، أو أفكار مفكرين آخرين أمثلة على ذلك .

على هذه الأرضية يأتى الباحث العراقى قيس جواد العزاوى وكتابه «الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط» . فالمؤلف رغم دراسته وإقامته فى

الغرب، ينتمى إلى هذا التيار، ولاسيما الجناح الفكرى منه، ولذلك يحاول فى كتابه إعادة قراءة التاريخ العثمانى ليكشف فى نهاية الأمر :

«جوانب كانت حتى الأمس القريب غامضة، وتفك ألغازاً من تاريخنا العربى الإسلامى الحديث، لنعلم على أى أرضية فكرية نقف، وتلك لعمرى أول مستلزمات خطواتنا اللاحقة الثابتة».

هكذا تمثل إعادة قراءة وتفسير التاريخ ضرورة حيوية، وركيزة أساسية يبنى عليها أطروحاته فى هذا المجال.

ويشترك هذا التيار مع بقية التيارات الإسلامية فى نقد أطروحات المستشرقين، وأثرهم المضلل على التاريخ العثمانى، لكنه يتميز بجوار هادئ وعاقل مع الغرب :

«ولقد ساهمت الدراسات الإستشراقية لتاريخنا الإسلامى فى أغلب الحالات فى التدليل على طروحات بدت علمية وأكاديمية نظراً لمتانة توثيقها المرجعى ومنهجيتها، ولكنها راوغت بذكاء فابتعدت كلما استطاعت عن كل ما يتعلق بأهمية وفعالية الدور الخارجى فى إضعاف الدولة العثمانية وانهيارها، بل عزت استمرار التخلف والانحطاط إلى بطء مسيرة الإمبراطورية للالتحاق بعجلة الحضارة الغربية».

وعلى الرغم من رفض مقولات المستشرقين، فإن الحوار الهادئ يعود من جديد، حيث يحرص العزاوى على تقديم رؤية تاريخية جديدة، وليس بكائية على الأطلال، ويستفيد من مناهج البحث ونقد الأيديولوجيا (مناهج الغرب) فى مشروعه لإعادة قراءة تاريخ الدولة العثمانية من جديد :

«إن إعادة القراءة هذه حرصت على ألا تنزع من الحدث تأريخيته، ولم تقدمه بمعزل عن أطره السياسية وفضاءاته الاجتماعية بل تعاملت معه كجزء من مركب متكامل».

ولا يرفض هذا التيار فكرة التحديث، لكنه يعترض على «التغريب». من هنا يأتى رفض العزاوى لعصر «التنظيمات» فى القرن التاسع عشر، وهو العصر الذى شهد دخول المؤثرات الغربية إلى الدولة العثمانية من أجل «تحديث» الدولة فى مواجهة الهزائم الخارجية والضغوط الغربية من أجل الإصلاح :

«مرحلة التنظيمات التي تبنت عمليات تحديث غير مخططة لمؤسسات الإمبراطورية نتج عنها تغريب للبنى، وتشويه للعقائد والأفكار، وإجراء تحولات خطيرة، ألحقت الإمبراطورية مع الوقت بأنظمة السوق الاقتصادية العالمية».

ويُعتبر هذا التيار فى الحقيقة امتداداً لمدرسة جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده فى «الإصلاح الإسلامى»، ولذلك يتبنى العزاوى مقولة جمال الدين الأفغانى عن أثر الصراع الصفوى العثمانى فى إضعاف الدولة العثمانية، وأهمية فكرة «الجامعة الإسلامية»:

«لا ينبغى أن نتجاهل العواقب الوخيمة الناتجة عن الحروب التى دارت بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية، وكلتا الدولتين إسلامية، فى وقت تكالب عليهما الأعداء، وللأفغانى فى هذا الصدد نظرة نقدية. . . لو استثار العثمانيون عقولهم وقتئذ لأشارت عليهم بأن ضعف الإيرانيين وقوة الروس قد أديا إلى زعزعة أركان السلطنة التركية».

هكذا يريد هذا التيار إعادة قراءة تاريخ الدولة العثمانية على ضوء وهن الحاضر، وللاستفادة من هذه التجربة فى «المشروع الحضارى الإسلامى الجديد» فى مواجهة «الغرب».

المدارس الإقليمية فى كتابة التاريخ العثمانى:

بجانب التيارات الأيديولوجية السابقة ودورها فى كتابة التاريخ العثمانى، نستطيع أن نقدم تصنيفاً آخر هو المدارس الإقليمية لكتابة هذا التاريخ ونستطيع مع شىء من التجاوز أن نعرض لعدة اتجاهات إقليمية هى المدرسة المغاربية، المدرسة المصرية، المدرسة الشامية، ولا يقلل هذا التصنيف من أهمية التيارات الأيديولوجية السابقة، أو حتى المدرسة الأكاديمية الجديدة والتى سنعرض لها فى فصل مستقل.

المدرسة المغاربية:

تتميز المدرسة المغاربية بطابع خاص فى الاهتمام بالتاريخ العثمانى، فضلاً عن

التجاوب والقبول مع الفترة العثمانية ، على عكس التطور التاريخى للمدارس المشارقية، سواء الشامية منها أو المصرية . ويأتى ذلك نتيجة الظروف التاريخية المصاحبة لمجيء العثمانيين إلى بلاد المغرب، إضافة إلى طبيعة الاستعمار فى تلك المنطقة بعد الفترة العثمانية .

ولتفهم الصورة الإيجابية للعثمانيين فى المغرب العربى ، لابد من الإحاطة التاريخية بأوضاع بلاد المغرب العربى فى بداية القرن السادس عشر الميلادى ، والخطر الإسبانى المهدد لها . إذ شهدت شبه جزيرة إيبريا فى ذلك الوقت سقوط آخر الممالك الإسلامية بها ، وقيام دولتى إسبانيا والبرتغال وسعيهم بمؤثرات دينية واستعمارية إلى الهجوم على الساحل الجنوبى للبحر المتوسط ، وكادت الموانئ المغاربية كلها أن تسقط فى أيدى الإسبان لولا النجدة العثمانية ، ودور «المغامرين» أو «القراصنة» أو «المجاهدين» من البحارة العثمانيين ، وأشهر هؤلاء جميعاً عروج وخير الدين بربروسا . وكما يقول المؤرخ المغربى عبد الرحمن المودن :

«منذئذ وإلى غاية القرن ١٩ أو القرن ٢٠ فيما يتعلق بليبيا أصبحت معظم جهات المغارب مرتبطة بالدولة العثمانية ، وبات التاريخ والثقافة المغاربيان جزءاً لا يتجزأ من التاريخ والثقافة العثمانيين بصفة عامة ، بما فى ذلك من تعدد إثنى وتنوع دينى ولغوى» .

وعلينا أن نلاحظ هنا أن عبد الرحمن المودن مؤرخ مغربى ، يقول ذلك عن الفترة العثمانية رغم أن المغرب أو «مراكش» لم تدخل ضمن أملاك الدولة العثمانية ، لكن الشعور المغاربى والذاكرة الجمعية تقدر الدور العثمانى فى دفع الخطر الإسبانى عن شمال إفريقيا آنذاك .

ومن ناحية أدى وقوع معظم المغرب العربى فى أيدى الاستعمار الفرنسى أو الإيطالى أو الإسبانى ، وهم أسوأ أنواع الاستعمار ، إلى محاولة فرض الثقافة واللغة على شعوب المغرب العربى ، لاسيما الفرنسية ، كما حاول الاستعمار إحداث القطيعة بين أهل المغرب والدين والثقافة الإسلامية ، من هنا كان رد الفعل الطبيعى بعد الاستقلال الحنين إلى الفترة السابقة على الاستعمار الفترة العثمانية ، لاسيما أن هذه الفترة شهدت عمليات «الجهاد البحرى» أو «القرصنة» بين الشمال

والجنوب فى حوض البحر المتوسط . وهكذا ارتبط التاريخ العثمانى بالنسبة لبلاد المغرب العربى بذكريات «الزمن الجميل»، ولم يعان أهل المغرب العربى من الفترة الأخيرة القلقة من عمر الدولة العثمانية، وهى الصدام بين العرب والترك، هذه الفترة التى عانى منها أهل المشرق وتركت لهم ذكريات دائمة مؤلمة امتدت لتشمل كل الفترة العثمانية .

فى ضوء هذه الخلفية التاريخية نستطيع أن نفهم سر نجاح جهود عبد الجليل التميمى فى رعاية الدراسات العثمانية، ولماذا تقبل المناخ المغاربى هذه الجهود ـ التى سنتحدث عنها تفصيلاً فى المدرسة الجديدة للتاريخ العثمانى، فى فصل مستقل ـ لإنعاش الدراسات العثمانية .

المدرسة المصرية :

وقعت الدراسات العثمانية فى مصر منذ البداية فى أزمات أيديولوجية كبيرة، أثرت على تطور الاهتمام بالفترة العثمانية ذاتها . لعل أول هذه المشاكل مشكلة «التحقيب» ونقصد بذلك وضع إطار زمنى للفترة التى اصطلح على تسميتها «الفترة العثمانية» . إذ درج البعض على بدء الفترة العثمانية بعام ١٥١٧ الذى يمثل عام الفتح أو الغزو العثمانى لمصر، وهى بطبيعة الحال بداية منطقية لا غبار عليها، لكن المشكلة تأتى من وضع نهاية اصطلاحية لتلك الفترة بعام ١٧٩٨، وهو عام قدوم الحملة الفرنسية على مصر، وكأن علاقة مصر بالدولة العثمانية قد انقطعت مع قدوم الحملة الفرنسية .

وتظهر الأيديولوجيا فى هذا التقسيم المصطنع والتحقيب المعيب، أنه تحقيب خضع للمؤثرات الغربية فى دراسة التاريخ، فتاريخ إفريقيا يبدأ بوصول الرجل الأبيض والحضارة الغربية، من هنا ستبدأ أسطورة دور الحملة الفرنسية فى تاريخ مصر الحديث، مع أن الحملة لم تستمر إلا ثلاث سنوات فقط وعادت مصر بعدها ولاية عثمانية، كما تشهد سجلات «الديوان» الذى أنشأه الفرنسيون فى مصر، والذى وصفه لويس عوض بأنه «برلمان» للحوار بين المصريين والفرنسيين، بأن هذا الحوار كان مبالغاً فى تقدير أثره، فعامل اللغة كان حاجزاً طبيعياً بين الاثنين، وكم

من مرة سخر علماء الأزهر من الترجمة الركيكة للحوار أو حتى الأوامر ، وكذلك لم يفهم علماء الحملة أو حتى القادة مطالب العلماء ، هذا ناهيك عن عامل الدين والثقافة الإسلامية الذى كان مانعًا لإقامة حوار حقيقى . لكن الأسطورة الفرنسية ستستمر لتفصل ما بين ما قبل الحملة - الفترة العثمانية - وما بعد الحملة - التحديث .

وسيرسخ هذا الاعتقاد مجيء الحملة مع نهاية القرن الثامن عشر وخروجها من مصر فى مطلع القرن التاسع عشر ١٨٠١ ، وللقرون تأثير ساحر فى مخيلة المؤرخين ، فالقرن التاسع عشر هو قرن التحديث فى معظم أنحاء العالم ، فلماذا لا ينطبق ذلك على مصر؟ هكذا ساعد التحقيب على إهمال الفترة العثمانية ، وذيوع شهرة الأسطورة الفرنسية التركيز بالدراسة على القرن التاسع عشر (عصر التحديث) . ونسى هؤلاء أن مصر عادت بعد خروج الحملة لتصبح من جديد ولاية عثمانية ، ولم يهتم الكثيرون بدراسة الفترة التالية لخروج الحملة من ١٨٠١ إلى ١٨٠٥ ، وإن تعرضوا لها فمن ناحية الفراغ السياسى الذى أدى إلى وصول محمد على إلى الحكم .

وهنا نصل إلى نقطة شائكة أخرى فى مجال التأريخ ، وهى تركز معظم الدراسات التاريخية الأكاديمية فى مرحلة البداية على عصر محمد على وأسرته . وهو ما يشير إليه عمدة مؤرخى مصر الحديثة أحمد عزت عبد الكريم فى التقديم لأول رسالة دكتوراه عن مصر العثمانية لتلميذه عبد الرحمن عبد الرحمن (الريف المصرى فى القرن الثامن عشر) :

«كان أكثرنا حينذاك قد انصرف إلى الكتابة فى القرن التاسع عشر ، أى فى عصر محمد على وخلفائه» .

وهكذا ستضاف مشكلة جديدة للدراسات العثمانية فى مصر ، وهى سحر عصر محمد على وخلفائه ، فضلاً عن رغبة الملكية المصرية فى تأكيد مشروعيتها بالتاريخ ، من هنا ستنشأ أسطورة «محمد على الكبير» . وسيصبح إهمال الفترة السابقة متعمداً ، للترويج لنظرية سادت الفكر التاريخى فى القرن التاسع عشر ، نظرية «السوبرمان» أو الرجل العظيم ، الذى هو أيضاً «المستبد العادل» ونسى هؤلاء أن محمد على كان والياً عثمانياً ، وأن مصر استمرت ولاية عثمانية حتى بعد محمد

على، ولكن ذلك لا ينفى أهمية تجربة «الإصلاح» التى قام بها محمد على فى مصر، والتى استفادت منها حتى إستانبول فى تطوير مسيرة الإصلاح العثمانى فى القرن التاسع عشر.

ويجرنا ذلك إلى مشكلة أخرى من مشاكل التأريخ لمصر وهى أسطورة مصر المستقلة، إذ يلاحظ الاهتمام الكبير الذى وجهه المؤرخون إلى عصر سلاطين المماليك، لأن مصر فيه كانت قاعدة لدولة «مستقلة»، كذلك الاهتمام الذى وجهه البعض لـ «دولة محمد على» لأن مصر أصبحت «مستقلة»، وبالتالى سقط العصر العثمانى من الذاكرة الجماعية، لأنه العصر الذى فقدت فيه مصر «استقلالها»، ولن ندخل فى نقد فكرة «الاستقلال» هنا لأنها ستجرنا إلى تفريعات أخرى عديدة ولهذا يقول أحمد عزت عبد الكريم كشاهد عيان على تطور المدرسة التاريخية المصرية:

«أما العصر العثمانى فظل بين هذين العصرين الزاخرين كما يكاد يكون مهملاً».

كما يسجل عزت عبد الكريم أيضاً أسبقية المؤرخين الأجانب إلى دراسة هذا العصر، إلى أن نجح هو، فيما فشل فيه أستاذه شفيق غربال، فى جذب طلابه لإعداد رسائل علمية حول ذلك العصر، لتبدأ موجة جديدة من الاهتمام الأكاديمى بالدراسات العثمانية سنتناولها فى إطارها العربى والدولى فى فصل مستقل.

المدرســـة الشـــامية:

تأثرت المدرسة الشامية فى كتابة التاريخ العثمانى، بالصدام الشديد الذى حدث بين العرب والترك منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى سقوط الدولة العثمانية ودخول الجيوش الأوربية فى أثناء الحرب العالمية الأولى، وصراع القومية العربية أمام محاولات التتريك والمذابح الجماعية لجمال باشا فى الشام، هذه الذكريات التى مازلت تؤثر حتى الآن على علاقات تركيا والدول العربية، لاسيما المجاورة لها. كما ساعد الانتشار القوى والسريع للقومية العربية فى بلاد الشام والعراق لاسيما فى الفترة التالية على الحرب العالمية الثانية، على توجيه النقد الشديد للعصر

العثماني، الذي تم اختزال القرون الأربعة فيه إلى ما حدث من صدام بين العرب والترك في العقود الأخيرة منه.

ويشير بشارة دوماني في دراسته الهامة حول إعادة اكتشاف فلسطين، أهالي جبل نابلس ١٧٠٠-١٩٠٠، إلى هذه الظاهرة التي تميزت بها المدرسة الشامية:

«وبصورة عامة، يرى معظم القوميين العرب الحقبة العثمانية كلها أنها فترة من الحكم التركي الجائر والثقيل الوطأة، الذي خنق الثقافة والتطور السياسي-الاقتصادي العربيين، ومهد الطريق أمام السيطرة الاستعمارية الأوربية والاستيلاء الصهيوني على فلسطين».

وهكذا ستظل المدرسة الشامية تحت هذا التأثير المباشر، إلى أن يظهر الجيل الجديد الذي ينتمي إلى الموجة الجديدة من الدراسات الأكاديمية مثل عبد الكريم رافق وعدنان بخيت وغيرهم، وهو ما سنتناوله في فصل مستقل.

ولعل خير خاتمة لهذا الفصل الطويل بين الأيديولوجيا والتاريخ المقولة الهامة للمفكر اللبناني رضوان السيد:

لقد بدا العثمانيون في الكتابات القومية العربية، علة العلل في الانحطاط العربي، كما بدوا فرسان الجهاد رمز قوة الإسلام ومجده في كتابات الإسلاميين في العقود الثلاثة الأخيرة، لكن الدراسات الوثائقية الكثيفة في العقود الأخيرة أيضاً تظهرنا على عالم عثماني «لا ينتمي إلى صنف الشياطين الأشرار ولا إلى صنف الملائكة الأطهار».



الفصــــل الثانى

مدرسة جديدة أم عثمانيون جدد ؟
تطور الدراسات حو ل الولايات العربية
فى العهد العثمانى فى الفترة الأخيرة

لايختلف اثنان من المؤرخين حول كم وكيف التطورات التى تشهدها الدراسات العثمانية على مستوى العالم بأسره . وبالنسبة للولايات العربية سنقتبس هنا من أشهر المؤرخين فى هذا المجال إحداهما عربى والآخر فرنسى أسباب هذا التطور السريع . فقد عانى تاريخ العصر العثمانى سابقاً من إهمال متعمد أو شبه متعمد . ويرجع ذلك فى نظر هذين المؤرخين إلى الدور العربى فى النفور من الفترة العثمانية السابقة على الإستعمار ، تأكيداً لرسالة «تحديث» البلدان التى يغزونها ويضرب ريمون مثالا على ذلك بأسلوب المؤرخين الفرنسيين فى معالجة تاريخ الجزائر فى العصر العثمانى «عصر القرصنة الوحشية» كما أدت الحركة القومية العربية واصطدامها الحاد مع الدولة العثمانية إلى المزيد من الإهمال للفترة العثمانية . إذ كيف يؤرخ «القوميون العرب» لعهد اتسم بسيطرة جنس أجنبى«تركى» ، هو فى حد ذاته - فى نظرهم - «استعمار» أدى إلى ظهور الحركة القومية . وفى مصر طغت شهرة محمد على و الأسرة العلوية على الأحداث السابقة إلى حد كبير .

ولكن ساعدت العديد من العوامل على إعادة الاعتبار إلى العصر العثمانى على المستوى العالمى وأيضاً على المستوى العربى فى العقود الثلاثة الأخيرة . إذ حدث الانقلاب الكبير فى ميدان الدراسات التاريخية - بشكل عام - هذا الانقلاب الذى

دفع إلى الصدارة التاريخ الاجتماعى ـ الاقتصادى، الذى أصبح محط اهتمام الجميع. وظهرت على أثر ذلك مشكلة طبيعية «المصادر التاريخية» التى تخدم هذا الاتجاه.

وقدم الأرشيف العثمانى مع بدء تنظيمه منهلاً ثميناً وفتحاً جديداً فى هذا الاتجاه، ساعدت على ذلك أعمال عمر لطفى برقان وخليل إنالجيق. وبدأ بعض المستشرقين الخطوات الأولى فى هذا الاتجاه. وصاحب ذلك الاهتمام العالمى بما يسمى «الصحوة الإسلامية» وأهمية دراسة آخر «الدول الإسلامية» وآخر «خلافة». وواكب ذلك حركة الستينيات والسبعينيات فى أوربا وأمريكا فى نقد الاستشراق، وقراءة تاريخ العالم قبل الاستعمار من خلال مراجعة التاريخ الاقتصادى والاجتماعى.

وفى العالم العربى بدأت المدرسة الوطنية فى إعادة كتابة تاريخها بعد الاستقلال لاسيما مع استمرار المواجهة مع إسرائيل و«الاستعمار الجديد». ودفع الاهتمام بالتاريخ القومى إلى زيادة الاهتمام بدور الوثائق القومية. وكما يقول عبد الكريم رافق: «اكتشف العرب أن تاريخهم فى القرن العشرين يحمل فى أوجه متعددة، بعضاً من سمات ذلك التاريخ ـ العثمانى ـ بسلبياته وإيجابياته. ومن هنا وجدت المحاولات الجارية فى أكثر من جامعة ومؤسسة عربية لتقصى جوانب هذا التاريخ بتعمق وفهم على ضوء أهم المصادر المتوفرة».

وفى بلاد المغرب العربى نظر إلى الفترة العثمانية على أنها فترة «الجهاد» ضد العدوان الأجنبى «الصليبى»، هذا الجهاد الذى حال دون سقوط المغرب العربى كما سقطت الأندلس. وكرد فعل ضد الفرنسة، نشأت معظم الدراسات الحديثة فى المغرب العربى عن الفترة العثمانية.

ولاننكر على أية حال أهمية المد الإسلامى فى المنطقة فى إنعاش الدراسات العثمانية سواء فى داخل العالم العربى أو حتى على المستوى العالمى.

على أية حال ما يهمنا هو دراسة «التطور» خلال الفترة الأخيرة. وسنركز جل اهتمامنا حول التاريخ الاجتماعى ـ الاقتصادى للولايات العربية فى العصر العثمانى. ويدفعنا إلى ذلك اعتراف جل المؤرخين بمدى التطور الذى حدث فى

ميدان الدراسات العثمانية بشكل عام - في هذا الاتجاه . ولا أدل على ذلك من ظهور اللجنة الدولية للتاريخ الاقتصادي - الاجتماعي للإمبراطورية العثمانية وتركيا في عام ١٩٧٧ ، حيث عقدت هذه اللجنة عدة مؤتمرات دولية في هذا الشأن بدأتها في أنقرة ستراسبورج ١٩٨٠ ، بيرنستون ١٩٨٣ ، ميونيخ ١٩٨٦ ، أستانبول ١٩٨٩ ، إكس إن - بروفانس ١٩٩٢ ، هايدلبرج ١٩٩٥ وغيره .

في تونس ومنذ بداية الثمانينات بدأت سلسلة المؤتمرات الدولية حول تاريخ الولايات العربية في العصر العثماني ، والتي يمكن إجمالها تحت عنوان «التاريخ الاقتصادي - الاجتماعي للولايات العربية» . حيث عقدت مؤسسة التميمي أول مؤتمراتها حول الولايات العربية ومصادر وثائقها . ولم يكن هذا الاختيار عشوائياً ، وإنما نتيجة للأرشيف الجديدة التي ساعدت على الاستفادة من المنظور الجديد للتاريخ الاقتصادي - الاجتماعي في هذه الفترة . وخصص المؤتمر الثاني للحياة الاقتصادية في الولايات العربية ، نظراً للتأثير الاقتصادي الهام والحاد في تاريخ المنطقة كما سنرى بعد ذلك . وكرس المؤتمر الثالث لتناول الحياة الاجتماعية ، وكان الهدف من هذا التابع دراسة الحياة الاجتماعية على ضوء التطورات الاقتصادية في هذا العصر . وتناول المؤتمر الرابع الحياة الفكرية التي هي بحق في حاجة إلى المزيد من الدراسات العميقة على ضوء الدراسات الاقتصادية والاجتماعية الأخيرة . وخصص المؤتمر الخامس للمدن العربية والديمغرافية والبحر الأحمر ، نظراً لأهمية التاريخ الحضري والعوامل الديموغرافية في تكوين بنية المجتمع . أما محور البحر الأحمر فتأتي أهميته في التاريخ الاقتصادي لاسيما مع سياسة الدولة العثمانية في إغلاق البحر الأحمر في وجه الملاحة الغربية ، والمحاولات المستميتة من جانب الغرب لإعادة فتحه . وتناول المؤتمر السادس وضعية الدراسات العثمانية في خلال الثلاثين سنة الأخيرة ، في محاولة لرسم صورة لما وصل إليه التطور في هذا المجال . وكرس المؤتمر السابع لتناول مفهوم المجتمع والدولة في الولايات العربية ، وهي محاولة لتطوير تناول التاريخ الاجماعي من خلال مداخل بحثية جديدة .

وهكذا لم يكن محض صدفة أن تحمل أول ندوة تقام في مصر عن العصر العثماني عنواناً هو «تاريخ مصر الاقتصادي - الاجتماعي في العصر العثماني» حيث عالجت الندوة الكثير من الموضوعات الجديدة في التاريخ الاقتصادي - الاجتماعي

مثل الأمن والمجتمع، واستخدام الآثار فى التاريخ الاجتماعى، وتوظيف وثائق المحاكم الشرعية فى خدمة تاريخ العائلة، فضلاً عن التاريخ الحضرى عبر دراسة القاهرة والإسكندرية ودمياط.

ومن هنا ومن خلال التزامنا بدراسة «أهم الدراسات التى تعبر عن الاتجاهات الجديدة» فى خلال «الفترة الأخيرة» فإننا نفضل التطرق إلى ذلك من خلال معالجة بعض الإشكاليات الخاصة بإعادة كتابة التاريخ الاقتصادى-الاجتماعى للولايات العربية.

التاريخ الحضرى:

يعتبر التاريخ الحضرى من أهم الميادين التى شهدت تطوراً هائلاً، بل يعد انقلاباً حاداً فى مجال تاريخ الولايات العربية. فحتى وقت قريب كانت معرفتنا عن «المدن العربية» فى العصر العثمانى تكاد تكون غامضة. وكانت الدراسات الاستشراقية تنظر إلى هذه المدن فى هذا العصر، على أنها تتسم بالفوضى والعشوائية، وعدم وجود أى «نسق حضرى»، وكيف استمر هذا الشأن حتى حدوث الانقلاب الحضرى «الخطير» فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر بمجىء «الاستعمار» و«التحديث».

وكانت المشكلة الرئيسية التى تواجه هؤلاء عند دراسة المدن العربية هى محاولتهم الدائبة فى دراسة وتفسير التاريخ الحضرى لهذه المدن من خلال منظور غربى. أى من خلال نماذج وجداول وأشكال وتصورات تقليدية للمدن الغربية ومحاولة البحث عن مثيل لها فى المدن العربية. وباءت هذه المحاولات دائما بالفشل. من هنا كانت الرؤية السهلة والخاطئة معاً حول «فوضى» المدن وعدم وجود «تعمير حضارى» و«تدهور أوضاع المدن العربية تحت الحكم العثمانى»، وكان هذا يخدم فى النهاية المقولة والنغمة السائدة حول العصر العثمانى بأنه عصر «انحطاط»، ولكن هذا الادعاء سقط أمام دراسات عديدة غربية وعربية.

وقبل أن نتطرق إلى أحدث الدراسات فى هذا الشأن، نود أن نلفت الانتباه إلى

أن معالجة التاريخ الحضرى للولايات العربية فى العصر العثمانى ليس إلا حلقة من حلقات دراسة التاريخ الحضرى «للمدينة الإسلامية» أو «المدينة العربية». فإن إعادة الاعتبار إلى التاريخ الحضرى للولايات العربية فى العصر العثمانى جاء فى إطار نظرة جديدة لدراسة التاريخ الحضرى للإسلام. ولكن ليس هذا مجال التعرض لذلك. كما ساعدت المصادر الجديدة فى العصر العثمانى وبصفة خاصة وثائق المحاكم الشرعية والأوقاف والطابو على تقديم صورة دقيقة وواقعية للمدن العربية، ولعبت الحاسبات الآلية والنظم المعلوماتية دوراً مهماً فى الاستفادة المثلى من هذه المصادر.

ويعد أندريه ريمون من أهم مؤرخى المدن العربية فى العصر العثمانى إن لم يكن أهمهم على الإطلاق. ولن نتحدث كثيراً عن دراساته السابقة على هذا العقد الأخير، حيث سنركز اهتمامنا حول دراساته الأخيرة فى تاريخ المدن العربية.

ويعد كتابه المدن العربية الكبرى فى العصر العثمانى من أهم الدراسات فى التاريخ الحضرى بشكل عام، ويمثل انقلاباً خطيراً فى هذا المجال. حيث لأول مرة تتم دراسة «المدن العربية» مجتمعة فى دراسة واحدة، لمؤرخ له تراث مشهود فى هذا المجال. ويزيد من أهمية الكتاب أنه بدأ بنقد الدراسات الاستشراقية السابقة حول «عشوائية» المدن العربية وعدم وجود «مؤسسات بلدية» و«حياة اجتماعية» فى هذه المدن. وبعد هذا النقد يدخل ريمون إلى دراسة المدن العربية مدخلاً جديداً من خلال تفهم طبيعة «المدن العربية» فى ذلك العصر.

يرى ريمون أن العصر العثمانى قد غير إلى حد ما مبادئ التخطيط المكانى والتنظيم الحضرى للمدن العربية التى تحددت فى القرون السابقة. ويرجع ذلك فى نظره إلى ازدياد أهمية العوامل الاقتصادية فى بنيان المدينة خلال عصر نمت خلاله التجارة نمواً غير مسبوق، وذلك بسبب تكوين إمبراطورية حول البحر الأبيض المتوسط ثم تغلغل التجارة الأوربية. وهكذا وصلت المراكز الحضرية بالمدن التجارية الكبيرة إلى أبعاد عمرانية لم تشهد مثلها من قبل.

كما ساعد الطابع العثمانى فى الحكم وعدم التدخل فى «الشئون الداخلية» للرعايا على نمو المدينة العربية والمؤسسات المحلية. إذ شهدت الطوائف الحرفية

تطوراً غير مسبوق فى العصر العثمانى. وأيضاً التسامح النسبى تجاه أهل الذمة، فضلاً عن حرية تنقل السكان فى أرجاء الإمبراطورية.

كما أدى ظهور البن والدخان وظهور المقاهى كأماكن للضيافة إلى حدوث تغير عميق فى الحياة الاجتماعية فى هذه المدن. وينهى ريمون دراسته عن المدن العربية فى العصر العثمانى قائلاً: وعلى هذا سيكون من الظلم ألا نعترف بالأهمية التى كانت لهذه الفترة بالنسبة لتاريخ هذه المدن الطويل. لقد حدث الانقطاع الحاسم فى تاريخ المدن العربية وبدأت التحولات التى لاتزال جارية أمام أنظارنا بعد العثمانيين لاقبل ذلك، ويقصد بذلك الفترة الاستعمارية.

وعلى الرغم من أهمية الدراسة السابقة، وطبيعة النتائج المهمة التى خرجت بها، إلا أنها فى النهاية من الدراسات «الرائدة» بما لهذه الدراسات من مزايا وعيوب. إذ يؤخذ على هذه الدراسة «الرائدة» العمومية فى دراسة «المدن العربية» دفعة واحدة مع عدم وجود رصيد سابق من مثل هذه الدراسات. وإن كان هذا فى نفس الوقت يحسب له. كما أن مصطلح «المدن العربية» قد يعطى انطباعا عاماً يخفى التطور التاريخى المختلف للمدن العربية حتى فى العصر العثمانى، فضلاً عن خصائص كل مدينة على حدة.

ولا ينكر ريمون نفسه المحاذير التى تحيط بدراسته إذ يذكر صراحة «أنه يمكننا إجمالاً أن نصدر حكماً بأن هذه المحاولة لتقديم تاريخ المدن العربية خلال الفترة من السادس عشر وإلى الثامن عشر هى محاولة سابقة لأوانها. ولكن بدا لى أن تحديد الوضع بالنسبة لما نعرفه عن هذه المدن لم يكن عديم الجدوى. كما بدى لى أيضاً أنها ستكون فرصة لاستخدام عينة محدودة ومتسقة نسبياً لاختبار صحة عدد من المفاهيم التقليدية عن المدينة العربية فى مجملها. إننا نفعل هذا بحذر شديد لا مفر منه».

ودفع هذا ريمون إلى إجراء دراسات تفصيلية لبعض المدن العربية على حدة، ففضلاً عن مقالاته التى شملت نقاط مهمة فى تاريخ بعض المدن العربية، صدرت له دراسة عن تاريخ القاهرة حتى القرن العشرين والقاهرة فى عصر الإنكشارية، وأخيراً دراسته حول المدن العربية، حلب فى العصر العثمانى.

ففى عام ١٩٩٣ أصدر ريمون كتابه عن القاهرة ليقدم لنا رؤية بانورامية لتطور

المدينة منذ نشأتها وحتى الآن. وصدرت الترجمة العربية للكتاب فى العام التالى. ويرى ريمون استناداً إلى دراسته العميقة لتطور القاهرة عبر تاريخها، أن المدينة ذات الماضى العريق، المدينة التى وردت فى ألف ليلة وليلة تواجه خطراً جسيماً الآن، فها هى تتحول لتصبح مثلها مثل أى مدينة فى العالم الثالث، وتفتقد خصوصيتها التاريخية. فالرحالة الذين خلب أنظارهم مشهد الألف مئذنة، لن يروا الآن سوى أبراج أسمنتية وتاريخ يحتضر.

وفى عام ١٩٩٥ أخرج لنا ريمون كتابه قاهرة الإنكشارية، ليقدم لنا وصفاً يكاد يكون تفصيليا لقاهرة القرن الثامن عشر، وهو القرن الذى برع ريمون فى دراسته ليس على مستوى مصر فحسب، ولكن على مستوى الولايات العربية بصفة عامة.

وفى عام ١٩٩٨ أخرج لنا ريمون كتابه المدينة العربية، حلب فى العصر العثمانى من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر. والكتاب فى الأصل عبارة عن تجميع لمقالات عديدة كتبها ريمون على عدة سنوات. ولايقتصر موضوع الكتاب على مدينة حلب فقط، إذ ضم الكتاب بعض المقالات عن طبيعة الخلاف حول مصطلحات مثل «مدينة إسلامية» و «مدينة عربية». ودراسة أخرى عن نقل المدابغ من مدن حلب والقاهرة وتونس، والمؤشرات العمرانية المترتبة على ذلك. وضم الكتاب دراسة عن الأوقاف الكبرى ودورها فى تنظيم الفضاء الحضرى فى حلب والقاهرة فى العصر العثمانى. وضم الكتاب دراسة عن عصر السلطان سليمان القانونى وتأثيره فى تطور بعض المدن العربية الكبرى فى داخل الإمبراطورية. ومن الدراسات الرائعة فى هذا الكتاب مقالة عن العلاقة بين المدينة والريف فى الولايات العربية فى العصر العثمانى.

وفى نفس الوقت كان عبد الكريم رافق يدلى بدلوه فى إعادة كتابة التاريخ الحضرى لبلاد الشام. والجدير بالذكر أن رسالته للدكتوراه كانت حول ولاية دمشق ١٧٢٣-١٧٨٣ وإن اتسمت هذه الدراسة بالطابع السياسى نظراً لطبيعة فترة الستينات. إلا أن رافق كرس جهوده بعد ذلك-تقريباً- لدراسة التاريخ الاجتماعى الاقتصادى لبلاد الشام فى العصر العثمانى. ساعده على ذلك تنظيم أرشيف المحاكم الشرعية.

وقام رافق بدراسة بعض المدن الشامية، فبصرف النظر عن دمشق، درس أيضاً غزة وحماة، وكانت آخر دراساته حول التنظيم الحرفي ودوره في المدن السورية في العصر العثماني.

وسيراً على معالجة تاريخ المدن العربية بشكل منفصل من أجل الوصول إلى دراسات أكثر عمقاً للمدن العربية، وفي نفس الوقت محاولة تفهم خصوصية كل مدينة خرجت العديد من الدراسات حول هذا الشأن في العقد قبل الأخير، وبعضها في العقد الأخير. ومن أهم الدراسات في هذا الشأن في العقد الأخير دراسة نللي حنا حول «السكن في القاهرة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، دراسة اجتماعية معمارية». وهذه الدراسة في الأصل رسالة الدكتوراة التي تقدمت بها لجامعة بروفانس تحت إشراف أندريه ريمون. وهي لذلك تسير في نفس الاتجاه السابق لريمون، وتتماشى أيضاً مع تطور مفهوم التاريخ الاجتماعي - الاقتصادي وتجلياته على التاريخ الحضري.

ويتضح ذلك من خلال رؤيتها في الدراسة. فهي ترى أن الاهتمام بالبيوت لا يقل أهمية عن دراسة القصور التي لا تمثل إلا جزءاً ضئيلاً من التاريخ الحضري للقاهرة، كما أن دراسة البيوت تعطينا بعداً آخر لفهم التراث المعماري للقاهرة. ويتضح المفهوم الجديد للتاريخ الاقتصادي الاجتماعي في دراستها بقولها « يشكل البيت مصدراً مهماً لتفهم حياة عامة الناس، وهم تلك الفئة الاجتماعية التي لايذكرها المؤرخون إلا عند وقوع الكوارث والأزمات. وكثيراً ما قيل إن أولئك الناس لايقومون بدور يذكر في المجتمع ولا في تقرير شئون حياتهم، لأن ذلك فرض عليهم من الحكام. ولكن على الرغم من سيطرة الحكام السياسية والاقتصادية، وعلى الرغم من الفروق الشاسعة في الثروة، كما هو واضح من سكنهم، إلا أن الناس العاديين كان لديهم دور فعال وحيوي في الكثير من جوانب الحياة».

وهكذا تفتح لنا دراسة البيوت مجالاً جديداً لفهم حقيقة التاريخ الحضري للمدينة العربية في العصر العثماني، فلم يعد المنظور التقليدي من حيث قياس عمران المدينة من خلال القصور والمنشآت الضخمة هو المنظور السائد للدراسات الحديثة للمدينة العربية.

وسيراً على هذا النحو صدرت دراسات أخرى تنقد الفكرة التقليدية حول المدينة العربية لاسيما فيما يتعلق بأن هذه المدينة كانت وحدات طفيلية تعتمد فى وجودها على جمع الضرائب، أو حتى تجارة الترانزيت، تخضع لحكم بيروقراطى يفرض عليها قوانين تمنع سكانها - أو بالأحرى تجارها وأعيانها - من متابعة مصالحهم بطريقة خالية من تدخل الحكومة كما حدث فى أوربا. ويأتى فى هذا الشأن دراسة إمنون كوهين عن الحياة الاقتصادية فى القدس، أيضاً دراسة أحمد قاسم عن مدينة تونس فى العهد العثمانى، وأحدث الدراسات فى هذا المجال دراسة دينا خورى عن الدولة ومجتمع الولاية، الموصل من ١٥٤-١٨٣١.

ولا أدل على أهمية التاريخ الحضرى فى تاريخ الولايات العربية فى العصر العثمانى من تخصيص أحد أهم الدراسات الحديثة عن بلاد الشام فى العصر العثمانى محوراً خاصاً من المحاور الأربعة للدراسة حول «الحياة الحضرية والبناء الاجتماعى». كما يتداخل التاريخ الحضرى بشدة مع محور «سوريا الأرض، المصطلح، الهوية» ويتصل إلى حد ما مع المحور المخصص لدراسة «الصفوة والقوة السياسية». كما خصصت مؤسسة التميمى محوراً فى المؤتمر العالمى الخامس للدراسات العثمانية حول المدن العربية والديموغرافيا، بالإضافة إلى محور عن البحر الأحمر. وإن اتسمت هذه الدراسة الأخيرة بعمومية شديدة وتقليدية فى المعالجة. ولكنها على أية حال مثال على مشكلة المنهجية فى الدراسات العربية الخاصة بالتاريخ الحضرى.

التاريخ الاقتصادى:

من أهم الإشكاليات التى تطرحها الدراسات الحديثة عن التاريخ الاقتصادى للولايات العربية مسألة أوضاع العقارات والأراضى، وحالة التجارة فى الولايات العربية بعد الفتح العثمانى الذى واكب فى نفس الوقت اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح.

وبالنسبة لأوضاع العقارات والأراضى، تأتى الأوقاف على قدر كبير من الأهمية نظراً لعظم الدور الذى لعبته الأوقاف فى التاريخ الاقتصادى فى عالم

الإسلام . ورغم الاهتمام المبكر بدراسة تاريخ الأوقاف ، لم يحظ تاريخ الأوقاف فى العصر العثمانى باهتمام ملحوظ حتى السنوات الأخيرة . على الرغم من الكم الهائل من وثائق الأوقاف التى ترجع إلى هذا العصر مقارنة بالعصور السابقة . هذا فضلاً عن أهمية الأوقاف فى التاريخ الاقتصادي للولايات العربية ، إذ وصل حجم الأوقاف فى الأراضى الزراعية فى مصر مطلع العصر العثمانى إلى حوالى (٤٠ ٪) من حجم هذه الأراضى . فضلاً عما تقدمه لنا دراسة الأوقاف من أبعاد ونتائج حول الأوضاع العقارية (ملك - إيجار - استبدال - خلو وغيره) بشكل عام سواء للعقارات أو للأراضى الزراعية .

ولا أدل على أهمية مسألة الوقف فى الدراسات العثمانية بشكل عام وفى تاريخ الولايات العربية على وجه الخصوص من فحص محتوى أحدث دراسة حول «الوقف فى العالم الإسلامى أداة سلطة اجتماعية وسياسية» وهو كتاب جماعى صادر عن المعهد الفرنسى للدراسات العربية فى دمشق فى عام ١٩٩٥ ، إذ يحتوى الكتاب على ١٦ دراسة حول تاريخ الأوقاف فى العالم الإسلامى ، منها حوالى ١٢ دراسة عن العصر العثمانى منها ١٠ عن تاريخ الولايات العربية فى العصر العثمانى . مما يوضح ازدياد الاهتمام بدراسة الأوقاف فى الولايات العربية فى إطار إعادة كتابة التاريخ الاقتصادى للعصر العثمانى . كما تنوعت هذه البحوث لتشمل دراسة منهجية للأوقاف فى عينة من سجلات المحكمة الشرعية فى دمشق ، أو دراسة النبلاء الحضريين و الأوقاف الخاصة واستثمار رأس المال من خلال دراسة حالة عائلة حلبية فى القرن السابع عشر ، أو تتبع صيرورة وقف عبر القرون نموذج وقف لهانم دمشقية . وأيضاً وقف بعض الأديرة المارونية فى لبنان فى القرن ١٨ ، أو فى القرن التاسع عشر فى دراسة أخرى . كما تم دراسة الأوقاف فى تونس من خلال معالجة دورها فى الحياة الاجتماعية وبصفة خاصة ، نوعية الجهات الموقوف عليها . كما عالج بحث آخر عن تونس مسألة الوقف والحراك الاجتماعى ، وهى من الأمور المهمة فى دراسة الأوقاف . وعن مصر كانت هناك ثلاثة أبحاث ، عن وقف النبلاء فى القاهرة ، أو عن الأوقاف فى العمران الحضرى فى القاهرة ، وأخيراً بحث عن سفن الأوقاف المصرية فى البحر الأحمر . وعلى الرغم من أهمية هذه الأبحاث فى تفهم دور الأوقاف فى تاريخ الولايات العربية ، إلا أن الكتاب مثله مثل الكثير من

الكتب الجماعية وقع فى مشكلة إيجاد مدخل عام لإحداث نوع من الترابط بين هذه الأبحاث، كما وقع المحرر فى مأزق كيفية الخروج من خلال نتائج هذه الأبحاث إلى منطق عام أو تصورات حول منهجية دراسة الأوقاف. وهى فى الحقيقة مهمة شاقة لاتساع المسطح الجغرافى وأيضاً الزمنى وحتى اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية. ولا أدل على أهمية الأوقاف فى التاريخ العثمانى من تخصيص حلقة بحث عنه ضمن أعمال المؤتمر السادس عن التاريخ الاقتصادى والاجتماعى للإمبراطورية العثمانية وتركيا، ونشر بعض الأبحاث.

وبالنسبة لمصر تعد أبحاث دانيال كريسيليوس من الأبحاث المهمة والدائبة فى هذا الشأن. ولكنها اتسمت ـ وبصفة خاصة فى الأبحاث الأخيرة ـ بالتكرار وإعادة الإنتاج، لاسيما فيما يتعلق بأوقاف الأقاليم. ومن أحدث الإصدارات عن تاريخ الأوقاف فى الولايات العربية، الكتاب الذى أصدره التليلى العجيلى عن «أوقاف الحرمين الشريفين بالبلاد التونسية» وهو من الموضوعات التى تدرس الأوقاف عبر أكثر من ولاية عربية.

ومن ناحية أخرى ما تزال أوضاع الأراضى الزراعية فى الولايات العربية فى العصر العثمانى تسترعى الانتباه. وفى هذا المجال لا ننكر أهمية الدراسة الكلاسيكية لجب وبووين فى هذا الشأن، وهى الدراسة التى ربما دفعت العديد من جيل الرواد فى الدراسات العثمانية إلى إجراء دراسات أكثر تعمقاً وأكثر تفصيلاً فى محاولة للألمام بمثل هذا الموضوع الصعب بطبيعته، والشائك أيضاً لتعلقه بأوضاع الملكية والخراج فى الإسلام، ثم أثر المستجدات الفقهيه والاقتصادية فى هذا الشأن.

وفى مصر ليس لدينا بعد الدراسة القيمة لـ عبد الرحمن عبد الرحيم عن «الريف المصرى فى القرن الثامن عشر» أية دراسة أخرى ذات قيمة فى هذا الشأن. مع أن المفترض أن تكون الدراسة السابقة، وبحكم أنها دراسة رائدة، فاتحة للعديد من الدراسات الأخرى التى تبحث فى التفاصيل، أو حتى فى المقولات العامة والنتائج التى خرجت بها الدراسة السابقة. هذا على الرغم من ظهور العديد من المجموعات الأرشيفية الغنية التى تخدم هذا المجال.

ومن الأبحاث الجديدة فى هذا الشأن فى تونس كتاب سامى البرقاوى عن

الملكية العقارية وعلاقات الإنتاج بجهة تونس من ١٨٧٥ إلى ١٩١٤، وأيضاً دراسة عبد الحميد هنية عن الملكية والأوضاع الاجتماعية فى تونس. ويضاف إلى هذه الأبحاث فى المشرق العربى المحور المخصص عن «الحياة الريفية، الإنتاج الزراعى والملكية» فى الكتاب الجماعى تحت إشراف توماس فيليب عن بلاد الشام. وأيضاً دراسة نقولا ميشيل عن الرزق الأحباسية وأوضاع الزراعة فى مصر فى العصر العصر العثمانى. ويزيد من أهمية الدراسة أن الباحث تمرس من قبل على دراسة أنماط الزراعة فى المغرب فى فترة ما قبل الاستعمار.

ومن الإشكاليات المهمة فى تاريخ الولايات العربية فى العصر العثمانى وبصفة خاصة التاريخ الاقتصادى، المقولة الكلاسيكية حول أثر تحول طريق رأس الرجاء الصالح على التجارة الشرقية، وما صاحب ذلك من الحكم العثمانى لتلك الولايات وفرض العزلة عليها، وحالة الكساد الاقتصادى ويرتبط ذلك بمسألة فى غاية الأهمية حول دور الدولة فى الاقتصاد والعلاقة بين السلطة والناس. أو بمعنى أخر ما دأب عليه البعض من تفسير تاريخ العالم العثمانى بمنظور التطور الأوربى والنموذج الرأسمالى، ودور البرجوازية فى هذا الشأن.

وتعد دراسة ريمون حول الحرفيين والتجار فى القاهرة فى القرن الثامن عشر من الدراسات الرائدة فى نقد المقولة الكلاسيكية السابقة، حيث قدم صورة بانورامية مهمة حول مجتمع الحرفيين والتجار والحياة الاقتصادية بشكل عام من خلال الاستعانة بالمصدر الجديد أنذاك ـ المحاكم الشرعية ـ بالإضافة إلى بقية المصادر الكلاسيكية مثل الوثائق الأوربية وكتابات الرحالة والمصادر الأدبية الأخرى.

وفتحت دراسة ريمون الباب أمام العديد من الدراسات حول هذا الشأن، لاسيما حول الولايات العربية المطلة على البحر المتوسط، فى محاولة لنقض المقولة الشهيرة التى خرج بها بردول حول تهميش دور المنطقة فى إطار دراسته عن البحر المتوسط فى القرن السادس عشر. حيث رأى أن الحركة كانت تقتصر على حدوده الشمالية أى على الجانب الأوربى.

وراحت العديد من الدراسات الجديدة تغير من تفاصيل ومضمون هذه الصورة التقليدية. إذ حرصت هذه الدراسات على التأكيد على اندماج الاقتصاد العثمانى

فى الاقتصاد العالمى على عكس نظرية العزلة السابقة . وأبرزت الدراسات محدودية دور الدولة العثمانية فى توجية الاقتصاد، والدور الكبير الذى لعبته البيوت التجارية المحلية فى هذا الشأن، لاسيما مع الطلب المتزايد على بعض البضائع العالمية وزيادة ثروات هذه البيوت التجارية . كما حاولت بعض هذه الدراسات نقض مقولة روبرت برنر أن الاقتصاد لم يشهد تغيرات ذات بال قبل مرحلة التصنيع، وأنه ظل اقتصاداً معاشياً راكداً حتى وقوع الثورة الصناعية . وأبرزت بعض هذه الدراسات قراءة جديدة لأليات المعاملات التجارية فى الولايات العربية فى محاولة للرد على المقولات الاستشراقية القديمة حول عدم وجود نظام ائتمان والضمانات القانونية للصفقات والمشروعات التجارية .

ومن أهم الأبحاث الجديدة فى هذا الشأن بصفة عامة، فى تونس دراسة صادق بوبكر حول إيالة تونس فى القرن السابع عشر وعلاقاتها التجارية مع الموانى المتوسطية الأوربية، لاسيما مرسيليا، وليفرونة . وأيضاً . دراسة محمد هادى شريف حول السلطة والناس والتجارة البحرية فى تونس فى القرن الثامن عشر .

وتأتى هذه الدراسات عن تونس على قدر كبير من الأهمية . ففضلاً عن الاعتبارات السابق الإشارة إليها، تخدم هذه الدراسات فى وضع تصور جديد لظاهرة مهمة عرفتها الدراسات الكلاسيكية وهى «القرصنة» فى حوض البحر الأبيض المتوسط آنذاك، فضلاً عن طبيعة التوجه الجغرافى لتونس تجاه إيطاليا وجنوب فرنسا .

وفى مصر تعتبر دراسة نللى حنا دراسة نموذج محلى (شهبندر التجار أبو طاقية) لمعالجة إشكاليات عالمية فى تاريخ التجارة . حيث عالجت الباحثة الكثير من المقولات الكلاسيكية حول دور التجارة والطبقة الوسطى فى التحديث، وقدمت نقدا لنظرية بداية التحديث فى القرن التاسع عشر وأيضاً دراسة ميشيل توشرار حول البن والمقهى فى مصر فى العصر العثمانى . حيث أبرز الباحث أهمية تجارة البن آنذاك، وأنها أصبحت التجارة الذهبية لهذا العصر، مثلها مثل تجارة التوابل فى العصور الوسطى . هذا فضلاً عن أهمية نشأة المقاهى فى إنعاش الحياة الاجتماعية . ودراسة عبدالرحيم عبدالرحمن حول نشوء الرأسمالية التجارية فى مصر فى العصر العثمانى .

وفى المشرق العربى تأتى أطروحة الدكتوراة لدينا خورى حول السياسية الاقتصادية لولاية الموصل ١٧٠٠ ـ ١٨٥٠ على قدر كبير من الأهمية فى هذا الشأن. وربما نضيف إلى هذا دراسة ميرفى حول التجارة فى شرق البحر المتوسط، استناداً إلى وثائق حلب.

ومن الاتجاهات الجديدة فى الدراسات العثمانية الآن دراسة حجج التركات بوصفها مصدراً مهماً للتاريخ الاجتماعى الاقتصادى. وفى الحقيقة شهدت الثلاثين سنة الأخيرة دراسات عديدة استندت إلى حجج التركات، ولعل أشهرها دراسة ريمون حول الحرفيين والتجار فى القاهرة. إلا النظم المعلوماتية الجديدة دفعت إلى دائرة الضوء حجج التركات حيث أصبحت محط انتباه ودراسة الكثير من الباحثين الآن.

وتتنوع طرق معالجة حجج التركات وتوظيفها فى كتابة التاريخ الاقتصادى والاجتماعى. فقد تناولها الباحث الإسرائيلى تال شيفال لدراسة الثروة والسكن عند الإنكشارية فى الجزائر فى القرن الثامن عشر. واستخدمها عبد الكريم رافق لدراسة مستويات الثروة فى دمشق عند نهاية القرن الثامن عشر. وقام الباحثان الفرنسيان إستابليت وباسكوال باستخدامها لدراسة الثروة فى دمشق فى مطلع القرن الثامن عشر. كما استخدمها أيضاً فى دراسة تركات الحجاج السوريين فى القرن الثامن عشر، من أجل إعطاء صورة لمجتمع الحج، وأيضاً تحديد دور قافلة الحج الشامى فى التجارة العالمية فى بداية القرن الثامن عشر. كما قامت إستابليت بدراسة حجج التركات كمصدر للتاريخ الثقافى من خلال حصر الكتب التى تذكر فى حجج التركات وتقوم أيضاً بالأموال. حيث نتعرف على ماذا يقرأ الناس آنذاك؟.

وساعد على حسن استخدام وتوظيف حجج التركات الاستفادة من النظم المعلوماتية الجديدة التى تقدمها الحاسبات الآلية. حيث أمكن تطبيق المنهج الإحصائى فى هذا الشأن، فضلاً عن اللجوء إلى نظام «العينة» على نطاق واسع فى معظم العلوم الاجتماعية الأخرى.

ومن الملاحظات المهمة حول تطور دراسات التاريخ الاقتصادى ـ الاجتماعى

للولايات العربية فى العصر العثمانى النشاط والتواجد المتزايد للباحثين الإسرائيليين فى هذا الميدان . ولا أدل على ذلك من متابعة قائمة المشاركين فى أعمال المؤتمر السادس للجنة الدولية للتاريخ الاقتصادى ـ الاجتماعى للإمبراطورية العثمانية وتركيا . حيث شارك فى المؤتمر ما يقرب من ١٥٠ باحثاً ، كان منهم ١٠ باحثين من إسرائيل ، فى مقابل ١٥ باحثاً من العالم العربى . وربما تتضح الصورة أكثر إذا نظرنا إلى عدد المشاركين على المستوى الدولى . إذ تأتى إسرائيل فى المرتبة الرابعة بعد فرنسا التى يعقد بها المؤتمر ، وتركيا صاحبة الاهتمام الأول ، ثم الولايات المتحدة التى ورثت الاستشراق الأوربى .

وهناك العديد من العوامل وراء الاهتمام الإسرائيلى بالتاريخ العثمانى يأتى على رأسها مدى التأثير العثمانى حتى الآن على الكثير من الأوضاع سواء داخل إسرائيل أو بصفة خاصة الأراضى المحتلة بعد ١٩٦٧ . فما زالت مسألة Statu-quo تحكم أوضاع الأراضى المقدسة حتى الآن . وكذلك أوضاع الطوائف الدينية ، فضلاً عن بقاء الأوقاف والمحاكم الشرعية . يضاف إلى ذلك القرب الزمنى والموضوعى بين سقوط الدولة العثمانية والوعد بالوطن القومى ثم قيام إسرائيل . فضلاً عن تأثر المدرسة التاريخية فى إسرائيل بتراث الإستشراق الأوربى ، والعلاقات الأكاديمية مع الدوائر التاريخية الأمريكية . ولا ننكر أيضاً الدور الهام الذى لعبه جابريل بير فى توجيه الدراسات التاريخية عن العالم العربى فى إسرائيل .

ومن أشهر الباحثين الإسرائيليين فى تاريخ مصر فى العصر العثمانى مايكل ونتر ، الأستاذ بجامعة تل أبيب بإسرائيل . وبدأت اهتمامات ونتر بتاريخ مصر فى العصر العثمانى منذ إعداده لرسالة الماجستير فى الجامعة العبرية عن الدين الشعبى فى مصر فى هذه الفترة . وكانت الرسالة تحت إشراف بير . ثم توالت أبحاثه بعد ذلك لاسيما فيما يتعلق بالحامية العثمانية فى مصر ، ثم عن السياسة الدينية للطبقة الحاكمة فى مصر ، ونقابة الأشراف فى مصر فى العصر العثمانى والعصر الحديث ، ثم اليهود فى مصر وعلاقاتهم مع السلطة والمجتمع . ودفعت هذه الأبحاث وينتر إلى إخراج كتابه الشهير عن المجتمع المصرى فى العصر العثمانى . وأخذ الكتاب شهرة واسعة لاسيما بين الدوائر الأكاديمية الأمريكية حيث رأى البعض أنه مثلما

قدم هولت كتاباً عن التاريخ السياسي لمصر في العصر العثماني وحتى القرن العشرين، ها هو ونتر يقدم كتاباً في التاريخ الاجتماعي.

وفي رأينا أن الكتاب، على الرغم من ما فيه من جهد، إلا أنه لايعد في النهاية سوى Text Book، كما يحمل الكتاب بعض العيوب الأكاديمية الإسرائيلية المتأثرة بشدة بالتراث الأمريكي في هذا الشأن. ونقصد بذلك الرؤية الأكاديمية السائدة، والتي ترى معالجة تاريخ الولايات العربية من منظور المصادر والأرشيف العثماني في إستانبول، على أساس أن هذه المنطقة لم تكن في النهاية سوى ولايات تدار من إستانبول. من هنا الإهمال الشديد للأرشيفات المحلية. ألا يعتمد ونتر مثلا في كتابه على أرشيف المحاكم الشرعية بينما يعتمد على أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، وطوب قابي سراي، والأرشيف الوطني باريس، وأرشيف وزارة الخارجية الفرنسية. وفي الحقيقة من الصعوبة بمكان الحديث عن المجتمع المصري في العصر العثماني دون الاعتماد الكلي على أرشيف المحاكم الشرعية. ويرى البعض أن التأهيل الأولى لمايكل ونتر كان من خلال اللغة العثمانية وليس اللغة العربية، من هنا يأتي أيضاً عمل اللغة وإتقانها.

على أية حال لا يخلو كتاب ونتر من أهمية لاسيما عند حديثه عن الأشراف وأيضاً الموالد. ولكن لايخلو من وجهة نظر صهيونية عند الحديث عن تاريخ الأقليات في مصر في العصر العثماني. فعلى سبيل المثال عندما يتحدث عن نشأة أحياء الأقليات في القاهرة، فإنه يرجع ذلك إلى حاجة الأقلية في الحماية الجسدية، والتجمع في أحياء انعزالية، ثم سياسة السلطة في الرقابة والسيطرة على الأقليات، ثم أخيراً الرغبة الطبيعية للأقليات في التجمع معاً لأسباب اجتماعية ودينية.

وفي رأينا أن السبب الأخير هو السبب الأساسي ولعله الوحيد وراء تكون أحياء الأقليات. فلم يكن هناك حاجة للتجمع في أحياء خاصة من أجل الحماية الجسدية. بل على العكس ساعد التجمع في أحياء خاصة على عمليات نهب حارات الأقليات التي حدثت في بعض أوقات الاضطرابات، كما لم تهتم السلطة كثيراً - في العصر العثماني - بمراقبة أحياء الأقليات، وعلى العكس أعطت السياسة العثمانية مساحة لابأس بها من الاستقلال الداخلي للأقليات. هذه بعض

الملاحظات البسيطة حول أحد أشهر الدراسات الإسرائيلية عن تاريخ مصر فى العصر العثمانى .

لانستطيع أن ننهى هذه الإطلالة السريعة على تطور الدراسات عن الولايات العربية فى العصر العثمانى دون توجيه ملاحظة سريعة على الكتابات التاريخية المصرية، التى تركزت حول تاريخ مصر فى العصر العثمانى . فبصفة عامة تدور كل هذه الدراسات حول تاريخ مصر، على عكس التراث السابق للمدرسة التاريخية المصرية فى معالجة تاريخ الولايات العربية فى العصر العثمانى . حيث شهدنا العديد من هذه الرسائل فى فترة الخمسينات والستينات . بينما تتركز معظم الدراسات ـ لاسيما الرسائل العلمية ـ عن العصر العثمانى الآن حول تاريخ مصر . وبطبيعة الحال هناك العديد من الأسباب وراء هذا التحول . إذ يرجع ذلك إلى تحول فى طبيعة السياسة العربية لمصر الآن . وأيضاً تطور الدراسات التاريخية فى أرجاء العالم العربى . وأخيراً مشكلة المصادر المحلية الجديدة «الأرشيف المحلية» وصعوبة الإمكانيات المادية وراء السفر والتنقل لجمع المادة العلمية فى العالم العربى، فضلاً عن ضعف الصلات الأكاديمية بين الجامعات العربية ذاتها . ويضاف إلى هذا وذاك غزارة المادة التاريخية التى يقدمها أرشيف المحكمة الشرعية والروزمانة وجذبها لأنظار واهتمام الباحثين فى مصر .

هكذا نرى مدى التطور الكبير الذى طرأ على الدراسات العثمانية فى الفترة الأخيرة «جنة أو نار» ورغم بداية هذا الاتجاه بظاهرة «العثمانيون الجدد»، خرجت لنا فى الحقيقة وفى النهاية مدرسة منهجية جديدة، ساعدت على رسم صورة جديدة للمجتمع العربى فى العصر العثمانى، غير الصورة التقليدية «جنة أو نار» .



الفصـــل الثـالث

فى نقد الاستشراق
صورة مصر عند الرحالة المسلمين
فى العصر العثمانى

مقـــدمـة:

درج معظم المؤرخين إلى وقت قريب عند التطرق إلى العصر العثمانى إلى وصفه بالتدهور والانحدار، وقد يرجع ذلك الأمر إلى العديد من العوامل، التى ليس هنا مجال التطرق إليها. إذ تسعى هذه الدراسة - فقط - إلى إلقاء الضوء على أحد أهم هذه العوامل - فى رأينا - وهو الانسياق إلى النظر إلى الفترة العثمانية فى تاريخ مصر من منظور «غربى». ونقصد بذلك على وجه الدقة، أثر كتابات الرحالة «الغربيين» على كتابات «المستشرقين»، وحتى على بعض أتباع المدرسة الجديدة «ما بعد الاستشراق»، كما تأثر بعض المؤرخين الشرقيين أنفسهم بذلك الأمر.

وعلى الرغم أن الصورة التى رسمها الرحالة الغربيون لمصر فى العصر العثمانى أصبحت الآن واضحة لدى معظم المؤرخين وحتى المثقفين، ومع أن موضوع دراستنا هو «الرحالة المسلمين» فإننا سنشير فقط إلى آخر هذه «النماذج» من كتابات الرحالة الغربيين والذى تم ترجمته أخيرًا إلى العربية، لبيان مدى الأيديولوجيا فى تصوير «تدهور» أوضاع مصر تحت الحكم العثمانى، حيث زار جون أنتيس «الرحالة الإنجليزي» مصر فى الفترة من ١٧٧٠ - ١٧٨٢ ويصف الرحالة سكان مصر فى أواخر القرن الثامن عشر بأنهم يعيشون فى مرحلة

الانحطاط والتردي، وشتان بين حالهم وحال أجدادهم الفراعنة. حيث يجرى هذه المقارنة قائلا : «إن المصريين القدماء كانوا علماء حقيقيين فى الفلك. أما معاصروهم فهم علماء فى التنجيم والدجل». وقد فسر أسباب «انحطاطهم الحضارى» إلى هذه الدرجة التى تدعو للرثاء بأن نظام الحكم القائم على الطغيان الشرقى حرم الناس من حقوقهم المشروعة فى التعبير عن أنفسهم، وتذوق الفنون الجميلة وحرمانهم من إشباع غريزة المعرفة وإعاقتهم عن تحسين أحوالهم الاقتصادية. ويرى أن ذلك يرجع إلى «سوء تنظيم البلاد»، حتى أن المعدمين منهم راضون وقانعون بحياتهم التعسة المزرية، بالرغم من أنهم يعيشون فى قلب فردوس الأرض». ويبلغ به اليأس حد القول بأن المصريين غير مؤهلين لحكم أنفسهم بأنفسهم. والحل من وجهة نظره وقوع مصر فى حوزة دولة كبرى متحضرة وقوية تعمل على إصلاح أحوالها وتحديثها. أو أن يظهر من بين المصريين بطل قومى متسلح بسلطات مطلقة ليمزق الأطمار البالية، وينفض عنها التراب، ويقوم بحركة إصلاح جذرية على نحو ما فعل بطرس الأكبر بالروس.
إنه هنا يعبر خير تعبير عن نظرة الاستشراق، فإما الاستعمار ورسالة «الرجل الأبيض» أو «البطل» ونظرية «السوبرمان» «المخلص» «المستبد العادل». وقد وقع العديد من المؤرخين «الشرقيين» تحت تأثير كتابات «الرحالة الغربيين» كمصدر أساسى وأحيانًا «أحادى» إلى جانب كتابات الجبرتى، عند التطرق إلى العصر العثمانى، دفعهم إلى ذلك النظر إلى القرن التاسع عشر على أنه عصر «التحديث» وبناء الدولة «الحديثة» «القومية». أو لصعوبة الوصول إلى «مصادر» العصر العثمانى وسنذكر هنا بعض الأمثلة لهذا الاتجاه التقليدى.

تعتبر كتابات عبد الرحمن الرافعى خير تمثيل لهذا الاتجاه. لاسيما مع الأخذ فى الاعتبار التأثير الشديد لكتاباته على «المدرسة القومية» فى كتابة التاريخ المصرى. يقول الرافعى «كان لنظام الحكم الذى رزحت تحته البلاد من عهد الفتح العثمانى أسوأ الأثر فى حالاتها السياسية والعمرانية. فلا غرو أن نظام الحكم بعد الفتح العثمانى أدى إلى تأخر البلاد وتقهقرها وتناقص عدد سكانها. ولو قارنت بين حالتها فى ذلك العهد وحالتها من قبل لرأيت أن البلاد قد رجعت القهقرى خطوات واسعة». ومن يراجع المصادر التى اعتمد عليها الرافعى عند معالجته لهذا العصر

سيدرك مدى التأثير الشديد لكتابات الرحالة الغربيين وكتاب وصف مصر على كتاباته .

ولا تخلو الكتابات الأكاديمية المصرية الأولى من التأثر الشديد بكتابات الرحالة الغربيين ، مع تحفظنا الشديد عن ذكر الأمثلة لهؤلاء الرواد . وقد دفعهم إلى ذلك صعوبة الوصول إلى مصادر العصر العثمانى ، كما أن الاعتماد على كتابات الرحالة الغربيين يخدم ترسيخ الصورة القائمة لهذا العصر ، ويعلى من شأن المدرسة «الملكية» فى كتابة تاريخ مصر وتمجيد أسرة محمد على ، فضلا عن صورة القرن التاسع عشر كعصر التحديث ليس فى مصر فحسب بل فى الدولة العثمانية ، بل وفى الكثير من البلدان الشرقية . وربما لم يخرج عن ذلك إلا شفيق غربال عند نشره لأجوبة حسين أفندى الروزنامجى ، وإن تأثر غربال قبل ذلك بشدة بكتابات الرحالة والقناصل الأوربيين . كما تعتبر مقدمة الدكتور أحمد عزت عبد الكريم لكتاب تلميذه عبد الرحيم عبد الرحمن عن «الريف المصرى فى القرن الثامن عشر» وتلميذته ليلى عبد اللطيف عن «الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى» خير شهادة عن جيل الرواد الذى اعتمد فى نظرته إلى العصر العثمانى على «مصادر غربية» أدرك بعد ذلك مدى الأيديولوجيا بها وعلو النظرة الغربية فيها . من هنا كان دفعه بتلاميذه بإعادة قراءة التاريخ العثمانى من مصادره الأولية منعطفًا هاما للمدرسة التاريخية المصرية .

من ناحية أخرى وصم الكثيرون العصر العثمانى بالتدهور دون مراجعة دقيقة لمفهوم «التدهور» وأبعاده المختلفة ومدى انطباق ذلك على العصر العثمانى . وعقد هؤلاء مقارنة من وجهة نظر «قومية» بين ذروة المجد فى عصر سلاطين المماليك وبناء مصر الحديثة على يد محمد على . وهكذا سقط العصر العثمانى بين «مجدين» . إذ يشيد البعض بوضع مصر فى عهد سلاطين المماليك كقاعدة لإمبراطورية كبرى وانتهاء ذلك و«نهاية التاريخ» بزوال دولة المماليك و«الاحتلال» العثمانى و«التدهور» الذى لحق بمصر . إذ يلخص رأيه فى الفترة العثمانية قائلا «أصبحت مصر نيابة تابعة للعثمانيين بعد أن كانت دولة كبرى فى الشرق العربى ، وسلطانها أعظم السلاطين فى سائر البلاد قاطبة . مما ترتب عليه تدهورها إلى الحضيض . حقا لقد مرت مصر فى تاريخها الطويل بفترات تدهور إلا أن التدهور الذى وقع لها على

أيدى العثمانيين لم يكن له مثـل، بحيث مـس كل كيـانهـا، بما فيه الكيـان النفسى. ولا تزال تعانى من آثاره إلى الوقت الحاضر».

ويتناسى أصحاب هذا الاتجاه ما وصلت إليه مصر عند نهاية هذا العصر - عصر سلاطين المماليك - من تعقيدات داخلية وخارجية. حيث يرى اتجاه آخر أن مصر فى نهاية هذا العصر كانت تعانى من العديد من المشاكل ومن تصاعد «التدهور» فى أحوالها.

فكـــرة البحـــث :

من هنا تطمح دراستنا إلى معالجة «صورة» مصر عند الرحالة المسلمين لتأكيد مدى «الاستمرارية» أو انقطاعها فى «مكانة» و«دور» مصر فى المحيط الذى قدر لها أن تتعايش فيه وتكيف «دورها» التاريخى معه. وبيان النظرة «الشرقية» لصورة مصر إزاء النظرة «الغربية» لها.

خطـــة البحـــث :

وقد حاولنا قدر الإمكان عدم المبالغة فليس هدفنا هنا هو التعظيم أو «تقديس» الفترة العثمانية. ففى رأينا أنهـا فى النهـاية «حقبة تاريخية» لها ما لها وعليهـا ما عليها. حتى لا تستغل دراستنا فى صالح اتجاهات سياسية ودينية معينة. كما حاولنا قدر الإمكان أن تتوافر لدينا «شهادات» رحالة مسلمين تغطى فترة القرون الثلاثة محط الدراسة. وأن تتدعم دراستنا بكتابات رحالة المشرق والمغرب، حتى تتكون لدينا بشكل أقرب إلى الدقة «صورة» مصر. وحرصت الدراسة على تناول كتابات رحالة «علماء» مشهورين، وكتابات أخرى لرحالة مغمورين حتى تتضح لدينا الأبعاد المختلفة «للصورة». ولكن يبقى فى النهاية أنه قد حكم كل ذلك مدى إمكانية توافر هذه الكتابات لاسيما مع عدم الاهتمام بنشر كتابات الرحالة المسلمين فى العصر العثمانى، على عكس الاهتمام الاوربى بنشر كتابات «الرحالة».

الحسن بن محمد الوزان ، ليو الأفريقى ، :

وأول الرحالة لدينا فى بداية العصر العثمانى هو الحسن بن محمد الوزان المعروف بـ«ليو الأفريقى» . حيث ولد فى غرناطة فى تاريخ غير معروف بدقة يتراوح بين عامى ١٤٨٩ و١٤٩٥ . وعقب استيلاء الملكين فرديناد الخامس وإيزابيلا على الأندلس فى عام ١٤٩٢ ، فرت أسرة الحسن الوزان إلى فاس فى المغرب حيث تلقى تعليمه هناك وجال فى بعض البلدان الإسلامية فى رحلات طويلة . وكانت بعض هذه الرحلات لحساب سلطان المغرب كرحلات دبلوماسية .

وتأتى أهمية رحلة الحسن الوزان لمصر أنه قام بها فى عام ١٥١٧ ، وهو عام الفتح العثمانى لمصر . وبالفعل يذكر الحسن الوزان أنه كان فى مدينة رشيد فى نفس الوقت الذى كان السلطان سليم فى هذه المدينة . وأدى الوزان فريضة الحج وعاد إلى مصر ومنها أراد العودة إلى المغرب . لكن سفينته وقعت فى أسر «الأفرنج» قرب جزيرة جربة فى تونس . حيث اقتيد إلى إيطاليا وقدم هدية للبابا ليو العاشر وأجبر على اعتناق المسيحية . وعرف بعد ذلك باسم ليو الأفريقى . ولا تتوافر الكثير من المعلومات حول حياته فى إيطاليا ، حيث كتب هناك رحلته «وصف أفريقيا» .

ولايهمنا هنا الوصف الدقيق الذى قدمه ليو لمصر وأهم مدنها ، ونظم الحكم فيها فى نهايات العصر المملوكى وبداية العثمانى ، ولكن يهمنا «صورة» مصر لديه . لاسيما وأنه جمع بين الثقافة الشرقية والغربية . ومثله مثل معظم الرحالة المسلمين والغربيين يبدأ الوزان وصفه لمصر متحدثا ومشيدا بعظمة تاريخها القديم «ظلت مملكة مصر لمدة طويلة تحت حكم المصريين أى الفراعنة الذين كانوا ملوكا عظاما ، وأقوياء جدا ، كما تشهد على ذلك آثارهم من أبنية بديعة وعجيبة ، ولايزال التاريخ يتكلم عنهم» . إن هذه النقطة فى غاية الأهمية لأنها ستضفى على مصر سحر وعبق التاريخ فى كتابات الرحالة الشرقيين والغربيين .

وسترتبط صورة مصر إلى حد كبير فى كتابات الرحالة بوصف القاهرة وبيان مكانتها وأهميتها . من هنا يصف الوزان القاهرة قائلا «من المشهور أن القاهرة هى إحدى أكبر مدن العالم ومن أكثرها رونقاً وبهاء» . وسنلاحظ بعد ذلك مدى «الاستمرارية» فى وصف القاهرة وبيان مدى أهميتها لدى الرحالة التاليين . كما

سيحظى النيل بأهمية خاصة لدى معظم الرحالة الشرقيين، وهو تقليد يمتد عند رحالة العصور السابقة على العصر العثماني، لاسيما مع إدراك الجميع أن النيل هو أصل الحضارة فى مصر، وسر نمائها الاقتصادى، يقول ليو «لو سردنا كل ما قاله الجغرافيون عن النيل، لأصيب كل الناس بالدهشة والتعجب، ومن المحتمل ألا يصدقوا ذلك».

وفى رأينا أن كتابات ليو الأفريقى فى غاية الأهمية بالنسبة لما تقدمه من وصف تفصيلى لمصر وأشهر مدنها فى الدلتا والصعيد، فضلا عن نظم الحكم فيها. لكنها لا تخدم «كثيراً» النقطة محل الدراسة «صورة» مصر. ولعل ذلك يرجع إلى طبيعة الفترة الانتقالية التى عاشها ليو فى مصر، ونقصد بها الانتقال من العصر المملوكى إلى العصر العثمانى. أيضًا الحرص البالغ له على تقديم وصف «جغرافى» تفصيلى. على أية حال هو يعطينا نقطة بداية هامة حول أهمية القاهرة فى ذلك الوقت كإحدى كبرى المدن العالمية.

مصطفى على، العثمانى، ١٥٩٩:

إذا كنا قد تناولنا سابقا رحالة أندلسى الأصل مغاربى ذو ثقافة عربية وأيضا أوربية ينتمى إلى بدايات القرن السادس عشر، فإننا هنا سنميل إلى أقصى الطرف الآخر. إذ يرجع رحالتنا هذه المرة إلى عالم أواخر القرن السادس عشر. كما يمثل الطرف الآخر الصاعد فى عالم الإسلام بعد غروب الأندلس، ونقصد به الدولة العثمانية. ويعتبر مصطفى على من أشهر العلماء الموسوعيين العثمانيين. فله العديد من الكتابات فى التاريخ والشعر فضلا عن ميادين أخرى، كما زار مصر مرتين، الأولى فى عام ١٥٦٨، والثانية فى عام ١٥٩٩.

وجاءت الزيارة الأولى له من جراء عمله ككاتب فى معية لالا مصطفى باشا الذى عين سرداراً على اليمن، حيث قام مصطفى على بزيارة سريعة للقاهرة وهو فى طريقه إلى اليمن. لكن هذه الزيارة تركت لديه العديد من الذكريات السعيدة. إذ أدرك مدى الأهمية «الثقافية» لمصر. لذلك سعى لدى السلطان لتعيينه دفترداراً لمصر. ويبرر مصطفى على ذلك بأن القاهرة ستصبح له بمثابة المكان الملائم والأمثل

لاستكمال مشروع كتابه عن تاريخ العالم . حيث تتوافر في القاهرة المصادر اللازمة لذلك . لكن حلمه هذا سيتأخر طويلا .

فلم يعد مصطفى على إلى القاهرة إلا في عام ١٥٩٩ . حيث زار القاهرة لمدة قصيرة لا تتجاوز الشهرين ، إذ عين أمينًا لميناء جدة . وهى الفترة التى سيبدأ في نهايتها كتابة «وصف القاهرة» . وحتى بعد رحيله إلى جدة ، لا ينسى مصطفى على حلمه القديم في الاستقرار في مصر . إذ يطلب من السلطان تعيينه حاكما على مصر . هذا الحلم الذى لن يتحقق .

إن ما يهمنا هنا ليس الوصف التفصيلي الدقيق الذى قدمه للقاهرة ، والذى يحمل أوجه نقد وأوجه استحسان ، ولكن ما يهمنا هنا هو «صورة» مصر و«مكانتها» لديه . فكما مر بنا كان حلمه الدائم الاسقرار أطول فترة ممكنة في القاهرة لاستكمال مشروعه الكبير في كتابة تاريخ العالم . وعلى مدار حياته لا ينسى قط حلمه السابق . إذ يطلب دائما الوظيفة في مصر سواء كان دفترداراً أو واليا عليها ، مما يوضح لنا «مكانة» مصر ك «ولاية» وك «مركز ثقافى» ذى تراث بعيد .

ومن ناحية أخرى سنلتقط من وصف مصطفى على للقاهرة فقرة بسيطة للمقارنة بين هذا الوصف والنظرة الاستشراقية للتاريخ ، حيث دأبت معظم الدراسات التى تناولت الحملة الفرنسية على مصر على تهويل من شأن بعض الإجراءات الإدارية «البسيطة» التى اتخذتها الحملة بشأن النظافة في مصر . وكأن القاهريين لم يعرفوا ذلك من قبل . إذ يسجل مصطفى على إعجابه بنظافة الشوارع في الأحياء التجارية في القاهرة ، حيث يتم كنس ورش الشوارع في مقابل مبلغ بسيط يشارك فيه أصحاب الحوانيت ، كما يتم رفع القمامة والنفايات ونقلها بعيدا على ظهر الحمير .

إن الوصف السابق الذى يقدمه مصطفى على يجعلنا نتساءل هل نسى أو أهمل المصريون أعمال النظافة للطرقات مع مجيء الحملة الفرنسية؟! إن المشكلة هنا «دور الدولة» ومفهوم «الإدارة» . ففى العصر العثمانى كانت التنظيمات الأهلية وطوائف الحرف والتجار هى المسئولة عن ذلك . أما بالنسبة للحملة الفرنسية فهنا دور «الدولة

والإدارة»، من هنا التضخيم من شأن «الإجراءات الإدارية» وعدم الاهتمام بالدور الذى تلعبه «طوائف الحرف والتجار».

أبى عبد الله القيسى الشهير بالسراج الملقب بابن مليح ـ المغربى ـ :

نعود مرة أخرى إلى المغرب العربي حيث ينتمي رحالنا هذه المرة. ويعود زمن رحلته إلى عامى ١٦٣٠ ـ ١٦٣٣. ويدخل أبو عبد الله القيسى فى زمرة الرحالة «غير المشهورين». فكما أوضحنا من قبل ستضم عينتنا رحالة مشهورين وغير مشهورين، حتى تكتمل إلى حد ما أبعاد «صورة» مصر لدينا فى عيون هؤلاء الرحالة. ويكتفى محقق هذه الرحلة بذكر أن المؤلف «عربى قيسى الأصل، صوفى النزعة ولا نعلم عنه أشياء كثيرة».

ومثله مثل الكثيرين من الرحالة المسلمين ولاسيما المغاربة، كان السر وراء قيامه بالرحلة هو القيام بفريضة الحج. وتكمن أهمية رحلة أبى عبد الله القيسى ليس فى طبيعة الوصف الدقيق الذى يقدمه لمصر مثلما قدم الرحالين السابق الحديث عنهما، ولكن فى نظرته إلى مصر، لاسيما القاهرة. هذه الصورة التى تذكرنا إلى حد كبير بالصورة التى يقدمها الرحالة المسلمين لمصر فى عصورها السابقة مما يوضح عامل الاستمرارية فى طبيعة « الصورة» و «المكانة».

إذ يصف القاهرة قائلا «يالها من قاهرة ما أحسنها وأبدع جمالها وأوصفها، أوفى البلاد طهرة، وأزكاها فطرة، وأفسحها رقعة». كما يقدم لنا أيضا مدى مكانة مصر بالنسبة للمغاربة، حيث كانت تمثل نقطة هامة فى قافلة الحج المغربى «دهليز البلد الحرام وقبالة الباب والمقام».

ويحتل نهر النيل أهمية كبرى فى صورة مصر عند الرحالة المسلمين دوما، حيث يمثل معنى الاستقرار والحضارة «هذا البحر أعجب البحور شمائل وأعذبها وارداً، وأطيبها نشراً»، ثم يصور النيل فى عبارة ذات مغزى خاص «فسبحان من خص به مصر».

ويلعب الأزهر دوراً هامًا فى تدعيم «صورة» مصر و«مكانتها» الثقافية والدينية

في العالم الإسلامي «جامع الأزهار المشرقة، والأنوار الشهيرة الذكر في الحواضر والأمصار لا مسجد يعدله في قطر». على أية حال يلخص القيسي صورة مصر لديه في عبارة بليغة توضح مكانة مصر لدى من يزورها «فنسى كل غريب وطنه وود أن لو فيها يقضي عمره وزمنه».

عبد الغني بن إسماعيل النابلسي :

رحالتنا هذه المرة ينتمي إلى المشرق العربي فهو من دمشق. وعلى عكس حالة أبو عبد الله القيسي المغربي الذي لا نعرف عنه الكثير، يعتبر عبد الغني النابلسي من أفاضل علماء دمشق عند نهاية القرن السابع عشر ومطلع الثامن عشر، وهو حنفي المذهب، عالم، أديب، ناثر، ناظم، صوفي مشارك في أنواع العلوم. وقام عبد الغني النابلسي برحلته بين عامي ١١٠٥، ١١٠٦ متنقلا بين بلاد الشام ومصر والحجاز، والغريب أن أبيه قد رحل أيضا إلى مصر من قبل للأخذ «عن جماعة محققين من العلماء المصريين» حيث تلقى العلم على يد أئمة المذهب الحنفي في مصر مثل ابن نجيم والشرنبلالي. من هنا سار الابن على درب أبيه في نهج «الرحلة العلمية» التي غالبا ما كانت تنتهي بتأدية شعائر الحج في الأراضي الحجازية.

وفي مصر نزل النابلسي ضيفًا على الشيخ زين العابدين البكري شيخ السادة البكرية في مصر آنذاك. وكانت دار البكرية مجلسًا من مجالس العلم. وقدم النابلسي وصفا دقيقا لهذا المجلس وغيره من المجالس التي شارك فيها.

وكما ذكرنا من قبل فإننا لن نهتم كثيرًا بتفاصيل الرحلة، حيث إن ما يهمنا هنا هو «صورة» و«مكانة» مصر. لكن رحلة النابلسي توضح لنا أيضًا مدى «استمرارية» مكانة مصر في عالم الإسلام «حتى» في العصر العثماني. ولا أدل على ذلك من «استدعاء» و «استشهاد» النابلسي عندما تطأ قدميه أول حدود مصر بأشعار السابقين في الشوق إلى مصر، إذ يذكر النابلسي ذلك قائلا: «قطعنا ذلك بحمد الله تعالى نحن والإخوان بالسهولة والأمان، متمثلين بقول شمس الدين محمد بن يوسف بن عبد الله الخياط عليه رحمة الرحمن:

يا أهــــل مصـــــر أنتـم للعـــــلا كـــواكب الإحســـان والفضـــل

لـو لــم تكونوا لى ســــعودا لما وافيتكـــم أضـــرب فـــى الرمـل

ويذكر أيضاً ويناسبه قول البهاء زهير وقد سار على هذا السير :

بعدت ولم تبعد على عاشق مصـــر فوافاك مشغوفا بك الحمد والشكر

إن استرجاع أشعار السـابقين حول«مكانة» و «صورة» مصر يعتبر فى حد ذاته دليلا على عامل الاستمرارية فى ذلك الشأن . ولا أدل على ذلك من أن النابلسى ينظم أيضًا فى مكانة مصر قائلا :

لم نجد مثل مصـــر ذات الفنـون حيـث فيهـا ســقاية الحـــلزون

ولا أدل على مكانة مصر الثقافية آنذاك من حادثتين يرويهما النابلسى . الأولى عند زيارته لمجلس الشيخ زين العابدين البكرى حيث عرض عليهم البكرى كتابا فى التاريخ ، يذكر النابلسى أنه«كتابا كبيرا جدا فى مجلد واحد اسمه قانون الدنيا . يذكر فيه ابتداء خلق الدنيا بالتفصيل ، ثم يذكر الأقاليم السبعة وما خرج عنها ، ويذكر البلدان جميعها وما اشتملت عليه من الأماكن والأنهار والبحار ومن خرج منها من العلماء والشعراء وغيرهم ، ويترجمهم بذكر مصنفاتهم وفضايلهم ، ووفياتهم وموالدهم إلى غير ذلك» ويعلق النابلسى على ذلك قائلا أن أحد باشوات مصر قد أعجب بهذا الكتاب بشدة ، وأنه طلب من البكرى استنساخ نسخة من هذا الكتاب ، فوافق البكرى . وعلى هذا فليس للكتاب إلا أصل يحتفظ به البكرى ، ونسخة فى «بلاد الروم» .

أما الحادثة الثانية فهى فى غاية الأهمية لأنها توضح «صورة» و«مكانة» مصر فى قلب أفريقيا السوداء . حيث دار جدل حاد فى ذلك الزمان حول الدخان ، حرام أم حلال . إذ يروى النابلسى قصة الشيخ سيدى أحمد بابا المالكى من تنبكتو ، الذى رأى أن الدخان حلال ، لكن بعض الناس فى بلاده أفضوا إليه بأن الشيخ إبراهيم اللقانى المصرى المالكى قد أفتى بتحريم الدخان ، والشيخ اللقانى هو علامة عصره ، وهنا أراد الرجل أن يضفى الشرعية على فتواه ، وأن يقنع اللقانى ، حتى يكتسب ، أحمد بابا ، مصداقية أمام أهله فى تنبكتو . وبصرف النظر عن الجدل الذى دار حول

الدخان بين اللقانى وأحمد بابا، فإن هذه الحادثة توضح مدى «صورة» و«مكانة» مصر فى العالم الإسلامى، حتى فى قلب أفريقيا، وأيضا بالنسبة للمذهب المالكى السائد فى بلاد المغرب وأفريقيا الإسلامية.

أبو سالم العياشى:

يعتبر أبو سالم العياشى من أهم وأشهر الرحالة المغاربة فى القرن السابع عشر، حيث قام برحلته الشهيرة إلى المشرق، هذه الرحلة التى سميت «الرحلة الكبرى» أو «ماء الموائد» أو «الرحلة العياشية». وستصبح هذه الرحلة مرجعًا بعد ذلك للكثير من الرحالة المغاربة الذين يرتادون المشرق. وكأغلب الرحالة المغاربة كان الهدف الرئيسى لرحلة العياشى الحج إلى الحرمين الشريفين. ولكن لم تخل رحلة العياشى من أهداف ثقافية من لقاء علماء المشرق الإسلامى، فضلاً عن جلب المخطوطات المشرقية إلى المغرب. على أية حال فإننا نجد عند العياشى «صورة» لمدى الخصب والنماء الذى تتمتع به مصر، هذه الصورة التى تتكرر باستمرار عند معظم الرحالة المغاربة. إذ يصف مصر قائلا «لا يوجد بلد أوسع مزارع وأكثر خصبا مع اتصال العمارة نحو الشهر من هذه البلد». كما يصور العياشى مدى أهمية مصر والدور الذى تلعبه فى استضافة قافلة الحج المغربى. ويؤكد على تفضيل المغاربة الانضمام إلى ركب الحج المصرى، نظرا لقدرته على تأمين الطرق الصحراوية من هجمات العربان فضلا عن الرخاء الاقتصادى«النسبى» فى هذا الركب.

وعلى عادة الرحالة الجغرافيين وحتى المؤرخين المسلمين الأوائل يصف العياشى نهر النيل بأنه «أشرف الأنهار الأربعة الخارجة من الجنة، وأثر بركته مرآة للعيان فى مائه وترابه وقراه ومداينه».

ومن ناحية أخرى تعتبر رحلة العياشى مصدرا فى غاية الأهمية للحياة الثقافية فى مصر فى القرن السابع عشر. إذ يصور «مكانة» مصر فى العالم الإسلامى. حيث يبرز مدى أهمية الدور الثقافى لعلماء الأزهر، وصدى فتواهم وانتشارها فى العالم الإسلامى، ويصف الجامع الأزهر بأنه «معمور بالذكر والتلاوة والتعليم أثناء

الليل وأطراف النهار . فهو عديم النظير فى مساجد الدنيا بأجمعها حاشا المساجد الثلاثة» .

الحسين بن محمد الورثيلانى :

يعتبر الحسين بن محمد الورثيلانى من أهم الرحالة المغاربة الذين وفدوا إلى مصر بعد العياشى ، وينتمى رحالنا إلى قبيلة ورثيلان قرب بجاية . درس المذهب المالكى وتفقه فيه ، حتى أصبح من أهم رموزه فى بلاد المغرب ، وله العديد من الكتابات الهامة فى التصوف والأدب . قام بالرحلة إلى بلاد مصر والحجاز ، ووضع فيها رحلة تعتبر من أهم المصادر التاريخية العربية لهذا العصر .

وأهم ما يستلفت الانتباه فى رحلة الورثيلانى بروز عامل «الاستمرارية» فى تأكيد «صورة» مصر فى العالم الإسلامى . إذ يذكر فى بعض الأحيان مشاهدات وتعليقات العياشى ، ثم يؤكد عليها . فعلى سبيل المثال يشارك الورثيلانى العياشى فى وصف نهر النيل بأنه «أشرف الأنهار الأربعة الخارجة من الجنة» . كما يذكر مقولات ابن خلدون والعياشى ، ثم يؤكد ذلك بمقولات من عنده ، ويعلق على استمرارية مكانة مصر قائلا «وأخبار مصر وما فيها من العجائب وجميع ما يحتاج إليه من أحوالهم مستوفى فى كتب تواريخها فلا نطيل بكثير منه» . كما يذكر أيضا «وبالجملة فأمر مصر وحالها من يوم عمارتها إلى الآن أمر غريب وعجائبها فى العلوم والمعارف والعوارف والولاية لا تحصى ، وغرائبها كادت أن لا تستقصى فمن اختبرها وعاين أحوالها حصل له اليقين الخاص والعبرة العظيمة» .

ويعقد الورثيلانى مقارنات فى غاية الأهمية بين مصر وبلاد المغرب توضح مدى صورة ومكانة مصر عند المغاربة ، إذ يعقد مقارنة بين اهتمام أهل مصر بعمارة المساجد وترميمها وضعف ذلك فى بلاد المغرب ، «أما أهل مغربنا لا تكاد ترى فى مدائنهم مسجدا عظيما قد أحدث بل ولا مهدمًا قد جدد أو واهيًا قد أصلح ، بل لو سقط شيء من أكبر مساجدهم فأحسن أحوالهم فيه إن كان مبنيا برخام أن يعاد بأجر وجص وإن كان مجصصا أن يعاد بطين ، بحيث تجد المسجد كأنه مرقعة فقير هندى» .

ومهما يكن من أمر «المبالغة» التي نصادفها «أحيانًا» في كتابات الرحالة، فإن رحالنا هذا من أئمة عصره في بلاده ـ فضلا عن أن المبالغة في حد ذاتها توضح تحسن الأحوال في مصر مقارنة بغيرها .

كما يعقد الورثيلاني مقارنة من نوع آخر بين مصر وبلاد المغرب، حيث يشير إلى مدى الثراء والأهمية الاقتصادية لمصر بالمقارنة ببلاد المغرب» من عجائب ذلك أن أرزاقها ـ مصر ـ أكثر منها . فإن أهل وطننا ، بل سائر المغاربة يعلمون أنهم ليسوا من أهل الدنيا، بل أموات بالنسبة إلى ما رأوا» . ويلخص الورثيلاني صورة مصر ـ مثل معظم الرحالة المسلمين ـ في عبارة واحدة قائلا «فوطن مصر ليس كغيره» .

الرحلة العلمية إلى مصر وإلى الشهرة :

استكمالا للنقطة السابقة حول صورة ومكانة مصر عند الرحالة المسلمين سنحاول هنا معالجة ظاهرة هامة كانت في الحقيقة استمرارا لعصور سابقة ، ألا وهي رحيل كبار العلماء المسلمين واستقرارهم في مصر استقرارا دائما أو مؤقتا ، طلبا للعلم وأيضا للشهرة ، حيث أصبحت مصر «كعبة» العلماء . ولا يحوز العالم صيتًا ولا شهرة إلا في مصر . لكن المشكلة التي تواجهنا أن معظم هؤلاء لم يكتبوا لنا «رحلة» تساعدنا على إعادة رسم صورة مصر لديهم . من هنا كانت محاولتنا عدم إهمال هؤلاء ومحاولة دراستهم من خلال كتابات بعض من ترجم لهم . وسنختار هنا نموذجين أحدهما شامي والشام هي المنطقة الأقرب إلى مصر بالنسبة للعالم الإسلامي ، بحكم توجه مصر الجغرافي نحو المشرق . أما عن المغرب فقد تناولنا من قبل بالدراسة بعض الرحالة المغاربة إلى مصر ، ولاحظنا كثرة هؤلاء بحكم توجه المغرب الجغرافي نحو المشرق ، الذي تعتبر مصر بوابته ، والنموذج الثاني من اليمن ، دفعنا إلى ذلك عدم توفر كتابات عن رحلات ورحالة يمنيين لدينا . وربما يتاح لنا فيما بعد الإطلاع على ذلك . من هنا حاولنا أن نسد هذا العجز بدراسة نموذج لعالم يمني رحل إلى مصر واستقر بها حتى وفاته ، حيث حاز بها شهرة واسعة حتى أصبح «أشهر» عالم إسلامي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر .

الكيـوانى الدمشـقى :

هو الشاعر أحمد بك بن حسين الكيوانى الحنفى الدمشقى، المعروف بالكيوانى الدمشقى، المتوفى فى عام ١٧٥٩ . وبنو كيوان هم طائفة من الناس بدمشق . خرج منها أمراء وأعيان وأجناد . ولا تتوافر لدينا معلومات كثيرة عنه . فنحن لا نعرف سنة ميلاده، ولاحتى سنة رحيله إلى مصر . على أية حال رحل الكيوانى إلى مصر واستمر بها عدة سنوات . حيث درس والتقى مع علمائها . ويصف الكيوانى المجالس العلمية التى حضرها فى مصر بأنه كان «يحضر فى مجلس زبدة الفقهاء» .

كما وصف الشاعر حياته وشوقه إلى مصر بعد رحيله عنها بقوله :

سقى الله فى مصر السعيدة منزلاً	قضى الله فيه باجتماع ذوى اللب
محل لمعسول السجايا لقاؤه	أحب إلى الظامئ من الخصر العذب
وإخوان صدق مستقيم ودادهم	وشر الأخلاء القوم بالعتب
نعمنا به حينا من الدهر نحتسي	سلافة آداب تجم على الشرب

على أية حال يصف بعض مؤرخى الأدب العربى فى العصر العثمانى أثر الرحلة إلى مصر على صقل الكيوانى واتساع شهرته قائلا : «اتسعت شهرة الشاعر وغدا ذا مكانة مرموقة فى الأدب ببلاد الشام، بعد عودته من مصر وقد استكمل ثقافته الأدبية» .

مرتضـى الزبيـدى :

ولد بزبيد ونشأ وتعلم بها، وعلى عادة العلماء المسلمين كان لابد من الرحلة لزيادة صقله علميا، ويقال أن الزبيدى ارتحل فى طلب العلم حتى وصل إلى الهند، وإلى مكة . ونصحة أساتذته بالرحلة إلى مصر حيث وصلها فى عام ١١٦٧ وهناك بدأ يدرس على يد شيوخ عصره، وتلقى عنهم الإجازة . وفى القاهرة حاز الزبيدى من العلم والشهرة ما لم يعرفه معاصروه، حيث عرفه كبار القوم وأغدقوا عليه عطاياهم تشجيعا له وتقربا إليه بعد ازدياد شهرته، مثل الأمير إسماعيل كتخدا

عزبان، وحتى شيخ العرب همام، وأصبح مقربا أيضا من السادة الوفائية، والقصة الشهيرة فى هذا الشأن قصته مع محمد بك أبو الذهب، حيث اشترى الأخير نسخة من قاموس الزبيدى الشهير «تاج العروس» بمائة ألف درهم ليضمه إلى خزانه الكتب فى جامعه الشهير.

إننا هنا لا نقدم ترجمة لحياة الزبيدى. ولكننا نقصد دراسة «صورة» مصر لديه حيث رحل إليها طلبا للعلم وللشهرة. وهناك حاز بها شهرة كبرى. إلى الحد الذى دفع تلميذه الشهير عبد الرحمن الجبرتى إلى وصف لحظة وصول الزبيدى إلى مصر بأنها لحظة حاسمة فى تاريخ عصره. وكانت مصر بالنسبة للزبيدى نقطة التقاء هامة للعديد من التلاميذ والعلماء الذين يفدون إليها من شتى أنحاء العالم الإسلامى. وذاعت فى الأرجاء شهرته حتى كاتبه سلاطين الدولة العثمانية، وأمراء الحجاز واليمن والهند والشام والعراق وشمال أفريقيا وبلاد السودان إلى أن توفى فى عام ١٢٠٥هـ.

خــــاتمة:

إن أهم ما يمكن أن نقوله عن نتائج هذا البحث هو صدق المقولة الهامة فى تفسير وفهم أدب الرحلات، إنه ـ أى أدب الرحلات ـ رحلة عبر المكان، لكنه فى الحقيقة وبقدر متساو ـ رحلة عبر الثقافات. فالرحالة الغربى لا يرحل إلى الجنوب فقط، لكنه يرحل إلى ثقافة أخرى ينظر إليها ويوصفها من خلال ثقافته الأصلية. من هنا تأتى «الرؤية» غربية المزاج. بحيث إن قراءاته للمكان والزمان، تحتاج إلى قراءة تفسيرية أخرى، وعلى العكس من ذلك تأتى رحلات الرحالة الشرقيين «المسلمين»، فهى رحلة ـ إلى حد كبير ـ من داخل الثقافة الواحدة، من هنا تأتى النتائج متباينة. فإذا طبقنا ذلك على حالة مصر فى العصر العثمانى، فإننا سنجد أنفسنا أمام «صورتين» للبلد الواحد، صورة خرجت من ثقافة غربية، وأخري خرجت من ثقافة شرقية. وفى رأينا أن كلا «الصورتين» فى غاية الأهمية لمحاولة ـ المؤرخ ـ فهم واستيعاب الصورة الحقيقية لمصر فى العصر العثمانى.

ومن ناحية أخرى لا تخلو طبيعة «الصورة» سواء غربية أم شرقية من بعض

الملاحظات. هناك تنويعات عديدة فى ملامح الصورة الغربية «لمصر» حسب طبيعة الرحالة إذا كان «مبشرا» أم مجرد زائرًا للأراضى المقدسة أم سائحًا إلى بلاد التاريخ، أو موظفا رسميا، كما يحدث ذلك أيضا بالنسبة للصورة الشرقية. فصورة مصر عند الرحالة المغاربة أكثر إشراقا وحميمية ربما لبعد المكان، أو للاتجاه الجغرافى للمغرب العربى نحو المشرق وبوابته الطبيعية مصر. فضلا عن ارتباط مصر بالطريق إلى مكة والمدينة. أما صورة مصر عند الرحالة الشوام فهى صورة «مألوفة» إلى حد كبير نظرا للقرب الجغرافى والصلات المستمرة فضلا عن عدم ارتباط الطريق بين مصر والشام بتأدية فريضة الحج. وحتى بالنسبة للرحالة «الأتراك العثمانيين» فإن صورة مصر لديهم ترتبط إلى حد كبير بالتراث الذى خلفته مصر لعالم الإسلام، إلى جانب أن مصر كولاية لم تكن بالولاية العادية داخل إطار الدولة العثمانية، وأخيرا فإن «صورة» الجهل والتدهور التى نلحظها فى كتابات الرحالة الغربيين، ربما استطاع هذا البحث أن يعيد تقييمها من خلال كتابات الرحالة «المسلمين».

الفصل الرابع

لا جنة ولا نار، المجتمع العربى فى العصر العثمانى

حتى وقت قريب لم تكن لدينا صورة واضحة عن أحوال المجتمع العربى فى العصر العثمانى. إذ سادت نظرة سوداوية لهذه الصورة، حيث رأى البعض أن المجتمع العربى قد رزح قروناً عديدة فى التخلف والركود تحت نير الاحتلال، لم يخرج منها إلا مع حركة التحديث فى القرن التاسع عشر مع مجىء الاستعمار الأوربى. وسادت هذه الرؤية لفترات طويلة للعديد من الأسباب، ربما يأتى على رأسها طبيعة المصادر التاريخية المتاحة. إذ ركزت معظم الأدبيات التاريخية العربية على أنماط الحكم والإدارة والتاريخ السياسى بشكل عام، مما أظهر الفترة العثمانية على أنها سلسلة متوالية من الاضطرابات السياسية. التى رزح تحتها المجتمع العربى. ولم تهتم كثيراً هذه الأدبيات التاريخية برسم صورة واضحة عن المجتمع، إذ تم استبعاد «الرعية» عن الرواية التاريخية، وهى الفئات التى لم يكن لها مدخل سهل إلى الموقع السياسى والارتباط بالسلطة مثل التجار والصناع والنساء والبدو وغيرهم.

من ناحية أخرى حرصت المصادر الأوربية - بصفة خاصة تقارير القناصل وكتابات الرحالة، وبعد ذلك الكتابات الأولى للمستشرقين - على رسم صورة منفرة للمجتمع العربى أنذاك - أى الفترة العثمانية، التى هى بمثابة الفترة السابقة على الاستعمار - لتبرير استعمار هذه المجتمعات والإشادة بدور الرجل الأبيض فى

«رسالة التحديث». ويشير أندريه ريمون فى دراسته المهمة عن المدن العربية الكبرى إلى هذه النقطة قائلاً: «ويقع جزء من المسئولية أيضاً على عاتق الغربيين الذين أدى نفورهم من الفترة العثمانية السابقة للاستعمار إلى الإساءة ـ بوعى إلى حد ما ـ إلى ما كان قائماً قبل سيطرتهم، وهى سيطرة يهدفون منها إلى (تحديث) البلدان التى يغزونها، ومن الأمثلة الواضحة على ذلك أسلوب المؤرخين الفرنسيين فى معالجة تاريخ الجزائر خلال العصر العثمانى، والذى صُور بأنه عصر تخلف كامل، وتوحش عدوانى، إن لم يكن قرصنة وحشية».

إلا أن العقود الأخيرة شهدت صورة علمية فى معالجة دارسة مجتمع الولايات العربية فى العصر العثمانى. وربما يرجع ذلك إلى التقدم الكبير فى مجال دراسة التاريخ الاجتماعى، ولكن السبب الرئيسى يأتى من خلال المصادر التاريخية الجديدة. إذ تم إعادة النظر فى المقولات القديمة عن المجتمع العربى استناداً إلى مصادر محلية جديدة يأتى على رأسها سجلات المحاكم الشرعية ودفاتر الإدارة المحلية. وأضافت هذه المصادر أبعاداً جديدة فى دراسة المجتمع العربى، تتجاوز التاريخ السياسى إلى دراسة البُنى التحتية، التى هى فى الواقع أساس المتغيرات السياسية. إذ أظهرت لنا هذه المصادر مدى تطور المدينة وعمرانها، والعلاقة بينها وبين الريف، والمعاملات المالية المختلفة وشراء وإيجار العقارات، والتعريف بالقوى الاجتماعية التى كانت فاعلة فى السوق المالية والتجارية والعقارية، وفرض الضرائب الجماعية على السكان، ومسيرة الحياة اليومية للطوائف الحرفية، وذكر أماكن التسلية والمقاهى، ومعالجة المخالفات الأخلاقية، والإشارة إلى التعايش بين السكان، ورصد دور المرأة فى المحكمة الشرعية من حيث الأحوال الشخصية والمعاملات المالية، وأيضاً دراسة العلاقة بين السلطة والأهالى، كما أبرزت هذه المصادر الدور المهم الذى لعبه العلماء كوسطاء بين السلطة والرعية. واهتمت وثائق المحاكم الشرعية بتركات المتوفين، وما يترتب على دراستها من معرفة بحجم الأسرة وتركيبها ومصادر الثروة، فضلاً عن تنوع الأملاك لمختلف الفئات الاجتماعية وغيرها من الأمور.

وعلى هذا تم التعرف لأول مرة على «أصوات» الأهالى والدخول إلى عالمهم الملىء بالحيوية وبالتالى إمكانية دراسة مدى كونهم « فاعلين» فى الحدث التاريخى.

وسنحاول فى الصفحات التالية رصد أهم الفئات والظواهر الاجتماعية للمجتمع العربى فى العصر العثمانى.

١. العلمـــاء:

يعتبر مصطلح «عالم» وجمعها «علماء» من المصطلحات التاريخية المهمة فى التاريخ الإسلامى التى تدل على فئة اجتماعية بارزة وذات أدوار حيوية عبر فترات التاريخ الإسلامى. ويوصف العلماء دائماً بأنهم «أهل القلم» فى مقابل «أهل السيف» وهم الحكام والعسكر. وننبه هنا إلى الاستخدام الواسع لمعنى كلمة «العلماء» ونقصد بهم الفئة الاجتماعية التى ارتبطت أنشطتها بأحكام الدين ونشر الثقافة والتعليم. ويندرج فى هذه الفئة بطبيعة الحال أعضاء المحاكم الشرعية من العناصر المحلية، بالإضافة إلى العاملين فى المؤسسات الدينية والتعليمية مثل الجوامع والمدارس وغيرها. وهكذا فإن هذه الفئة الاجتماعية تشكل مجموعة إنسانية واسعة وفضفاضة بعض الشىء، ومتباينة من حيث المستوى الاقتصادى لكنها تجد وحدتها فى أنشطتها المرتبطة بالشريعة والتعليم.

وحظيت هذه الفئة الاجتماعية باستقلال اقتصادى نسبى بفضل نظام الأوقاف، هذا النظام الذى كان بمثابة العمود الفقرى من الناحية الاقتصادية لكافة الأنشطة الدينية، والتعليمية وأتاح للعلماء الأساس الاقتصادى المهم الذى يسمح لهم بهامش كبير إلى حد ما من الاستقلال وعدم التبعية للسلطة السياسية. ولا أدل على أهمية الأوقاف فى هذا الشأن ورغبة السلطة فى الحد من الاستقلال الاقتصادى للعلماء وتبعية العلماء لها، من المحاولات المتكررة من جانب الدولة لحل الأوقاف أو تقديم تعويض نقدى عنها، وثورة العلماء على ذلك. ومن أشهر الأمثلة على ذلك المخطوط الذى ألفه العلامة الغيطى «التأييدات العلية للأوقاف المصرية» راصداً فيه محاولة الإدارة الاعتداء على الأوقاف المصرية فى زمن سليمان القانونى «بأن ما للعلماء والطلبة من الأوقاف والمرتبات فى حيز الإبطال، وبأن ما فعله الملوك والأمراء الماضون من الأوقاف من بيت المال أو مما اشترى منه غير صحيح، وبأن يجعل على الأراضى - على تقدير صحة وقفيتها - خراج». ويوضح المخطوط كيف

أن السلطان سليمان أخذ جانب العلماء، إذ عول في المرسوم على أنه إذا قال واحد من الأئمة الثلاثة بصحة الأوقاف المذكورة أخذ برأيه.

من هنا نستطيع تفهم الدور المهم الذى لعبه العلماء فى إثراء الحياة الثقافية والتعليمية آنذاك، ولا أدل على ذلك من الجوامع التى كانت بمثابة جامعات للعلم ومنارات فكرية لعالم الناطقين بالعربية مثل الأزهر فى مصر، والزيتونة فى تونس، والقرويين فى المغرب. وللدلالة على الأهمية العددية للعلماء ومكانتهم فى المجتمع أجرى جوهانسن دراسة عن مجموع العاملين فى مساجد الجزائر قبل عام ١٢٤٥هـ/ ١٨٣٠م بدءاً من الإمام حتى الخدم، وتوصل إلى أنهم بلغوا ٣٧٠ شخصاً، وهو رقم يعتقد أنه أقل من الواقع، ومع ذلك فهم يمثلون نسبة ٦٪ من عدد السكان الذكور والبالغين، وهى نسبة يراها البعض مرتفعة، وفى القاهرة فى القرن الثامن عشر بلغ عدد الموظفين فى القضاء وعلماء الأزهر والعاملين فى المؤسسات الدينية الكبيرة حوالى أربعة آلاف شخص، وعلى هذا يسهل تصور نفوذهم فى حياة القاهرة.

ولذلك تسابق الولاة والحكام إلى إرضاء العلماء، مثل الوقف الكبير الذى أنشأه سنان باشا حاكم دمشق (١٥٨٧ـ١٥٨٨)، والأوقاف الكثيرة التى أوقفها «الجليليين» فى الموصل، فضلاً عن سخاء الحكام فى رعاية الأعمال العلمية المهمة حيث اشترى ـ على سبيل المثال ـ محمد بك أبو الذهب فى مصر القاموس الشهير (تاج العروس) من مؤلفه الشيخ مرتضى الزبيدى بمبلغ ١٠٠ ألف درهم، وقام بوقف هذا الكتاب على جامعه المعروف باسمه.

وترتب على هذا الوضع المتميز للعلماء ضرورة انخراطهم فى الحياة السياسية، رغم ما عرف عنهم من حذر وعدم تورط فى الاضطرابات السياسية المتعاقبة حفاظاً على مصالحهم الاقتصادية ومكانتهم الاجتماعية. وتتعدد درجات الدور السياسى للعلماء، فمنذ البداية كان العلماء ينظرون إلى أنفسهم على أنهم رجال «القلم»، يمكن لهم أن يكونوا بجانب رجال «السيف» لكن لا يطمحون إلى أى مغامرة للحصول على السلطة. ولعل الحديث الذى دار بين أسعد باشا ـ والى دمشق فى عام ١١٦٣ هـ/ ١٧٤٨ م ـ وبين العلماء بمناسبة سفره على رأس موكب الحج إلى

مكة، خير دليل على ذلك إذ طلب منهم تولى مسئولية البلاد أثناء غيابه، لكنهم قالوا : «يا سيدنا الباشا نحن علماء وفقهاء ومعلمون، ومهنتنا هى دراسة وقراءة الكتب، فقال لهم أسعد باشا : هل هذا ردكم وأنتم أعيان البلاد ؟ فأجابوه : أعيان البلاد بعد الله هم «القابقولى» فأسند إليهم أسعد باشا إدارة البلاد.

وفى بعض الأحيان انحاز العلماء إلى جانب السلطة القائمة فى مواجهة الحركات العسكرية مثلما حدث فى تونس فى عام ١١٢٠ هـ/ ١١٧٠م حين أدى هجوم أوجاق الجزائر على تونس إلى حدوث تخلخل فى السلطة فعمل حاكم تونس الجديد حسين بن على على إرسال وفد من العلماء لإقناع الجزائريين بالانسحاب.

ومع ذلك لعب بعض العلماء دوراً ثورياً فى قيادة الرعية ضد حملات السلب والنهب من جانب السلطة مثلما حدث فى عام ١٢٠١ هـ/ ١٧٨٦م فى القاهرة حين قام بعض أمراء المماليك بالعديد من أعمال العنف والسلب ضد أهالى منطقة الحسينية . واستجابة لنداء الأهالى هب الشيخ الدرديرى قائلاً : أنا معكم فى غد نجمع أهالى الأطراف والحارات وبولاق ومصر القديمة وأركب معكم وننهب بيوتهم كما ينهبون بيوتنا ونموت شهداء، أو ينصرنا الله عليهم.

وستزداد أهمية الدور السياسى الذى يلعبه العلماء مع ضعف السلطة المركزية وتنامى دور السلطات المحلية، وحاجة هذه السلطات المحلية الجديدة لكسب ود العلماء، وبالتالى الدور الذى يلعبه العلماء فى الوساطة بين السلطة والرعية . ولعل فى قصة تولية محمد على فى مصر (١٢٢٠ هـ/ ١٨٠٥م) ودور العلماء فى صعوده وتهدئة الأهالى فى البداية خير دليل على ذلك . لهذا لم يكن غريباً أن يقوم محمد على بعد ذلك بتقليم أظافر العلماء عبر سلسلة إجراءاته للسيطرة على الأوقاف، أو حتى نفى بعض العلماء.

وفى وقت تميز بالاضطرابات السياسية وتغير القوى السياسية، نشهد استمرارية لبعض عائلات كبار العلماء، مما يعد ظاهرة شملت معظم أنحاء العالم العربى، فعلى سبيل المثال نجد فى الموصل عائلات مثل عمرى وآل ياسين، وفى القاهرة

عائلات مثل آل الجبرتى وآل الشرقاوى، وفى تونس نجد عائلات مثل آل رصاع وآل بيرم وأسرة ابن الخوجة .

طوائف الحرف والتجار :

يدور جدل كبير حول أصل نظام «الطائفة» و«الأصناف» قبل العصر العثمانى بوصفه نظاماً يضم أبناء المهنة الواحدة فى داخل المدينة . ويرجع المؤرخ التركى خليل اينالجيك عودة أصل طوائف الحرف «الأصناف» إلى العالم اليونانى والرومانى . وأن هذا النظام كان سائداً فى الشرق والغرب معاً فى فترة العصور الوسطى . ويرصد التأثير الكبير للطرق الصوفية على طوائف الحرف منذ الغزو المغولى فى القرن الثالث عشر الميلادى .

وسنركز هنا على الجوانب الاجتماعية لهذا النظام أكثر من الجوانب الاقتصادية بحكم طبيعة هذا الفصل . إذ تعتبر الطائفة نظاماً اجتماعياً يربط بين أبناء المهنة الواحدة يأتى على رأسه شيخ الطائفة الذى اختاره أهل الطائفة، ويتم اعتماد هذا الاختيار وتسجيله أمام القاضى فى المحاكم الشرعية . ويساعد شيخ الطائفة فى عمله شخص أخر يسمى بالنقيب الذى يتمتع بسلطة هامة فى داخل الطائفة وينوب أحياناً عن شيخ الطائفة . وكانت الطائفة وإدارتها تتحكم فى نوعية الإنتاج ومواصفاته وجودته وأجرته وأسعاره .

وحكمت الطائفة مجموعة من الأخلاق والأعراف التى تمثل الآداب العامة للمهنة إذ كان يشترط فى شيخ الطائفة - وأيضاً فى نقيبه - معرفته بأمور الحرفة وقدرته على أداء واجبات المشيخة، وأن يتحلى بالعفة و الاستقامة وإذا أخل الشيخ أو مساعدوه بهذه الشروط وفقد ثقة زملائه، كان من حق أبناء الطائفة السعى فى طلب عزله، وينظر القاضى فى ذلك الأمر، وعادة ما يستجيب القاضى لهم . كما طبقت بعض الإجراءات الرادعة تجاه الحرفى الذى يغش فى عمله « يعامل بما يستحقه من الإهانة والحقارة» .

ومن ناحية أخرى لعبت الطائفة كمؤسسة دوراً مهماً فى تنظيم طبيعة العلاقة بين

التجار والحرفيين والسلطة الحاكمة. إذ يعتبر شيخ الطائفة هو الوسيط بين السلطة وأبناء طائفته، أو هو بمعنى آخر ممثل المهنة لدى الإدارة. ويتمثل ذلك الدور خير تمثيل فى مسألة الضرائب، إذ يعتبر شيخ الطائفة ومعاونوه هم المسئولون عن جمع الضرائب أمام الإدارة. ويقوم شيخ الطائفة بتنظيم فرض الضرائب وجمعها - التى كانت تفرض بشكل جماعى - من أبناء الطائفة، سواء كانت هذه الضرائب ثابتة أم عارضة.

ويرى البعض أن نظام طوائف الحرف والتجار قد استوعب معظم سكان المدن العاملين، فيما عدا فئة العلماء. وتختلف التقديرات وتتضارب أحياناً حول عدد طوائف الحرف والتجار فى المدن العربية فى العصر العثمانى، سواء لعدم وجود قوائم مفصلة بهذه الطوائف، أو لاختفاء بعضها أو اندماجه فى طائفة أخرى. كما تختلف أعداد هذه الطوائف من مدينة لأخرى تبعاً لعدد سكانها وأهميتها الاقتصادية آنذاك. ويرى ريمون أن عدد الطوائف فى مدينة الجزائر لم يتجاوز ٣٣ طائفة، وفى تونس ٨٣ طائفة، وفى القاهرة حوالى ٢٥٠ طائفة. ويقدر عبد الكريم رافق من خلال أبحاثه فى سجلات المحاكم الشرعية فى دمشق وحلب عدد هذه الطوائف بحوالى ١٦٣ طائفة.

وقد ربط الكثيرون بين طوائف الحرف والطرق الصوفية، سواء عن طريق انتماء طوائف إلى طرق صوفية بعينها، أو من خلال استلهام بعض الطوائف لبعض الممارسات و الاحتفالات من الطرق الصوفية، مثل حفلات تخرج الصبية المتعلمين «أسطى»، أى له الحق فى ممارسة المهنة. بينما يطرح البعض الآخر رأياً مغايراً، مشدداً على عدم وضوح طبيعة العلاقة بين طوائف الحرف والطرق الصوفية، حيث يرى أن الطوائف اتجهت لأن تكون طرقاً بذاتها، منفصلة عن الطرق الصوفية، وإن استعارت منها أغلب شعائرها وتقاليدها.

ومع ضعف السلطة المركزية فى معظم الولايات العربية - لا سيما فى القرن الثامن عشر - لعبت طوائف الحرف دوراً لا يستهان به فى الحياة السياسية. ويظهر ذلك فى اختراق أبناء الطوائف للمؤسسات العسكرية والانتساب للأوجاقات العسكرية ولا سيما الانكشارية. كما نجد دوراً لطوائف الحرف فى الهبات الشعبية

ضد تسلط الأمراء المماليك، مثلما حدث في مصر في الفترة من ١٢٠١هـ/ ١٧٨٦م إلى ١٢٠٥هـ/ ١٧٩٠م عندما تزعم شيخ طائفة الجزارين ـ والمرتبط ارتباطاً شديداً بالطريقة البيومية واسعة الانتشار في القاهرة ـ ثورة الأهالي في تلك الفترة. وفي دمشق في حوالي ١١٧٥هـ/ ١٧٦٠م استعرض الحرفيون أنفسهم وكان بعضهم «بالأسلحة والعدد والدروع الفاخرة».

واستمرت طوائف الحرف والتجار تمثل عصب الحياة الاقتصادية والاجتماعية لحياة المدينة العربية حتى القرن التاسع عشر، عندما حدث الانقلاب الكبير من خلال الغزو الاقتصادي الأوربي لأسواق العالم العربي، وعدم قدرة الدولة العثمانية على حماية الصناعات المحلية، مما أضعف بشدة من هذا التنظيم الاجتماعي الاقتصادي الذي عرفته المدينة العربية لقرون عديدة.

المــــرأة:

كان موضوع المرأة في المجتمعات الإسلامية من أكثر النقاط المثيرة للجدل والحساسية، ويرجع ذلك إلى التهميش الكبير لدور المرأة في الأدبيات التاريخية العربية، بحكم اهتمام هذه الكتابات بالتاريخ السياسي، الذي لم تلعب فيه المرأة شأناً كبيراً مقارنة بالتاريخ الاجتماعي والاقتصادي. يضاف إلى ذلك كتابات المستشرقين حول المرأة في العصر العثماني، هذه الكتابات التي تأثرت بشدة بعالم «ألف ليلة وليلة»، كما قدمت للمجتمعات الأوربية صورة المرأة الشرقية كما يتوقعها القارئ الغربي وبشكل يؤكد المفاهيم المسبقة لدى المجتمعات الغربية. ويفسر ذلك التشابه الكبير الذي نجده في كتابات الرحالة الغربيين عن المرأة العربية، بل والشرقية، هذا الوصف العام الذي لا يفرق بين أوضاع المرأة في المشرق أو المغرب، أو من بلد لآخر، كما يغلب على هذا الوصف الصورة الحسية بل والشهوانية تجاه المرأة العربية. ففي عام ١٦١٤م يحدثنا الرحالة الهولندي بروكه، أثناء زيارته لليمن، عن النساء قائلاً: «والنساء ذوات المرتبة العليا نوعًا ما يمشين متحجبات ولهن رفل طويل يُجر خلفهن على الشارع، وهن شديدات الشهوة، حسان، جميلات التقاطيع وأجسامهن معتدلة الشكل».

وتقدم اليزابث وارنوك فيرينا شهادة ـ متأخرة زمنيًا بعض الشيء ـ في غاية الأهمية في هذا الشأن، إذ تذكر كيف كانت المعلومات عن حياة المرأة في العالم العربي تكاد تكون معدومة لدى القارئ الغربي : «كانت فكرتي معتمدة على ما قرأته في كتابات الرحالة والمبشرين أن النساء في تلك المنطقة مقموعات مستعبدات محجبات جاهلات سلبيات، إلا أنهن في نفس الوقت مثيرات شهوانيات . وقد حشتني أمي على تنوير هؤلاء التعيسات» . وترى أن الأمر كان انتقائياً من جانب المستشرقين، وأيضاً من جانب القارئ الغربي، إذ تم إغفال العديد من الكتابات التي أنصفت المرأة آنذاك، ومنها على سبيل المثال أقوال الليدي ميري ورتلي مونتاج (١١٠٣هـ/ ١٦٨٨م- ١١٧٧هـ/ ١٧٦٢م) وهي زوجة السفير البريطاني في إستانبول والتي اعترفت بأن المرأة التركية بالرغم من الحجاب واليشمك كانت تتمتع بقدر كبير من الحرية في الإمبراطورية العثمانية، لماذا؟ لأنها كان لها الحق في تملك وإدارة ووراثة الممتلكات، وهو حق لم تحصل عليه المرأة الإنجليزية إلا في القرن العشرين .

وتقدم وثائق المحاكم الشرعية والأوقاف معلومات مهمة حول أوضاع المرأة في العصر العثماني، وبصفة عامة فيما يتعلق بالأحوال الشخصية، والحالة الاقتصادية للمرأة . إذ تقدم لنا الوثائق العديد من النماذج حول كيفية صيانة المرأة لأوضاع أسرتها من خلال تفهمها لطبيعة «عقد الزواج» في الإسلام . فهذا العقد هو عقد بين طرفين يحتمل وضع العديد من الشروط التي تصبح ملزمة طالما ارتضاها الطرفين . من هنا رصدت لنا الوثائق العديد من الحالات التي اشترطت فيها الزوجة على زوجها أنه «متى تزوج عليها زوجة ثانية بأي شكل من الأشكال أو سافر أكثر من مرة في العام أو ارتحل بعيداً للتجارة، أو ضربها ضرباً مبرحاً يترك أثراً وأبرأت زوجته ذمته من ربع قرش مما تستحقه من مؤخر، تكون طالقة» .

كما تقدم لنا الوثائق معلومات مهمة حول «الخلع» وهو حق المرأة في طلب الطلاق للضرر من زوجها . فعندما تتقدم الزوجة إلى القاضي لطلب الخلع، يرفض الزوج أحياناً، ويطلب الزوج أن تعوضه زوجته عن الصداق وتتنازل عن النفقة . وغالباً ما يتم النقاش حول المبلغ المطلوب في المحكمة للوصول إلى اتفاق . وفي هذه الحالة لا يستطيع الزوج رد زوجته إلى عصمته خلال الثلاثة أشهر التي تسمح بها الشريعة، ولا يتم الوفاق فيما بينهما إلا على أساس عقد زواج جديد، وبشروط

جديدة وصداق جديد. والخلع حق شرعى أصيل للمرأة كان مطبقاً طيلة العصر العثمانى، لكنه تعطل فى بعض البلدان العربية نتيجة اقتباس العديد من التشريعات الغربية.

كما لعبت المرأة دوراً مهماً داخل مؤسسة الوقف سواء من خلال الوقف كاستثمار أو حتى فى إدارة الأوقاف كـ «ناظرة» عليها. فعلى سبيل المثال فى عام ٩٥٣هـ/ ١٥٣٨م أوقفت المصونة حفصة حفيدة الخليفة العباسى فى القاهرة قطعة أرض زراعية فى الصعيد تقدر بحوالى ٧٧٦ فداناً، فضلاً عن حصص زراعية أخرى غير محددة المساحة فى مناطق المنوفية والغربية وضواحى القاهرة. وتولت حفيدة شيخ الطريقة الكلشنية الصوفية فى القاهرة نظارة ١١ وقفاً. كما استغلت المرأة أحياناً الوقف كوسيلة للحفاظ على الكيان الاجتماعى للأسرة، مثلما فعلت المصونة جل الله ابنة الشمسى محمد بن إبراهيم، التى وقفت وقفها على زوجها بشرط ألا يطلقها أو يتزوج عليها فإن طلقها أو تزوج أو مات يكون ذلك الوقف خارجاً عن استحقاقه ويدخل فى استحقاق الأولاد.

واستغلت المرأة الوقف لتأكيد مكانتها الاجتماعية فى المجتمع بل وإعادة رسم خريطة الأحياء فى المدن، حتى تم إطلاق أسماء بعض النساء على بعض المناطق. وأشهر الأمثلة على ذلك يأتى من تاريخ مدينة الموصل تحت حكم أسرة الجليليين. إذ عرفت صفوة نساء القرن الثامن عشر بالموصل من بيت الجليليين كامتداد للبيوت السياسية بما أنفقن من أموال فى الأبنية العامة. وقد ارتبطن فى ذلك بعشيرتهن فسرن على درب رجال العشيرة فى محاولة إنشاء مواقع جديدة فى المدينة. فشيدت اثنتان منهن مدارس ومساجد فى مناطق خارج مناطق التمركز السكانى والسياسى فى المدينة، وأقامت رابعة أخت حاكم الموصل مدرسة وجامعاً متاخماً لمقر عائلتها فى طرف حى باب العراق الذى كان حتى القرن الثامن عشر مركز النشاط الاقتصادى والسياسى فى المدينة. وأصبح الحى يسمى حى رابعة. كما شيدت عائشة أم أحد الحكام مدرسة ومسجداً على ضريح شعبى مهجور كانت العامة تؤمه ـ شيعة كانت أم سُنة ـ وقد شيدته فى منطقة قليلة السكان فى القسم الغربى من المدينة فيما كان يسمى بحى محمودين.

ولا تتوفر لدينا معلومات كثيرة حول دور المرأة فى سوق العمل، وهل كانت حبيسة المنزل، أم شاركت بوصفها قوى عاملة فى الحياة الاقتصادية آنذاك. وبالطبع لا نستطيع المبالغة فى طبيعة هذا الدور، لكن لا يجب أيضا إهماله، ويتسق هذا الدور مع حاجات المجتمع آنذاك ومدى الهامش المتاح للمرأة فى سوق العمل.

وبصرف النظر عن الدخول فى مناقشات نظرية حول «مفهوم» العمل والتنظير له آنذاك، فإننا نعتبر دخول المرأة إلى مجال التزام الأراضى الزراعية ظاهرة هامة فى شأن دراسة المرأة والعمل فى العصر العثمانى. وترصد إحدى الدراسات التى اهتمت بأوضاع الريف المصرى فى القرن الثامن عشر هذه الظاهرة بوضوح فى تلك الفترة، وفى إحصاء حول الفئات الاجتماعية المختلفة للملتزمين فى هذا القرن جاءت النساء فى المرتبة الثالثة بعد المماليك والعسكر، وأمراء البدو، بل ووصلت نسبتهن إلى حوالى ١٣,٣ من إجمالى النسبة الكلية لعدد فئات الملتزمين. وتشير الوثائق إلى بعض القرى كل ملتزميها من النساء.

وإذا تركنا جانبا نساء الشريحة العليا من المجتمع فإننا لا نستطيع تجاهل الدور الذى تلعبه المرأة الريفية فى المجتمع آنذاك. إذا شاركت المرأة فى الدخل العام للأسرة ليس فقط من خلال العمل فى الحقل مع زوجها ولكن فى الصناعات المنزلية، ويأتى على رأس ذلك صناعة الغزل والنسيج والتى انتشرت فى شتى أنحاء الريف، هذه الصناعة التى كان يشتد الطلب عليها فى الأوقات الموسمية التى يقل فيها العمل فى الزراعة، وتفيد هذه النقطة فى تعميق دراسة العلاقة بين المدينة والريف إذ كان بعض تجار العاصمة يمولون هذه الصناعة الريفية وينتجونها لحسابهم.

وحتى فى أقاصى ليبيا وفى فزان هناك إشارات عديدة عن هذا الدور، إذ يذكر البعض ذهاب المرأة إلى الأسواق لبيع الخضار والتمر وبعض المنتجات المنزلية، بل والأكثر من ذلك أنه فى مدينة مرزق وغيرها من مدن الجنوب هناك أسواق خاصة تدعى أسواق النساء لأن البائعين فيها كلهم من النساء.

وبشكل عام تعقد عفاف لطفى السيد مارسو مقارنة بين أوضاع المرأة فى العصر العثمانى وأوضاعها فى القرن العشرين خرجت منها بالنتيجة التالية : أن التحديث

فى القرن العشرين ربما وفر للمرأة عناية صحية أفضل وأيضاً فرصاً أفضل للتعليم، لكن كانت له آثاره السلبية على المرأة فى الحد من دورها فى الحياة الاقتصادية، فضلاً عن فقدان المرأة السيطرة على الأراضى الزراعية التى كانت بحوزتها.

الأشـــراف:

الأشراف هم سلالة الرسول صلى الله عليه وسلم، وكان لهم انتشار كبير ووضع خاص فى شتى أنحاء العالم الإسلامى. ووجه العثمانيون اهتماماً خاصاً للأشراف، بحكم الصراع التقليدى بين العثمانيين (حماة السُنة) والصفويين (الشيعة)، فضلاً عن رغبة العثمانيين فى كسب ولاء الأشراف وتأثيرهم المعنوى على الرعية. وتم تنظيم أوضاع الأشراف فى معظم مدن الدولة فى شكل «نقابة الأشراف»، وعرفت إستانبول نفسها منصب نقيب الأشراف الذى يعينه السلطان مدى الحياة، ويلعب دوراً فى الهيئة الإسلامية وله امتيازات من حيث الضرائب وبعض السلطات على الأشراف من حيث الانتماء إلى الشرافة أو العقوبات وغيرها، وكان له جهاز فنى وإدارى يعمل تحت إدارته. كما يرسل بعضهم لتقصى أوضاع نقابات الأشراف فى مدن الولايات المختلفة.

وكانت هناك نقابات للأشراف فى معظم المدن العربية الكبرى آنذاك، يتولى الإشراف عليها «نقيب الأشراف» الذى يحتفظ بالسجلات التى تسجل انتماء الأشراف للنقابة، فضلاً عن المستحقين فى أموال النقابة (جامكية)، وهو وضع سابق على العصر العثمانى احترمه السلاطين العثمانيين بل وزادوا عليه، إذ أبقى السلطان سليم الأول بعد فتحه لمصر على الموارد المالية التى كان يعتمد عليها نقيب الأشراف فى صرف المستحقات والمرتبات «وللمذكور بلاد أعطاها له السلطان، ومكنه فيها لأجل معايشه وإعانته على ذلك».

وكان الأشراف يتميزون بلباس خاص، فكان لهم دون سواهم الحق فى ارتداء العمامة الخضراء، كما كانت لهم امتيازات شخصية فلم تكن توقع عليهم عقوبة الضرب.

ومن ناحية التركيب الاجتماعى لم يشكل الأشراف طبقة اجتماعية منفردة

بذاتها بل توزعوا على جميع فئات ومهن المجتمع، فقد نجد من يعمل منهم بوابًا، كما نجد منهم العالم أو ناظر الوقف وغيره. ومع ضعف السلطة المركزية وعدم الرقابة على سجلاتَ النقابة، دخل إلى نقابة الأشراف بعض مدعى الشرافة لكسب الوجاهة الاجتماعية.

من ناحية أخرى لعب الأشراف - خاصة فى بعض المدن دوراً فى الحياة السياسية لا سيما مع ضعف السلطة المركزية فى نهايات القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، ونمو قوة الميليشيات المحلية. ولعل حالة مدينة حلب خير دليل على ذلك. حيث دخل الأشراف فى صراع حول السلطة مع الإنكشارية، وهو الصراع الذى دام لعدة عقود، ويصفه سوفاجيه قائلاً: «كان الإنكشاريون والأشراف يطمحون فى الحصول على حرية أكبر لا من أجل تخفيف المعاناة الشعبية بل من أجل زيادة الامتيازات التى يحصلون عليها بحكم مراكزهم إلى أقصى حد وذلك على حساب مواطنيهم الأقل حظاً».

كما يقدم لنا نموذج عمر مكرم - نقيب الأشراف فى مصر فى نهاية القرن الثامن عشر ومطلع التاسع عشر صورة حول الدور الذى لعبه الأشراف - وأيضاً العلماء - إزاء الحملة الفرنسية وأيضاً فى تنصيب محمد على والياً على مصر فى عام ١٢٢٠هـ/ ١٨٠٥م.

الطرق الصوفية:

يعتبر التصوف من أهم الظواهر الاجتماعية والفكرية فى تاريخ المجتمع الإسلامى ويرى البعض - استناداً إلى آراء ابن خلدون - أن التصوف قد نشأ من أجل العكوف على العبادة والانقطاع إلى الله والإعراض عن زخرف الحياة وزينتها، والزهد فيما يقبل عليه الناس من لذة ومال وجاه، والانفراد عن الخلق فى الخلوة للعبادة. ثم تحول بعد ذلك إلى نوع من التفلسف والنظر العقلى. ثم حدث التحول الكبير بنشأة طرق صوفية تنتسب إلى بعض المشايخ والزهاد، ينتظم فى إطارها الكثير من الناس بحيث تتحول إلى «مؤسسة» اجتماعية وشعبية، لها رسومها ومظاهرها الخاصة، كل ذلك فى إطار ما يمكن أن نسميه «الدين الشعبى».

ولن ندخل هنا كثيراً فى تفاصيل نظم الطرق الصوفية وأنواعها المتعددة، ومظاهر احتفالاتها، ولكننا سنهتم بطرح قضية هامة تعترض الباحث فى التاريخ الاجتماعى والثقافى للطرق الصوفية فى العصر العثمانى، وهى مسئولية هذه الطرق فى تخلف المجتمعات العربية آنذاك. ولعل أهم الدراسات فى هذا الشأن الدراسة المبكرة لتوفيق الطويل والتى يرصد فيها - من وجهة نظره - التأثير الضار للطرق الصوفية على المجتمع قائلاً : «والملحوظ أن التصوف فى هذا الدور الأخير - يقصد المراحل المتأخرة زمنيا من التاريخ الإسلامى - قد دخله الدجل وتحول من ظاهرة نفسية إلى ظاهرة اجتماعية يشارك فيها جمهرة الناس، من هنا كان خطره وتأثيره فى شتى مرافقها، ويبدو هذا الدور فى أكمل صورة وأوضحها فى تصوف مصر أيام العثمانيين». كما يطرح الطويل أيضاً قضية أخرى تتعلق بعدم وجود خصوصية للتصوف فى بلد ما مقارنة ببلد آخر. ويدعم رأيه هذا بأن معظم شيوخ الطرق الصوفية فى مصر كانوا من أصول غير مصرية.

ومهما يكن من أمر هذا النقد الصارم بشأن التصوف والطرق الصوفية، إلا أننا نفضل الأخذ بالرأى الآخر الذى يحاول أن يبرز الإسهام الهام للطرق الصوفية «كمؤسسة» على صعيد التاريخ الاجتماعى والدينى. فإذا نظرنا إلى تاريخ الدولة العثمانية بشكل عام، يبرز المؤرخ التركى خليل إينالجيك مدى أهمية الطرق الصوفية ليس فقط على مستوى الحياة الفكرية بل بالنسبة للتاريخ الاجتماعى والعسكرى وانتشار الإسلام فى الأناضول والبلقان. إن المقولة المهمة التى يطرحها إينالجيك ويفسر من خلالها الفترة الأولى للدولة العثمانية «الغازى والدرويش» وضح لنا دور الطرق الصوفية فى الجهاد وانتشار الإسلام. ولذلك لم يكن غريباً هذا الانتشار الواسع للبكتاشية فى صفوف الإنكشارية آنذاك.

من هنا ومن محاولة إبراز الدور الإيجابى للطرق الصوفية فى المجتمعات العربية سنحاول الاستفادة من مقولة اينالجيك «الغازى والدرويش» فى التعرض لبعض الأدوار التى لعبتها الطرق الصوفية بالتطبيق على تاريخ المغرب العربى، نظراً لأهمية دورها سواء على مستوى الحياة اليومية أو على مستوى «الجهاد» ضد الغزاة.

فى الواقع لم تكن الزاوية فقط مكانا للعبادة وانقطاع المتصوفة، بل كانت بؤرة

حياة المجتمع لا سيما خارج المدن الكبرى . حيث لعبت الزاوية دور المدرسة، ملجأ التصوف، بيت ضيافة، مكانا للعلاج الصحى، مركزا للتضامن الاجتماعى ومساعدة المحتاجين، مجلساً لحل النزاعات بين الأفراد وأيضاً بين القبائل بعضها البعض . كما لعبت الزاوية دوراً فى الحياة الاقتصادية من حيث تشجيع التجارة المحلية لا سيما أيام المواسم الدينية والموالد . وفى الجانب السياسى نظرت السلطة المركزية فى الجزائر إلى شيوخ الزوايا على أنهم وسطاء يمكن من خلالهم حفظ الأمن واستقرار الأمور لا سيما فى المناطق البعيدة وعلى وجه الخصوص بلاد القبائل .

من ناحية أخرى لعبت الزوايا دوراً مهماً فى الجهاد ضد الغزو الأوربى، وأيضاً فى الحفاظ على الثقافة العربية والإسلام لا سيما بعد سقوط العديد من مراكز الثقافة العربية فى أيدى الأوربيين مثلما حدث عندما سقطت بجاية فى أيدى الإسبان عام (٩١٦هـ/ ١٥١٠م) حيث فر العديد من العلماء إلى بلاد القبائل الواقعة خلفها لينقطعوا للعبادة والتعليم فتعاظم دورهم، وأصبحت الزاوية هى محور الحياة الدينية والاجتماعية . كما لعبت الزوايا دوراً مهماً فى الجهاد، إذ يكفى دعوة شيخ الزاوية إلى مقاومة الغزو الأجنبى، وإعلان الجهاد المقدس لتكون الزاوية، محوراً لتجنيد المجاهدين، وهو ما تزخر به العديد من التقارير الفرنسية بعد غزو الجزائر فى عام ١٢٤٥هـ/ ١٨٣٠م .

هكذا نرى أنه مهما يكن من الانتقادات الموجهة للطرق الصوفية فإنه من العسير إنكار أدوارها الإيجابية وتعلق الناس بها بحيث أصبحت مؤســـة اجتماعية هائلة ومهمة .

الهجرات والتحرك السكانى :

تميز المجتمع العربى فى العصر العثمانى بعودة النشاط الكبير لحركة الهجرة والتحـرك السكانى . هذه الحركة الدافعة التى أعطت للمجتمع دفعات من الحيوية لا سيما منذ عصر الفتوحات الإسلامية . ولأول مرة منذ فترات طويلة عاد معظم العالم العربى للدخول تحت لواء دولة واحدة، حتى لو كانت غير عربية . إذ كان

باستطاعة المغاربى أن يرحل دون حواجز أو حدود ليستقر فى المشرق، من هنا كانت هذه الفترة من أخصب فترات الهجرة والاندماج فى العالم العربى، مما سيمهد بعد ذلك - بشكل ما - لتقبل فكرة القومية العربية.

وهناك العديد من الأسباب وراء حركة الهجرة لعل فى مقدمتها الحج إلى الحرمين الشريفين. إذ نظمت الدولة العثمانية قافلتين رئيستين للحج، أحدهما قافلة الحج الشامى، والأخرى هى قافلة الحج المصرى، وذلك نظراً للمكانة المهمة التى تولاها الحكام العثمانيين، حيث أطلق على السلطان العثمانى لقب حامى أو خادم الحرمين الشريفين، واقتضى ذلك تأمين سلامة الحجاج لزيارة الحرمين الشريفين. وكان يتوافد على دمشق العدد الكبير من الحجاج من المناطق الشمالية والشرقية من داخل الدولة العثمانية وخارجها، وعُرِّف هؤلاء الحجاج بالمناطق التى أتوا منها وكان أبرزها الحج الرومى، الحج الحلبى، الحج العجمى.

أما قافلة الحج المصرى فكانت تضم حجيج مصر والمغرب العربى، وبعض حجيج غرب أفريقيا. وقد أدى ذلك إلى استقرار العديد من الحجاج فى المدن الواقعة على طريق الحج، ولا سيما فى دمشق والقاهرة وبصفة خاصة مكة والمدينة المنورة.

ويعتبر طلب العلم من العوامل التى ساعدت على حركة الهجرة لا سيما فى المدن العربية الكبرى ذات المؤسسات التعليمية الشهيرة مثل الجامع الأموى فى دمشق، والأزهر فى القاهرة، والزيتونة فى تونس. وسنأخذ المثال على ذلك بالجامع الأزهر ليس فقط لمكانته ولكن أيضاً لتوافر المصادر التى توضح أثر طلب العلم فى حركة الهجرة. إذ عرف الأزهر العديد من الأروقة التى تضم الطلاب وتنظم إقامتهم وحياتهم الاجتماعية بحسب أصولهم، مثل رواق الحرمين، رواق المغاربة، رواق السنارية، رواق اليمنية، رواق البغدادية، رواق الأكراد، ورواق البرابرة.

كما لعبت التجارة دوراً مهماً فى حركة الهجرة ومن الأمثلة على ذلك الجالية المغربية فى مصر وأشهر تجارها قاسم الشرايبى وأحمد بن عبد السلام، ويقدر البعض عدد المغاربة فى مصر بحوالى ١٠ آلاف شخص. وعرفت دمشق جالية

مغربية لكنها اشتهرت بالعمل كميليشيات تابعة للحكام، ودخلوا أحياناً فى حوادث مع القابقولى والحكام وأهالى دمشق. وعرفت تونس جماعة جزائرية كبيرة تتكون من القبائليين الزواويين الذين استدعاهم البايات ليخدموا فى جيوشهم، حيث تناسلوا هناك وتراوح عددهم بين عشرة آلاف وعشرين ألفاً.

ولعل من أشهر حركات الهجرة نحو العالم العربى فى تلك الأوقات هجرة الأندلسيين إلى شمال أفريقيا، ثم هجرة بعضهم بعد ذلك إلى المشرق. وترتبط هذه الهجرة بالتحولات المهمة التى تمت فى شبه جزيرة أيبيريا وحركة «الاسترداد» واضطهاد المسلمين واليهود، وفرار العديد منهم إلى أراضى الدول العثمانية هرباً بدينه. وتعتبر تونس من أكثر البلدان تأثراً بهذه الهجرة، ففى عام ١٠٢٤هـ/١٦٠٩م لجأ إلى تونس بين ٤٠ إلى ٥٠ ألف فرد من بين ٨٠ ألف غادروا إسبانيا، كما أن جزءاً مهماً من الباقين استقروا فى الجزائر. وحرص الأندلسيون على تميزهم بتنظيم إدارى خاص، وهى الامتيازات التى حصلوا عليها منذ العهد الحفصى، وأشهر الأمثلة على ذلك وجود رئيس خاص لهم «شيخ الأندلس» فى تونس، هذا اللقب الذى استمر حتى منتصف القرن التاسع عشر.

كما تأثرت ليبيا بهذه الهجرة الأندلسية، إذ استقر المقام لبعضهم بطرابلس ومصراته والخمس وغيرها من المدن الساحلية. واشتهر هؤلاء بحرف النسيج، لا سيما المنسوجات الحريرية والصوفية والقطنية.

ويرتبط بهجرة المسلمين الأندلسيين هجرة اليهود - الذين عرفوا بالسفارديم - فراراً بدينهم من عسف الكاثوليك، حيث لجأ هؤلاء إلى الشاطئ الآخر من المتوسط. إن صموئيل أوسك - وهو يهودى اضطر إلى اعتناق الكاثوليكية لكنه ظل يهودياً فى السر - قال لليهود: «أبواب الحرية هنا مفتوحة دائماً لكم لتمارسوا شعائركم اليهودية بلا تحفظ». وانتشرت الهجرات اليهودية فى حوض البحر المتوسط لا سيما فى العالم العربى، فبدأت إلى المغرب ثم بعد ذلك إلى مصر وفلسطين وسوريا. وازدادت أعداد اليهود فى بلاد المغرب لا سيما مع موجات الهجرة من إيطاليا، وعلى وجه الخصوص من ميناء ليجورنو الإيطالى والذى اشتق منه اسم «الجرانة».

ويجمع معظم المؤرخين على مدى السلام والأمن الذى نعم به اليهود فى جميع أرجاء الدولة العثمانية مقارنة بأعمال الاضطهاد الشديدة التى وقعت لهم سواء فى إسبانيا والبرتغال أو بعض البلدان الأوربية الأخرى.

وعرفت مدن المغرب العربى - لا سيما تونس والجزائر - ظاهرة أخرى فريدة فى مجال الهجرة والتنوع السكانى إذ أدى وقوع هاتين المدينتين على الساحل الجنوبى للبحر المتوسط وفى مواجهة العديد من الدول الأوربية «المسيحية» إلى اشتداد حدة المواجهات البحرية فى هذه المنطقة، حيث عرف تاريخ الفترة مصطلح «القرصنة»، وإن لم يخل الأمر أيضاً من استمرار حركة التبادل التجارى مع بعض الدول. وترتب على ذلك أن عرفت كل من تونس والجزائر ظاهرة «المهتدين»، والذين تطلق عليهم المصادر الأوربية مصطلحاً آخر هو «المرتدين». ويرى البعض أن عدد الأسرى الأوربيين فى سجون الجزائر قد بلغ حوالى ٣٠ ألف أسير فى عام ١٠٦٥هـ/ ١٦٥٠م، وفى سجون تونس أقل من عشرة آلاف بقليل، حيث اعتنق عدد منهم الإسلام لأسباب عديدة ومختلفة، كما انضم إلى هؤلاء فى الدخول إلى الإسلام بعض الأوربيين من أجل النجاح فى أعمالهم الخاصة المرتبطة بالبحرية، حيث كانت غالبية القباطنة (الرؤساء) من هؤلاء المهتدين.

وللدلالة على هذه الظاهرة المهمة والفريدة فى تاريخ المدينتين، نوضح أن وارد الذى سمى فيما بعد الريس يوسف وزملاؤه الإنجليز المائة هم الذين أنشأوا بحرية السفن الشراعية التونسية. كما وصل بعض المهتدين إلى مناصب عليا فى السلطة مثل على بتشين رئيس طائفة الرؤساء فى الجزائر وصاحب السلطة العليا فى أمور الولاية حتى وفاته فى عام ١٠٦٠ هـ/ ١٦٤٥م، وكان من أصل إيطالى. وكان مراد مؤسس الأسرة المرادية فى تونس (١٠٢٧-١٠٤٧ هـ/ ١٦١٢-١٦٣٢م) عبداً من أصل كورسيكى اسمه موراتوكورسو ثم حصل على حريته. وكان أسطى موراتو أمير الأسطول الذى أصبح بعد ذلك حاكم تونس (١٠٥٢-١٠٥٥ هـ/ ١٦٣٧-١٦٤٠م) من جنوة فى إيطاليا. إن هذه الأمثلة القليلة تعطى لنا صورة عن هذه الظاهرة الهامة فى حياة بلاد المغرب العربى لا سيما مدينتى تونس والجزائر، وتوضح لنا مدى حركة التسامح والاستيعاب فى التنوع السكانى للمجتمع العربى آنذاك.

المدينــة العربيــة :

حتى وقت قريب كان ينظر إلى التحضر والمدن العربية فى العصر العثمانى نظرة غير علمية إلى حد كبير إذ وصفت بأنها «مدن عصور وسطى»، وذلك فى مواجهة المتغيرات الحضرية الكبيرة على المدينة العربية والتى وقعت منذ منتصف القرن التاسع عشر . ويعبر سوفاجيه عن هذه النظرة بوصفه المدينة العربية فى العصر العثمانى بأنها عانت من غياب أى تعمير حضرى، وأن طابع العمران فى هذه المدن هو الطابع الفوضوى والعشوائى .

ويرد أندريه ريمون - وهو خير من درس تاريخ المدن العربية فى العصر العثمانى - على هذه النظرية رافضاً المعالجة التقليدية للمدينة العربية من خلال جداول تفسيرية أجنبية وضعت أساساً لدراسة المدن الغربية ويضرب مثالاً على ذلك بنظريات ماكس فيبر التى إذا حاولنا تطبيقها على المدينة العربية لوصلنا إلى نتيجة خطيرة مؤداها سلبية التعمير العربى لأنه ليس التعمير الخاص بالعصور القديمة ولا بالعصور الوسطى - وفقاً للتجربة الأوربية - وبالتالى فهو تعمير «غير حضرى» . ويرى ريمون أن هذه النتيجة التى توصل إليها سوفاجيه وعدد آخر من الباحثين الأجانب هى نتيجة مضللة . ويطرح بديلاً عن ذلك ضرورة تفهم البنيان والتماسك الداخلى للمدينة العربية، ورصد الظواهر التاريخية التى تحكمت إلى حد كبير فى تطور كل مدينة وفى تكوين سماتها الخاصة . ويلفت ريمون النظر بشدة إلى بعض المؤسسات التى لعبت دوراً لا يستهان به فى الإشراف على التعمير الحضرى فى داخل المدينة العربية فى العصر العثمانى مثل القضاء والحسبة والأوقاف .

وكانت هناك مقولة عامة من حيث التأثير السلبى للفتح العثمانى للبلدان العربية على وضع المدن، إذ تحولت هذه المدن إلى مجرد مدن رئيسية لولايات تابعة للعاصمة المركزية إستانبول . وهناك العديد من الاعتراضات على هذه المقولة، التى تتجاوز الحديث عن التدهور الذى شمل معظم المدن العربية قبل الفتح العثمانى . فقد تأثرت المدن العراقية الكبرى بشدة بالكارثة التى حاقت بها من جراء الغزو المغولى، كما لا يمكن إغفال أثر الحروب الصليبية فى تخريب مدن الساحل الشامى . وفى مصر وسوريا عانت المدن الكبرى طيلة القرن الأخير من الحكم

المملوكى، وهو القرن الذى وصف بأنه بمثابة انتكاس حضرى من انتشار الأوبئة وأشهرها وباء الطاعون الذى اجتاح القاهرة فى عام ٧٦٣ هـ/ ١٣٤٨م، إضافة إلى الأزمة الاقتصادية التى عانت منها دولة المماليك. كما تأثرت دمشق أيضاً بهجوم تيمورلنك وأعمال السلب التى حدثت فى عام ٨١٥ هـ/ ١٤٠٠م. ووقعت المدن العربية الكبرى فى المغرب العربى المطلة على البحر المتوسط فريسة للهجمات الإسبانية والبرتغالية. ويضاف إلى ذلك أن مدينة القاهرة هى المدينة الوحيدة التى فقدت وضعها كعاصمة لدولة مستقلة بل ودولة إمبراطورية، أما تونس والجزائر فسرعان ما عادتا لتصبحان من جديد عاصمتين لدولتين شبه مستقلتين. وبالنسبة لدمشق وحلب والموصل وبغداد فقد بقيت جميعاً عواصم لولايات، وهو نفس الحال القائم قبل العهد العثمانى. كما أن الأرقام الجزافية وغير الدقيقة عن أحوال المدينة العربية قبل العصر العثمانى أدت إلى انطباع بتدهور المدينة فى العصر العثمانى. فعلى سبيل المثال عندما يقدر عدد سكان القاهرة المملوكية بنحو نصف مليون نسمة فى عام ٧٦٥ هـ/ ١٣٥٠م، ثم يُقدر عدد سكان القاهرة العثمانية بحوالى ٣٨٥ ألف نسمة فى عام ٩٦٥ هـ/ ١٥٥٠م، فإن ذلك يقودنا إلى التفسير الخاطئ بمدى تدهور القاهرة، والمدن العربية بشكل عام فى العصر العثمانى.

وشهدت معظم المدن العربية تطوراً عمرانياً كبيراً فى العصر العثمانى نتيجة للحاجة الطبيعية للتوسع والانتشار. وتم ذلك من خلال التكثيف وملء الفراغات التى كانت قائمة فى النسيج الحضرى، مثل المناطق غير المبنية «الخرابات» أو المدافن، أو عن طريق الامتداد الطبيعى للمدينة على هيئة ضواحى. ففى القرنين السابع عشر والثامن عشر توسعت تونس فى المناطق التى تحتلها المدافن، حيث نرى دار الباى والجامع والأسواق التى شيدها يوسف داى (١٠٢٥ ـ ١٠٥٢ هـ/ ١٦١٠ ـ ١٦٣٧م) بين منطقة الجامع الكبير ومنطقة القصبة، قد امتدت إلى مناطق كانت فى ظل الحفصيين عبارة عن مدافن كبيرة.

وفى حلب حدثت عمليات تعمير كبيرة فى القرن السادس عشر فى المنطقة الواقعة جنوبى المدينة، وهى المنطقة التى كانت معروفة فى عهد المماليك بقلة سكانها، ووجود ميدان للتدريب على أعمال الفروسية والرماية.

وتعتبـر ظاهرة نقل «المدابغ» إلى خارج المدينة من أهم الظواهر الدالة على نمو السكان والحاجة إلى التوسع العمراني، وتوجد ثلاثة أمثلة على ذلك في حلب والقاهرة وتونس. ففي حلب تم نقل المدابغ من داخل نطاق المدينة إلى غربها في حوالي عام ١١٦٥ هـ/ ١٧٥٠م. وفي القاهرة أدى ازدياد وكثافة السكان في المنطقة الواقعة جنوبي باب زويلة مباشرة إلى ضرورة نقل المدابغ في عام ١٠٠٨ هـ/ ١٦٠٠ م، هذه المدابغ التي كانت تحتل مساحة أربعة هكتارات في منطقة يجري فيها التعمير السريع، حيث تم نقلها إلى منطقة تقع خارج المدينة بعيداً عن باب اللوق، وعلى هذا تحولت المنطقة المجاورة لبركة الفيل إلى منطقة سكنية أرستقراطية يسكنها الأمراء.

وفي تونس أصدر الحاكم علي بك قراراً في عام ١١٨٥ هـ/ ١٧٧٠ م يقضي بنقل سوق الدباغين إلى خارج المدينة نظراً لازدياد أعداد السكان زيادة كبيرة في القرن الثامن عشر ويصف المؤرخ التونسي حمودة بن عبد العزيز هذا التحول الكبير بأنه أصبح سوق الدباغين السابق الذي كان في داخل المدينة متاحاً لتشييد مبان سكنية.

ويقدم أندريه ريمون بعض التقديرات حول مساحة المدن العربية الكبرى وعدد سكانها مقارنة بعاصمة الدولة العثمانية إستانبول، إذ يرى أن مدينة القاهرة كانت تعتبر المدينة الثانية بين المدن الكبرى في الدولة، إذ تسبقها مباشرة إستانبول. فبينما وصل عدد السكان في إستانبول إلى حوالي ٥٠٠ ألف نسمة، وصل عدد سكان القاهرة- وفقاً لكتاب وصف مصر- إلى حوالي ٢٦٣ ألف نسمة يعيشون على مساحة تقدر بحوالي ٧٣٠ هكتارا منها ٦٦٠ هكتارا مباني. وتأتي مدينة حلب بعد القاهرة في قائمة المدن العربية من حيث المساحة والسكان، إذ بلغت مساحتها حوالي ٣٩٧ هكتاراً منها ٣٦٧ هكتاراً مباني وعدد سكانها حوالي ١٢٠ ألف نسمة تقريباً. ويلي حلب مدينة دمشق التي تصل مساحتها إلى حوالي ٣١٣ هكتاراً بينما يصل عدد سكانها إلى ٩٠ ألف نسمة تقريباً. وتأتي بغداد بعد ذلك إذ يصل حجم مساحتها إلى ٣٤٠ هكتاراً بينما عدد السكان حوالي ٩٠ ألف نسمة تقريباً. ويلي بغداد تونس التي تصل مساحتها إلى ٢٦٠ هكتاراً منها ٢٣١ هكتاراً مباني، بينما يصل عدد السكان إلى حوالي ٨٠ ألف نسمة تقريباً في عام ١٢٧٥ هـ/ ١٨٦٠ م،

أما مدينة الموصل فقد كانت مساحتها ٢٤٧ هكتاراً بينما لم تزد مساحة أراضى البناء بها عن ١٩٤ هكتاراً، ولم يزد عدد سكانها بأى حال من الأحوال عن ٥٥ ألف نسمة تقريباً. وتأتى بعد ذلك مدينة الجزائر التى بلغت مساحتها ٤٦ هكتاراً فقط، ويقدر عدد سكانها فى عام ١٢٤٥ هـ/ ١٨٣٠ م - عام الاحتلال الفرنسى لها - بحوالى ٣٠ ألف نسمة، وهو رقم يعتبره البعض أقل بكثير من تقديرات عدد سكانها فى القرن السابع عشر. بينما يقدر البعض عدد سكان مدينة صنعاء فى اليمن بحوالى ٢٤ ألف نسمة فى عام ١٢٩٥ هـ/ ١٨٨٠ م، بينما لم يزد عدد سكان القدس فى العصر العثمانى على ١٥ ألف نسمة.

العلاقة بين المدينة والريف :

لم تكن العلاقات منقطعة الصلة بين المدينة والريف وإنما كانت عميقة الصلة سواء من خلال حركة التجارة الداخلية أو شبكة الطرق المحلية أو حتى الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة الإقليمية أو من الريف إلى عاصمة الولاية. وسنركز هنا على نقطتين رئيستين هما حركة التجارة الداخلية بين الريف والمدينة، سواء كانت مدينة إقليمية أو عاصمة الولاية، والهجرة الداخلية من الريف إلى المدن الإقليمية أو عاصمة الولاية، نظراً لمدى أهمية ذلك فى تفهم الصورة العامة للمجتمع العربى فى هذا العصر وعوامل الحركة فيه.

وأثبتت الدراسات الحديثة مدى أهمية التجارة الداخلية بين الريف والمدينة، واستثمار أثرياء المدينة - ولا سيما التجار - أموالهم فى المحاصيل ذات الأهمية الصناعية والاستهلاكية، لا سيما قبل الغزو الاقتصادى الأوربى الكبير فى القرن التاسع عشر.

إن أبحاث دينا خورى عن الموصل ومحيطها الريفى، وكذلك بشارة دومانى عن نابلس وجبل نابلس، وكينث كونو عن المنصورة وريفها تعطينا صورة واضحة عن هذه النقطة المهمة فى تاريخ العلاقة بين الريف والمدينة العربية قبل الغزو الرأسمالى الأوربى فى القرن التاسع عشر.

من ناحية أخرى جذبت المدينة بأضوائها وحالة الاستقرار والأمن بها وتنوع

النشاط الاقتصادى بها الكثير من حركة الهجرة الداخلية، لا سيما فى أوقات الأزمات الاقتصادية أو الاضطرابات وانعدام الأمن فى الريف من جراء تعديات العسكر أو هجمات البدو، أو حتى فراراً من سداد الضرائب الزراعية. من هنا عرفت المجتمعات العربية إطلاق مسميات على هؤلاء النازحين الجدد، ومن أشهر هذه المسميات المتسحبين فى مصر لأهل الريف القادمين إلى القاهرة، أو «البرانية» فى تونس والجزائر.

القبيـلة والبـداوة :

البداوة نظام من الأنظمة الاجتماعية المهمة التى عرفها المجتمع العربى، استلفت انتباه الكثيرين لا سيما ابن خلدون، وحاول البعض تقسيم البدو (أو العربان كما يطلق عليهم فى مصر) إلى تصنيفات وفقاً لنمط الارتحال والاستقرار.

١ ـ البدو الرحل :

وهم بدو الارتحال الكبير ويعتمدون فى معيشتهم على تربية الإبل واستخدامها فى تنقلاتهم، ويقيمون عادة فى قلب الصحراء أو على حواف الأودية الخصيبة. ويضطرون إلى التنقل الدائم بين مواطن الكلأ حتى يستطيعون الحصول على ما تحتاج إليه إبلهم. ويمثل هذا النوع من البدو الجانب الأكثر عدداً والأكبر قوة. وعملت بعض هذه القبائل على مد القوافل بالجمال التى تحتاجها فى أمور التجارة.

٢ ـ أشباه البدو :

وهم الأقرب إلى البداوة منهم إلى الاستقرار ويمكن اعتبارهم فئة وسطى ما بين البدو والفلاحين يعيش أفرادها فى الجهات الواقعة بين حدود المنطقة الزراعية والصحراء فى خيام عادة، وقد يميل بعض أفرادها إلى إقامة أكواخ من طين. ويشكل هؤلاء حداً فاصلاً بين العرب المزارعين والعرب المقاتلين أو الرحل، فهم يتميزون عن الأولين بأنهم لا يشكلون جزءاً من سكان القرى وبأنهم لا يزرعون مطلقاً بأيديهم، ويتميزون على الآخرين بأنهم لا يغيرون من أماكن إقامتهم أو على الأقل المنطقة التى يقيمون فيها.

٣ ـ البدو شبه المستقرين :

وهم الأقرب إلى الاستقرار منهم إلى البداوة ورغم ارتباط هؤلاء مؤقتاً بالأرض التى يزرعونها فإنهم يعتبرون أنفسهم رعاة قبل كل شىء ويسكنون وقت فلاحة الأرض وحصادها فى أكواخ صغيرة من أغصان الشجر، وبعد انتهاء موسم الأعمال الزراعية قد تعمد هذه القبائل إلى التنقل كالبدو الرحل وراء الماء والكلأ، غير أن مدى تنقلهم قصير وفى أواخر فصل الربيع يعودون بقطعانهم إلى مواطن زراعتهم.

٤ ـ البدو المستقرون :

وهى فئة تعيش فعلاً فى الأرض الزراعية ويمارسون الزراعة، بينما يحتفظ تنظيمهم الداخلى بجميع خواص التنظيم القبلى.

وبشكل عام يذهب معظم المؤرخين ـ سواء من المشرق أو المغرب ـ إلى استمرار أهمية دور القبيلة فى المجتمع العربى فى العصر العثمانى. فعلى سبيل المثال يرى البعض فى النموذج اليمنى خير مثال على ذلك، لاسيما مع التضاريس الجغرافية المميزة لليمن «فى هذه الظروف الطبيعية أصبحت القبيلة هى الوحدة الاجتماعية فى اليمن... وأغلب قبائل اليمن ترتبط بالأرض وتعمل بالزراعة، وقليل منها يقوم بأعمال الرعى أو تجارة القوافل».

ولا يختلف الأمر فى بلدان المغرب العربى حيث يشير البعض إلى ذلك قائلاً «إن التنظيم القبلى مثَّل الشكل الأساسى للتنظيم الاجتماعى فى الأرياف إلى حدود نهاية القرن التاسع عشر، ولم يشهد هذا التنظيم تسارعًا فى نسق تفككه وضعفه إلا مع تحولات المجتمعات المغاربية وإعادة هيكلتها نتيجة الغزو الإستعمارى الفرنسى».

ومن الصعب الإحاطة بالأوضاع العامة للبدو فى الوطن العربى فى العصر العثمانى، نظراً للامتداد الزمنى والجغرافى، وأثر المتغيرات المحلية على البدو. ولكننا نشير هنا إلى بعض النقاط الهامة الخاصة بتاريخ البدو، مثل دور البدو فى قوافل الحج الرسمية سواء الحج الشامى أو الحج المصرى، موقف البدو من حركة التجارة البرية، ثم أخيراً موقف البدو من الإدارة المركزية.

من المعروف مدى حرص الدولة العثمانية على الظهور بمظهر حامى الإسلام، كما عُرف السلطان العثمانى بـ«خادم الحرمين» ولذلك حرصت الدولة على سلامة

قافلتى الحج، وقد دأبت قبائل البدو على الهجوم على هذه القوافل لا سيما مع عودة الحجاج لأن القوافل تكون محملة آنذاك بالبضائع. ولذلك منحت الدولة العطايا لهذه القبائل البدوية على طول طريق الحج لتحمى القافلة، كما تم استئجار الجمال اللازمة للقافلة من هذه القبائل. وعلى سبيل المثال اشتهرت منطقة حوران التى كان أهلها بدوا أو من أصول بدوية بتوريد آلاف الجمال إلى القائمين على شئون قافلة الحج الشامى، مما سهل عملية النقل وعاد بالفائدة على أهالى حوران. وبالنسبة لقافلة الحج المصرى اشتهر عرب العايد المنتشرون فى شرق الدلتا وشبه جزيرة سيناء بهذا الشأن، كما عملوا كجمالة وأدلاء للقافلة. ولكن قصة حرص الدولة على توفير الأمن على طول طريق الحج، واضطرابات البدو وحملات السلب، لا سيما فى أوقات الجدب والأزمات الاقتصادية قصة طويلة ومثيرة.

كما عهدت الإدارة إلى القبائل البدوية بأمور الحماية على طول الطرق التى يقيمون حولها لا سيما الطرق التجارية. وعلى سبيل المثال نص قانون نامة مصر فى أكثر من موضع على مسئولية مشايخ العربان عن حماية الأمن فى مناطقهم، وأشركهم فى مسئولية ترك الفلاحين قراهم والهروب إلى مناطق أخرى، وتحملهم مسئولية إرجاع الهاربين وإلا تحملوا خراج ما يترك من بور الأراضى السلطانية.

وفى الحقيقة كان هناك شد وجذب بين السلطة المركزية والبدو غير الراغبين فى الخضوع لها، إذ إن لهم عالمهم الخاص وأعرافهم الاجتماعية. ومع ضعف السلطة المركزية فى القرن الثامن عشر، بدأت بعض هذه القبائل فى السيطرة على الأراضى الزراعية لا سيما عن طريق نظام الالتزام ثم فرض الهيمنة على الأرض والسكان. ولعل أشهر الأمثلة على ذلك شيخ العرب همام شيخ قبائل الهوارة الذى أصبحت له السلطة المطلقة على صعيد مصر فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، إلى أن قضى عليه على بك الكبير. من ناحية أخرى عرفت بلاد المغرب العربى ظاهرة هامة فى هذا الشأن ألا وهى القبائل التى عُرفت اصطلاحًا باسم «القبائل المخزنية» نسبة إلى المخزن، وهى القبائل الموالية للسلطة إما بصورة طواعية أو انتقلت إلى خدمة الدولة بعد إخضاعها بالقوة. وفى مقابل تحالفها مع السلطة تحصل تلك القبائل على جملة من الامتيازات، فهى تساهم أساسًا فى تدعيم الجيوش النظامية بعدد من فرسانها، وتلعب دوراً فى عملية جباية الضرائب والحملات التأديبية التى تقوم بها

السلطة، وفى مقابل ذلك تحصل على إعفاءات جبائية وإعانات وحتى على إقطاعات، وبصفة عامة فإن وجود قبائل مخزنية ساعد السلطة المركزية فى المدينة على إخضاع المجتمع القبلى والريفى عمومًا من أجل استنزافه ضرائبيًا، فالقبيلة المخزنية كانت أداة مُثلى وضعتها سلطة المدينة لتثبيت أمنها واستغلال الأرياف وترويض بقية القبائل. ومع حلول القرن التاسع عشر وبدايات الدولة الحديثة فى الوطن العربى ستدخل العلاقة بين البدو والسلطة المركزية مرحلة جديدة وسيتم البدء فى طرح العديد من مشاريع التوطين.

نظام الملة:

يعتبر هذا النظام من أشهر النظم العثمانية التى لاقت اهتماماً خاصاً من جانب الباحثين شرقاً وغرباً، وربما يأتى ذلك من كونه النظام الذى يتعلق بتنظيم أوضاع غير المسلمين فى الدولة العثمانية. حيث ما يزال هذا النظام يقدم كصورة من أهم صور التسامح الدينى عبر التاريخ. إذ لا ينبغى إهمال السياق التاريخى الذى خرج فيه هذا النظام، فبينما نعم غير المسلمين بالتسامح الدينى فى أراضى الدولة العثمانية، شهدت شبه جزيرة أيبريا موجات الاضطهاد المتتالية على يد الإسبان والبرتغال ضد مسلمى الأندلس وحتى اليهود.

وكلمة ملة كلمة عربية أصيلة، وردت فى القرآن الكريم، ثم أخذت عدة معانى عبر القرون ففى البداية كانت تعنى دين، ثم تطور معنى المصطلح ليعبر عن طائفة دينية، وفى مرحلة لاحقة أصبح هذا المصطلح مرادفاً لمعنى «أمة». كما يدور جدل تاريخى حول استخدام مصطلح «ملة» فى العصر العثمانى، إذ يرى البعض التداخل فى الاستخدام بين مصطلح «ملة» و «طائفة» وأن المصطلح الأخير «طائفة» كان أكثر شيوعاً من مصطلح «ملة» ربما حتى عصر التنظيمات.

وبدون الدخول فى تفاصيل هذا النظام، فإنه بشكل عام يعطى الطوائف الدينية المختلفة حرية دينية لا سيما فى أمور العبادات، والأحوال الشخصية، فضلاً عن الاعتراف الرسمى بالرؤساء الدينيين لهذه الملل. هذا النظام الذى توطدت دعائمه مع فتح القسطنطينية (إستانبول) وإعطاء وضع خاص لبطريك «الروم الأرثوذكس»

ثم لبطريك الأرمن، وحتى حاخام اليهود. حتى رأى البعض فى ذلك النظام السبب الرئيسى فى بقاء الشعوب المسيحية داخل الدولة العثمانية. وفى الحقيقة لم يبتدع العثمانيون هذا النظام من فراغ وإنما من خلفية إسلامية واضحة إذ ينبغى الربط بين هذا النظام وأحكام أهل الذمة فى الإسلام. وهناك ما يشير إلى تأثر نظام الملل بالمذهب الحنفى.

على أية حال يطرح علينا نظام الملل سؤالاً فى غاية الأهمية حول دور الإدارة المركزية فى إستانبول فى التعامل مع غير المسلمين فى الولايات العربية مقارنة بالدور الأكبر الذى تلعبه الإدارة المحلية فى هذه الولايات، سواء بحكم السلطات الممنوحة لها من الإدارة المركزية فى إستانبول، أو بحكم قربها من موقع الأحداث، إضافة إلى أخذ الإدارة المركزية فى إستانبول بسياسة إعطاء الإدارة المحلية قدراً أكبر من حرية الحركة فيما يتصل بالشئون الداخلية للولاية طالما لا يخرج عن إطار السياسة العامة للدولة، فضلاً عن عدم التدخل المباشر فى شئون رعايا الدولة والاكتفاء بحق السيادة والضرائب وتطبيق الشرع.

وهكذا استفادت الطوائف غير المسلمة فى الولايات العربية من التسامح الدينى سواء من جانب السلطة المركزية، أو الإدارة المحلية فى أغلب فترات الحكم العثمانى. ولعل أكبر دليل عملى على ذلك هو الازدهار الديموجرافى الذى عرفته الطوائف المسيحية واليهودية فى العالم العربى آنذاك.

ففى القاهرة التى وصل عدد سكانها إلى ٢٦٣ ألف عند وصول الحملة الفرنسية كان يوجد بها ١٠ آلاف قبطى و٣ آلاف يهودى، و٥ آلاف مسيحى سورى، و٥ آلاف يونانى، وألفى أرمنى. وفى دمشق وصل إجمالى السكان فى عام ٩٨٤هـ/ ١٥٦٩م إلى ٥٢٤٠٠ نسمة، منهم ٦٣٠٠ مسيحى و ٣٣٠ يهودى، وبعد ذلك بقرنين زاد عدد المسيحيين ثلاث مرات ليصل إلى ٢٢٠٠٠ فى حين أن عدد السكان لم يصل حتى إلى ضعف ما كان عليه (حوالى ٩٠٠٠٠ نسمة). وتتميز بغداد بارتفاع أعداد الطائفة اليهودية بها إذ يصل عددهم فى عام ٩٩٥ هـ/ ١٥٨٠ م إلى ٣٠١٥، ويقدر البعض أن عددهم فى نهاية القرن الثامن عشر قد وصل إلى عشرة آلاف نسمة. وفى عام ١٢٩٦ هـ/ ١٨٨١ م يصل عددهم إلى ٢٥٣٦٤ , ويرصد ريمون التقدم الكبير الذى حققته الطائفة المسيحية فى حلب لا سيما مع النمو

الاقتصادى للمدينة، إذ يصل عدد السكان المسيحيين بها فى نهاية القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر إلى حوالى ١٠٪ من مجموع السكان.

على أية حال وفر نظام الملل الحرية الدينية والاجتماعية لغير المسلمين فى الدولة العثمانية، وأدى فى كثير من الأحوال إلى نمو الدور الاقتصادى أو الإدارى لهذه الطوائف فى الدولة العثمانية، ودائماً ما يضرب المثل بصرافى إستانبول الأرمن، عائلات الفنار اليونانية التى كانت تقوم بأعمال الترجمة فى المفاوضات الأجنبية، أو تحكم بعض الولايات الأوربية، أو صرافى بغداد اليهود، أو حتى الدور الاقتصادى الذى لعبه المسيحيون الشوام فى مصر.

ومن ناحية أخرى وجه البعض النقد إلى الجانب السلبى من نظام الملل، من حيث استفادة، التدخل الأجنبى فى استمالة ولاء بعض الملل إليه لاسيما منذ منتصف القرن التاسع عشر، فضلاً عن التوسع فى نظام الامتيازات الأجنبية ليشمل الحماية الأوربية للملل، مما حدا بالبعض إلى القول بأن نظام الملل والوصاية الأجنبية كان من أهم أسباب انهيار الدولة العثمانية. لكن هذا لا ينفى بقاء نظام الملل دليلاً على التسامح الدينى واحترام الحريات الشخصية فى زمن كانت أوربا الغربية تضطهد فيه «الأغيار».

خاتمة:

وفى النهاية فإننا نرى أنه مهما يكن من أوجه النقد لفترة الحكم العثمانى للعالم العربى إلا أن هذا الحكم قد ساعد على إيجاد «وحدة» سياسية واقتصادية من نوع خاص بين الولايات العربية لأول مرة ربما بعد ضعف الدولة العباسية، وما ترتب على ذلك من آثار مهمة على الحياة الاجتماعية نجد مظاهرها حتى فى المطبخ العربى والمأكولات المتشابهة ذات الأصل العثمانى، فضلاً عن حرية الهجرة والتنقل بين بلدان العالم العربى وتواجد عائلات وجاليات عربية كبيرة فى مختلف الأقطار العربية، وتشابه الكثير من العادات والتقاليد. كما لا نستطيع أن ننكر أهمية الفترة العثمانية فى الوقوف أمام التدخل الأجنبى، وحماية المجتمع العربى لفترة طويلة من عوامل التخريب.

الفهـــرس

الغزو أم الفتح العثمانى؟ سؤال يبدو فى منتهى البراءة العلمية لكنه فى الحقيقة محمل بألغام أيديولوجية ومناظرات نظرية فى تاريخنا العربى والاسلامى. إذ تتطلب الإجابة عن هذا السؤال شرح ما هو المقصود بالفتح والغزو، وهذا الأمر سيجرنا من حلبة التاريخ إلى ميدان الفقه لنغرق فى التفرقة بين الغزو والفتح، وحتى بين الفتح صلحًا والفتح عنوة.

وفيما يتعلق بالعصر المملوكى فإن «السيناريو» السائد هو أن هذا العصر هو ذروة تألق مصر الاسلامية، والعصر الذى أصبحت فيه مصر قاعدة لدولة مترامية الأطراف، ولكن هناك أيضاً «سيناريو» آخر بديل يرى أن دولة سلاطين المماليك عانت فى فتراتها الأخيرة من أزمات اقتصادية خطيرة لعل أهمها انهيار النظام النقدى واختفاء الذهب والفضة تقريباً فى السنوات الأخيرة من العصر وسيطرة العملات الأجنبية على السوق المحلية. كما لا يمكن تجاهل أثر الأوبئة والمجاعات فى إحداث أزمات اجتماعية وتدهور ديموجرافى خطير. فضلاً عما هو معروف من تغيرات دولية لعل أهمها صعود قوة البرتغاليين واكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، وأثر ذلك على العائدات الجمركية للمماليك من تجارة الترانزيت، وترتب على ذلك تعسف المماليك فى سياستهم الضرائبية. فضلاً عن اللجوء إلى الاحتكار فى الداخل والخارج، ومصادرة أموال كبار الموظفين، والاستيلاء على أموال الأوقاف. وكان من الطبيعى أن تلعب كل هذه العوامل دورها فى إضعاف دولة سلاطين المماليك أمام القوة الجديدة الفتية دول آل عثمان.

هكذا نرى أن الصورة التقليدية والخطاب السائد عن أوضاع العالم العربى فى العصر العثمانى محمل بالأيديولوجية والأفكار المسبقة، من هنا نقترح إعادة تشكيل الصورة من جديد





www.shorouk.com